بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلّيّة الآداب
قسم اللغة العربيّة

التوجيه الصوتي والصرفي للقراءات القرآنية في تفسير((الجامع لأحكام القرآن الكريم)) للقرطبي من سورة الفاتحة إلى أواخر سورة المائدة: دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث

Phonetical And Morphological Orienting For Qur'anic Readings From "Alfaatiha" To The End Of "Almaa'idah" Of Tafseer (Al-jami' Liahkaami Al-qur'an) For Al-qurtubi: Analytic Study In Light Of The Modern Linguistics

إعداد

عمر عقلة خليف الدعجة

إشراف

الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد

اللغة العربية وآدابها / النحو والصرف

الفصل الدراسي الأول

2016 – 2015

أعضاء لجنة المناقشة

التوجيه الصوتي والصرفي للقراءات القرآنية في تفسير ((الجامع لأحكام القرآن الكريم)) للقرطبي من سورة الفاتحة إلى أواخر سورة المائدة : دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث

إعداد

عمر عقلة الدعجة

ماجستير اللغويات ، الجامعة الهاشمية ٢٠١٠م

قُدّمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الدكتوراه في تخصص النحو والصرف

وقد وافق عليها :

أ.د. علي توفيق الحمد ..... رئيسا

أستاذ النحو والصرف ، جامعة اليرموك ، الأردن

أ.د. رسلان بني ياسين ..... عضوا

أستاذ اللغة والنحو واللسانيات ، جامعة اليرموك ، الأردن

أ.د. عبد القادر مرعي الخليل ..... عضوا

أستاذ اللغة والنحو واللسانيات ، جامعة اليرموك ، الأردن

أ.د. يحيى عطية سالم العبابنة..... عضوا

أستاذ اللغة والنحو واللسانيات ، جامعة اليرموك ، الأردن

أ.د.عبد الكريم مجاهد مرداوي.....عضوا خارجيا

أستاذ علم اللغة ، الجامعة الهاشمية ، الأردن

تاريخ مناقشة الأطروحة : ٢٣ / ١٢ / ٢٠١٥ م

ب

الإهداء

- إلى الإمام القرطبي صاحب التفسير القدير، والمؤلف الكبير (الجامع لأحكام القرآن)... إجلالا واحتراما
- إلى أبي نبع الفخر والعز والكرم،... برا وإحسانا وإكراما
- إلى **أمـــي** التي أظلمت أنوار دنياي بفراقها، وزالت ألوان حياتي بذهابها، وكم كنت أتمنى أن تشاركني في قطف ثمار غراسها التي غرست، لكن شاء الله أن تكون بجوار ربها مرضيَّة – بإذن الله – راضية.... برًّا ووفاء وتذكارا
- إلى زوجي رفيقة دربي، ومستودع سرِّي، ونبض قلبي .... وفاءً وإكرامًا
- إلى بُنيَّاتي: إسراء وسدين وجنى، حُجُرات قلبي، وفلذات كبدي.... حبًّا وحنانًا
- إلى إخوتي، قُرَّات عيني، وأوعية دمي.... صلة واحترامًا

أهدي هذا **العمل**

الشكر والتقدير

- الشكر كلُّ الشكر لمشرفي الكريم، العَلَمِ العالم النِّحرير، طيب القلب، لطيف الفؤاد، أستاذي القدير الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد حفظه الله وأبقاه، وشرَّفنا دائما بطيب لقياه، الذي كان منارة لي أهتدي بها في البحث والتحليل، والتأمل والتفكير، القارئ الناقد الحاذق، فله مني كلُّ الشكر والتقدير، وجزاه الله عني كلَّ خير.
- والشكر موصول إلى العلماء الأساتذة الأكارم الأفاضل الذين تفضَّلوا عليَّ بقبول مناقشة هذه الأطروحة منًّا منهم وكرمًا وتعطُّفًا؛ إلى كلٍّ من:
  - الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد
  - والأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين
  - والأستاذ الدكتور عبد القادر الخليل
  - والأستاذ الدكتور يحيى العبابنة

  جزيل الشكر، وعظيم العرفان، على ما قدَّموا لهذه الأطروحة من تقويم وتسديد ونقد يقوِّم اعوجاجها.
- والشكر أخيرا إلى كلِّ من ساهم في إنجاز هذا العمل، وأعان عليه.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
صفحة أعضاء لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
المحتوى	هـ- و
رموز الكتابة الصوتية	ز- ح
الملخص بالعربية	ط
المقدمة	1- 2
الفصل الأول: التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية في تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث	3- 117
وفيه عشرة مباحث:	
المبحث الأول: التوجيه اصطلاحا	4 - 5
المبحث الثاني: ظاهرة الإدغام	6 - 20
المبحث الثالث: ظاهرتا إقحام الهمز وتسهيله	21 -38
المبحث الرابع: ظاهرتا التضعيف والتخفيف	39 - 52
المبحث الخامس: ظاهرتا إثبات أصوات المد وإسقاطها	53 - 65
المبحث السادس: توجيه القرطبي لقراءات الإمالة	66 - 76

المبحث السابع: ظاهرة إبدال الأصوات بعضها ببعض وتعاقبها ..... 77 – 86

المبحث الثامن: ظاهرة الإعلال ..... 87 –94

المبحث التاسع: ظاهرة تبادل حركات حروف المباني ..... 95 – 111

المبحث العاشر: ظاهرة التقاء الساكنين ..... 112 –117

الفصل الثاني التوجيه الصرفي للقراءات القرآنية في تفسير(الجامع لأحكام القرآن الكريم) للقرطبي من سورة الفاتحة إلى أواخر سورة المائدة: دراسة مقارنة في ضوء علم اللغة الحديث 118–249

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بظاهرة التناوب بين صيغ الأفعال ..... 119 –182

المبحث الثاني: ظاهرة التناوب بين الصِّيَغ الاسميَّة 183– 249

الخاتمة ..... 250 –252

قائمة المصادر والمراجع 253– 269

الملاحق 270–287

الملخص بالإنجليزية 288

الرموز الصوتية المستخدمة في الأطروحة

الصوت العربي	مقابله بالكتابة الصوتية
ء	ʔ
ب	b
ت	t
ث	θ
ج	dj
ح	ħ
خ	X
د	Ž
ذ	ɗ
ر	r
ز	z
س	s
ش	ʃ
ص	Ṣ
ض	**ḍ**
ط	Ŧ
ظ	đ
ظ (المُشمَّة زايًا)	ƶ

ع	Ϛ
غ	ɣ
ف	f
ق	q
ك	k
ل	l
م	m
ن	n
ه	h
و	w
ي	y
ـَ	a
ـَ (المفخَّمة)	α
ـُ	u
ـِ	l
الفتحة الطويلة	aa
الفتحة الطويلة المفخمة	αα
الضمة الطويلة	uu
الكسرة الطويلة	li
التنوين (ـً، ـٌ، ـٍ)	an, un,in

الملخص

الدعجة، عمر عقلة. التوجيه الصوتي والصرفي للقراءات القرآنية في تفسير(الجامع لأحكام القرآن الكريم) للقرطبي من سورة الفاتحة إلى أواخر سورة المائدة: دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث. أطروحة دكتوراه. جامعة اليرموك 2015، (المشرف الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد).

يُعدُّ علم توجيه القراءات القرآنية من العلوم التي خدمت القرآن الكريم والدرس اللغوي العربي كثيرا، وهذه الأطروحة تُعَدُّ حلقة من حلقات البحث في توجيه القراءات القرآنية ضمن مستوييه الصوتي والصرفي، إذ إنَّها عُنيت بالتوجيه الصوتي والصرفي للقراءات القرآنية في تفسير القرطبي، وذلك ضمن عيِّنة محدَّدة هي من سورة الفاتحة إلى أواخر سورة المائدة، ثمَّ مقارنة ما ذهب إليه القرطبي بما ذهب إليه المحدثون في توجيه الظواهر التي عالجها القرطبي في توجيهه للقراءات القرآنية.

وقد كان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو البحث في توجيه القراءات القرآنية في تفسيرٍ مُهِمٍّ من كتب التفسير التراثية ، بغية مقارنة ما فيه من توجيهٍ للقراءات القرآنية بمقولات علم اللغة الحديث، وبيان مدى قربها منها أو بعدها، لِما احتواه هذا التفسير من كمٍّ كبير من توجيه القراءات القرآنية، قدَّمه صاحبُ التفسير القرطبيُّ مستندًا إلى اللغة بجميع مستوياتها.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي، إذ قام أولًا بعملية استقراءٍ للمواضع التي وجَّه فيها القرطبي القراءات القرآنية المتعلِّقة بالقضايا الصوتيَّة والصرفيَّة في تفسير القرطبي ضمن المعيَّنة المُحدَّدة في عنوان الأطروحة، ثم تحليل هذه التوجيهات وتبيينها ومقارنتها بآراء علماء علم اللغة الحديث.

الكلمات المفتاحية: التوجيه الصوتي، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المائدة.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على معلم الأممِ العربيةَ وأستاذِها، الذي سار على سننها وقوانينها معلِّما وهاديا، نبينا محمد النبي الأمي الهاشمي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه وأزواجه وأتباعه ومن استنَّ بسنَّته إلى يوم الدين، وبعد:

ابتدأ الاهتمام بالقراءات القرآنية وتوجيهها منذ نشأة القراءات القرآنية، إذ اهتم الأوائل بالقراءات القرآنية محاولين توجيهها، وقد بدأ هذا الاهتمام من علماء الشريعة مفسرين، وفقهاء وباحثين في العقائد؛ أما المفسرون فلأن القراءات القرآنية تَمَسُّ التفسير من حيث اختلاف الدلالة باختلاف القراءات القرآنية، إذ الآية الواحدة تفسر بغير تفسير بناء على اختلاف القراءات القرآنية فيها، فيوجهون القراءات القرآنية حتى يتمكنوا من الخوض في تفسير آي القرآن الكريم، ليخرجوا بغير دلالة أو توجيه في تفسير الآية الواحدة.

ويسعى الباحث في هذه الدراسة إلى بيان توجيهات الإمام القرطبي للقراءات القرآنية في تفسيره، تلك التوجيهات التي قد يكون خالف فيها من سبقه أو وافقهم؛ للوقوف على آرائه المتعلقة بتوجيه القراءات القرآنية في مستوييها الصوتي والصرفي، ومعالجتها في ضوء علم اللغة الحديث.

وقد كانت الدراسة في فصلين: كان عنوان الأول منهما (التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية في تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) من سورة الفاتحة إلى أواخر سورة المائدة: دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث)، وقد طوى هذا الفصل تحته عشرة مباحث، ذلك على النحو الآتي: المبحث الأول: معنى التوجيه في الاصطلاح، والثاني: توجيه القرطبي للقراءات القرآنية المتعلقة بظاهرة الإدغام، وتناول الثالث الحديث عن: ظاهرتي إقحام الهمز وتسهيله، والرابع: عن ظاهرتي التضعيف والتخفيف، وكان الكلام في الخامس على: إثبات أصوات المد وإسقاطها، وفي

السادس على: بالإمالة، وأما السابع فكان الحديث فيه عن: ظاهرة إبدال الأصوات بعضها ببعض، وتناول الثامن الحديث عن: الإعلال، والتاسع عن: ظاهرة تبادل حركات حروف المباني، وأما العاشر والأخير، فتناول الحديث عن : التقاء الساكنين.

وأما الفصل الثاني، فكان عنوانه: (التوجيه الصرفي للقراءات القرآنية في تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) من سورة الفاتحة إلى أواخر سورة المائدة: دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث)، وقد جاء تحت هذا الفصل ثلاثة مباحث: تحدَّث الأول عن توجيه القرطبي للقراءات المتعلقة بظاهرة تناوب الأفعال بين بعضها، والثالث: كان الحديث فيه عن تناوب صيغ الأسماء فيما بينها، بما فيها من مصادر ومُشتقَّات، كلٌّ ذلك في ضوء علم اللغة الحديث.

وقد اتَّبع الباحث في دراسته المنهج التحليلي، إذ قام باستقراء المواطن التي وجَّه القرطبي فيها القراءات القرآنية وتَتَبَّعها، ذلك ضمن عينة الدراسة التي هي من أول القرآن حتى أواخر سورة المائدة، ثم قام بالتعقيب عليها، وتحليلها وفق نظر المحدثين إليها، وقد جرى ترتيب الفصول والمباحث وفق رؤية القرطبي لها، ثم التعليق عليها بحسب ما يراه علم اللغة الحديث.

وأخيرا، فما كان في هذه الدراسة من توفيق وسداد فمن الله – عزَّ وجلَّ – العلي العظيم وحده، وتوفيقه وتسديده، وما كان فيها من خلط وخلل وزلل، فمن نفس الباحث، والله المستعان وعليه التُّكلان، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية في تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) :

دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الأول: التوجيه اصطلاحاً

مصطلح توجيه القراءات مصطلح حديث نسبيًّا، إذ لم يستعمل قبل القرن السادس الهجري[1]، وهذا المصطلح لا يختلف كثيرًا عن المصطلحات التي استخدمتها الكتب التي عُنيَت بتوجيه القراءات، كمصطلح التعليل والعلل والإعراب والتخريج [2]، إذ كلها مصطلحات تَصُبُّ في معنى توجيه القراءات القرآنية، فهي معنيَّة ببيان أوجه القراءات وتعليلها، فإذا ذكر أيٌّ من هذه المصطلحات كان المُؤَدَّى واحدًا، وهو بيان علة القراءة ووجه الصحة فيه، فمع اختلاف المصطلحات يبقى المفهوم واحدًا.

وقد عَرَّف الزركشي مصطلح توجيه القراءات في كتابه (البرهان في علوم القرآن)، وأفرد له نوعًا خاصًّا به أسماه (معرفة توجيه القراءات وتبيين ما ذهب إليه كل قارئ)، فقال: "وهو فَنٌّ جليل، وبه تعرف دلالة المعاني وجزالتها"[3]؛ فتوجيه القراءات القرآنية علم يبحث في المعاني المترتبة على كل قراءة من القراءات، ويبحث في جزالة هذا المعنى وقوته، والمراد بالمعنى – هنا – كلُّ ما يُعنَى به هذا الفن من توجيه شرعي أو لغوي، إذ ليس المقصود بالمعنى هنا الدلالة– على أهميتها– فحسب، إنما ما يترتب على كلِّ قراءة من معانٍ شرعية ولغوية.

---

(1) انظر: الحربي، عبد العزيز بن علي بن علي، (1417 هـ)، توجيه مُشكِل القراءات العشرية الفرشية: لغة وتفسيرًا وإعرابًا، (رسالة ماجستير)، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة – المملكة العربية السعودية، ص65.

(2) انظر: عبد العزيز الحربي، توجيه مُشكِل القراءات العشرية الفرشية: لغة وتفسيرًا وإعرابًا، ص63.

(3) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت 794)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة – مصر، د. ط، د.ت، 342/1.

وذكر صاحب التعريفات اصطلاح التوجيه وعرَّفَه قائلا: "هو إيراد الكلام مُحتمِلا لوجهين مُختلفَين" [1]، فالكلام إذا كان يحتمل غير وجه ثمَّ عَلَّلَ المُعلِّل كلَّ وجه منها، كان هذا توجيهًا، فهو يورد الأوجه المُحتمَلة للكلام الواحد، مع إيراد علل كل وجه وحججه.

فمصطلح توجيه القراءات – على ما ورد في المعنى المصطلحي– هو أن تورد أوجه القراءات المختلفة للآية الواحدة، مع إيراد كل وجه وحجَّته، فإيراد العلة لكل وجه يعد توجيهًا له.

وبحسب الوجه المورَد يكون تعريف التوجيه، فإن كان الوجه الذي يورَد مُتعلقًا بقضايا صوتية، كان التعليل لها صوتيا، وكانت العلة المورَدةُ مع الوجه صوتيَّة، وكذا باقي مستويات اللغة.

(1) الجرجاني، الشريف علي بن محمد (ت 816 هـ)، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، د. ط، 2004 م، ص62.

المبحث الثاني: ظاهرة الإدغام

المطلب الأول: الإدغام بين اللغة والاصطلاح

قال صاحب اللسان: "الإدغام: إدخال حرف في حرف، يقال أدْغَمتُ الحرف وادَّغَمْتُه، على افتعلته، والإدغام: إدخال اللجام في أفواه الدواب. وأدغم الفرسَ اللجامَ: أدخله في فِيهِ، وأدغمَ اللجامَ في فمِه كذلك..." [1].

وقال صاحب الجمهرة ": ويقال: أدغمت اللجام في الفرس إذا أدخلته في فيه، ومنه إدغام الحروف بعضها ببعض" [2].

فالإدغام إجمالا إدخال شيء في آخر، واندماجه معه وامتزاجه فيه، وهذا فيه دلالة على ذوبان أحد هذين الشيئين في صاحبه؛ وقد ربط المعجميون بين مصطلح الإدغام ودلالته اللغوية الأصيلة، فذكروا أن الإدغام – وهو مصطلح من مصطلحات علوم القرآن وتجويده – الذي يعني إدخال حرف في آخر، مأخوذ من المعنى اللغوي الأصيل وهو إدخال شيء في آخر.

وبناء على الأصل اللغوي، حدَّه المشتغلون بعلوم اللغة والقرآن الإدغام بأنه "اللفظ بحرفين حرفًا كالثاني مشدَّدا"[3]؛ ففكرة الإدغام الاصطلاحية مأخوذة من الأصل اللغوي، إذ إنَّ حرفين التقيا

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 203/12 مادة: دغم .

(2) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 321 هـ)، جمهرة اللغة، حققه وقدَّم له: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط 1، 1989م، 67/2، مادة: دغم.

(3) السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن (ت 911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والاوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، د. ط، د. ت، 263/1.

معا فأُدخل أحدهما في الآخر ليصيرا حرفًا واحدًا مُشدَّدا تُمثِّل فكرة الإدغام الاصطلاحية، وفي هذا التعريف تركيز على أنَّ المؤثِّر الدائم في الإدغام هو الحرف الثاني، إذ الحرف الثاني هو صاحب الأثر الأبرز والأقوى؛ لأنه يجذب الصوت الأول إليه في علاقة التداغم.

وقال ابن جني في تعريفه: " قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت" [1].

فابن جِنِّي يتحدث في تعريفه عن فكرة تقريب الأصوات من بعضها حتى تتم عملية الإدغام؛ لأن الفكرة الأساسية – في نظر ابن جِنِّي – قائمة على فكرة تقريب الأصوات من بعضها، وهي فكرة سليمة، من حيث إن الإدغام يقوم على مماثلة الأصوات بعضها لبعض حتى تتم الخطوة الصوتية الأخيرة من عملية الإدغام، وهي اندماج الصوتين معًا بعد عملية المماثلة، فكلام ابن جِنِّي على عملية المقاربة بين الأصوات كلام دقيق، إذ ليس كل إدغام يتساوى فيه الصوتان مطلقا، بل لا بُدَّ في بعض أنواعه من إجراء عملية تقريب بين الأصوات حتى تتماثل فتُدغَم ببعضها، إذ إن الإدغام لا يقتصر على" المتماثلين بل يتعدَّاهما إلى المتقاربين في الكلمة الواحدة أو الكلمتين" [2]، وهو نوع من أنواع الإدغام.

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392 هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب المصرية، القاهرة – مصر، د. ط، د. ت، 139/2.

(2) اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، دار الفرقان، عمان – الأردن، ط1، 1985 م، ص 81.

وقيل في تعريف الإدغام حديثًا بأنه "نزعة صوتين إلى التماثل، أي الاتصاف بصفات مشتركة تُسَهِّل اندماج أحدهما بالآخر، ويقع ذلك خاصة في الحروف المتقاربة المخارج"[1]؛ وهو تعريف لا يبتعد كثيرا عما تم الحديث عنه عند الكلام على فكرة التقريب عند ابن جني، إذ إن الأصوات المتماثلة تكتفي بعملية الاندماج أو الإدغام فيما بينها، بينما تحتاج الأصوات المتقاربة مخرجا إلى عملية التماثل أوّلاً حتى تتم عملية الإدغام.

المطلب الثاني: توجيه القرطبي للقراءات القرآنية المتعلقة بظاهرة الإدغام

من المواضع التي وجَّه فيها الإمام القرطبي قراءات الإدغام قوله في توجيه قوله تعالى: ((قَالَ كَمْ لَبِثْتَ)) [2]: " وقرأ اهل الكوفة ((كَمْ لَبِتَّ)) [3] بإدغام الثاء في التاء لقربها منها في المخرج، فإن مخرجهما من طرف اللسان وأصول الثنايا وفي أنهما مهموسان، قال النحاس: والإظهار أحسن؛ لتباين مخرج الثاء من مخرج التاء"[4].

---

(1) البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم صالح القرمادي، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992 م، ص67.

(2) سورة البقرة، الآية: 259 .

(3) هي قراءة عشرية قرأ بها كل من أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر.

انظر: الفارسي، أبا علي الحسن بن عبد الغفار (ت 377 هـ)، الحجة في علل القراءات السبعة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط 1، 2007 م، 180/2، وانظر: الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات القرآنية، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق– سوريا، ط1، 2002 م، 396/1.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 300/4.

يتحدث القرطبي في معرض توجيهه القراءةَ القرآنيةَ الكريمةَ عن الإدغام وعلاقته بقرب المخرج، إذ سوغ الإدغام في هذه القراءة بتقارب مخرجي الثاء والتاء، وكذا بتقارب الصفات وتشارك الصوتين– التاء والثاء – فيها، إذ كلاهما مهموس، فجاز عندها إدغام الثاء في التاء للعلة التي ذكرها القرطبي.

وهذا التوجيه الذي ذكره القرطبي لا يختلف كثيرا عن نظرة علم اللغة الحديث إليه، وإن كان توجيها عامًّا لم يذكر فيه القرطبي العمليات الصوتية والتحولات التي مرت بها الأصوات حتى تقاربت فاندغمت ببعضها، إذ همَّهُ أن يذكر النتيجة الحتمية الأخيرة التي سَوَّغت وجه القراءة وحسَّنَتْه، وجعلته مقبولا من وجهة النظر اللغوي.

ويذهب المحدثون إلى أبعد من هذا التوجيه للقراءة القرآنية الكريمة، إذ إن الأصوات مرت بأطوار ومراحل حتى جاز لها أن تندمج معًا، واعْتَرَتْها تحوُّلات صوتية تظهر مجملة بالكتابة الصوتية، كما يأتي:

la/bit/ta ⟵ la/bit /ta ⟵ la/biθ/ta

فالكتابة الصوتية تبين التحول الذي حدث لصوت الثاء الذي قَرُب مخرجه من التاء حتى ساغ له أن يتحول إليها، إذ إنَّ الصوتين مهموسان، وهذا ما سوغ له ان يتماثل مع صوت التاء حتى يصير مثله؛ فالعملية الصوتية الأولى التي حصلت قبل عملية الإدغام هي عملية المماثلة، وهي التي عبر عنها ابن جنى بعملية التقريب [1].

(1) انظر: ابن جنى، الخصائص 2 / 139.

والمماثلة في اللغة من "ماثل الشيء: شابهه" [1]، "والمِثْلُ: الشَّبه... وأما المماثلة فلا تكون إلا في المتفقين... وتماثل العليل: قاربَ البُرْءَ فصار أشبه بالصحيح من العليل المنهوك... وماثله: شابهه" [2].

فالمماثلة من حيث اللغة تعني المشابهة والمقاربة بين شيئين، قارب أحدهما الآخر في صفة من صفاته، وشابهه فيها، فهما متشابهان متقاربان، فالمماثلة لا تكون إلا في المتفقين في صفة من الصفات، فإذا توافقا في شيء من الصفات كان هذا التوافق مسوِّغا للتماثل بينهما.

والمماثلة في اصطلاح علم الأصوات "التعديلات التَّكيُّفيَّةِ للصوت بسبب مجاورته.. لأصوات أخرى" [3]، فهي تعني "أن تؤثر الأصوات المجاورة ببعضها عند النطق بها في المخارج والصفات حتى يتحقق شيء من الانسجام والتواؤم بينها"[4]، "وحقيقة هذا التوافق تتمثل في أن يفقد أحد الأصوات ملمحا من ملامحه الخاصة ليتفق مع صوت مجاور، أو يكسب ملمحا من ملامح صوت مجاور" [5].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 613/11، مادة: مثل.

(2) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، 30 / 379 – 380، 382 – 383، 389، مادة: مثل.

(3) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة – مصر، د. ط،1997م، ص378.

(4) استيتية، سمير شريف، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، عالم الكتب الحديث، (إربد–الأردن)، 2004م، ص26؛ وانظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة– مصر،د.ط، د.ت، ص 106– 107.

(5) سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص26

فالمماثلة تعني أن يؤثر صوت في آخر قبله أو بعده فيكسبه بعض خصائصه وصفاته، على أن يفقد الصوت المتأثر بعض خصائصه وصفاته أيضا، من أجل تحقيق علة صوتية.

فالمرحلة الأولى من مراحل التغير الصوتي التي حدثت في قراءة ((لَبِتُّ)) هي المماثلة، إذ جذبَ صوتُ التاء الصوت السابق المجاور له –وهو صوت الثاء – إليه فصيَّره إلى مثله، والمعادلة الصوتية (1) التي تمثل هذا التحول وتحكمه كالآتي:

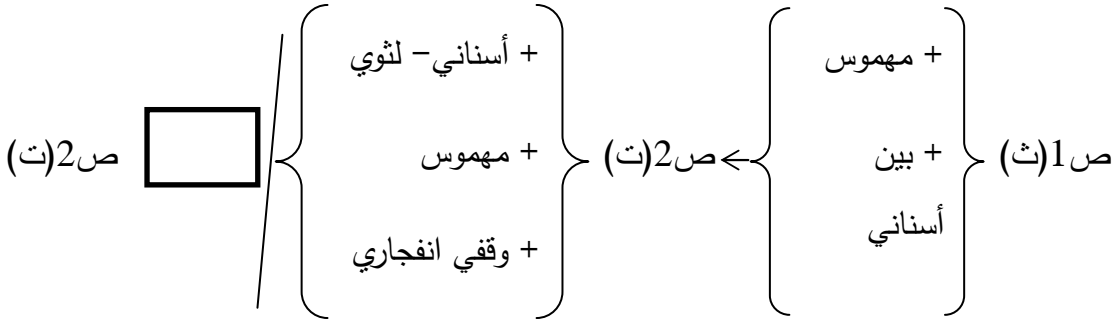

وتحليل هذه المعادلة الصوتية هو أن صوت الثاء – البين الأسناني المهموس الاحتكاكي – تحوَّل إلى الصوت المجاور اللاحق به نتيجة تأثره به، وهو صوت التاء – الأسناني اللثوي المهموس الوقفي – الانفجاري – في الموقع الذي كان فيه الصوت الثاني – وهو التاء – مجاورا لاحقا للصوت الأول – وهو الثاء – فأثر الثاني بالأول وتأثر الأول بالثاني فصار مثله.

ولما كان نوع التأثر الحاصل بين صوتي الثاء والتاء ارتداديا رجعيا مدبرا، تأثر – في هذه العلاقة – السابق باللاحق، وأثر اللاحق فيها بالسابق، سميت علاقة التأثر بينهما علاقة التأثر

---

(1) فكرة المعادلات مأخوذة من كتاب الدكتور سمير استيتية (القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية)، فانظره.

الرجعي[1] أو التأثر المدبر [2]، فنوع التأثر هنا تابع لعلاقة التأثُّر، إذ إنها من الأضعف بالأقوى، إذ إنَّ الأول لمَّا كان متأثرا بالثاني سميت العلاقة باسمه.

وعلى الرغم من تقارب هذين الصوتين – الثاء والتاء– في الصفة والمخرج، كان التأثير من صوت التاء في الثاء، والتأثر من الثاء بالتاء، وعلاقة التأثر والتأثير هذه يحكمها قانون الأقوى، ويتلخص في أنه "حينما يؤثر صوت في آخر فإن الأضعف.. هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر" [3]؛ فالصوت الأقوى هنا هو التاء، إذ هو من حيث المخرج أسناني– لثوي، ومن حيث مرور الهواء وعدمه وقفة انفجارية، ومن حيث اهتزاز الأوتار الصوتية وعدمه مهموس[4]، وصوت الثاء "صوت مما بين الأسنان احتكاكي مهموس" [5]؛ فقوة صوت التاء تأتَّت من قوة تدفُّق التيار الهوائي في موضع نطقه، وقد سبق أنه من الوقفات الانفجارية التي تتولد من " الغلق التام في فجوة الفم، مع ارتفاع غشاء اللهاة لمنع الهواء من التسرب من مجرى الأنف، فيكون ضغط الهواء مُركَّبا خلف موضع النطق، وعند انفراج عضوي النطق يتحرر الهواء على نحو يشبه التلاطم الذي هو سمة الوقفيات " [6]؛ فقوة تيار الهواء المارِّ في مجرى النطق وحتى وصوله الى موضعه اعتمدت

---

(1) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 109.

(2) عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخارجي، القاهرة – مصر، دار الرفاعي، الرياض– المملكة العربية السعودي، ط 1، 1993م، ص22.

(3) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 372.

(4) انظر: بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر،2000 م، ص249.

(5) كمال بشر، علم الأصوات، ص 298.

(6) Sanford. Aschane ، النظام الصوتي التوليدي، ترجمة: نوزاد حسن أحمد. مراجعة: محمد نبيل يوسف، الدار العربية للموسوعات، الحازمية – العراق، بيروت – لبنان، ط 1،2010م ، ص

كليا على إغلاق جميع منافذ الهواء التي من الممكن للهواء أن يتسرب منها، مما يهيئ لعملية الإغلاق التام عند عضوي النطق اللذين يحتشد عند ملتقيهما الهواء المحبوس، مما يؤدي الى عملية ضغط عند ذلك الملتقى، فتحصل عملية الوقف ثم الانفجار، لذا كانت القوة لصوت التاء الوقفي الانفجاري لا لصوت الثاء الاحتكاكي، فأثر صوت التاء في الثاء.

ثم بعد مرحلة المماثلة حصل تغير آخر، وهو تحول اندماجي قسري بين صوت الثاء المتحول الى تاء مع صوت التاء الأصلي المؤثر، إذ حافظ الصوت الأول على حركته، وهي السكون، فسهَّل حدوث هذه العملية، إذ لم تحدث تحولات صوتية أخرى على مستوى الحركات، فظهرت الصورة النهائية لعملية الإدغام، فكانت على الشكل الآتي:

labitta

فأظهرت الكتابةُ الصوتيةُ المرحلةَ الأخيرةَ من الإدغام وهي الحرف المشدد المتولِّد من الصوت المتحول والصوت الأصيل الذي حافظ على حركته – وهي الفتحة – هو الآخر.

وقد يتعلق إدغام الثاء والتاء معا بشدَّة النَّبر، إذ إن الإدغام يحمل مقطعين صوتيين، وما حدثت عملية الإدغام إلا لزيادة وتيرة النبر في المقطع الأول منهما، بل لجعل المقطع الأول غير المنبور منبورا، " فتدغم الثاء في التاء لجعل المقطع الأول من مقطعي الإدغام منبورا" [1]، وهذا يظهر في المعادلة التحويلية التي بُيِّنَتْ سابقا.

والنبر – أو الارتكاز بحسب تسمية السعران له – " درجة قوة النفس التي ينطق بها صوت أو مقطع "[2]، أو هو " وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن بغيره من الأصوات والمقاطع في

---

(1) سمير استيتية،القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص 41.

(2) السعران، محمود،علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للنشر، بيروت – لبنان، د. ط، د. ت، ص 189 – 190

الكلام، ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم "[1]؛ فأحد أهداف قراءة الإدغام تحقيق قيمة النبر في القراءة القرآنية من أجل تقوية المقطع وزيادة حدته، ومضاعفة دفق النفس فيه، ودافعية الضغط والتيار الهوائي فيه.

ومن أمثلة توجيه قراءات الإدغام عند القرطبي ما ذكره في توجيه قراءات تركيب **(أَنْبَتَتْ سَبْعَ)** من قوله تعالى: **((مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ))** [2]: إذ يقول: "وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي **((أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ))** بإدغام التاء في السين[3]؛ لأنهما مهموستان، ألا ترى أنهما يتعاقبان، وأنشد أبو عمرو:

يا لعَنَ اللهُ بَنِي السَّعَلاتِ عمرَو بنَ مَيْمونَ لئامَ النَّاتِ [4]

أراد الناس، فحول السين تاء. الباقون بالإظهار [5] على الأصل؛ فهما كلمتان" [6].

---

(1) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر، 1990 م، ص160.

(2) سورة البقرة، الآية: 261.

(3) قراءة إدغام التاء في السين قراءة أبي عمرو والكسائي وحمزة وخلف، وروي عن هشام وابن ذكوان الوجهان على خلاف. انظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية 1 / 379.

(4) البيت لعِلباء بن أرقم.انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 م، 5 / 85.

(5) قراءة الإظهار – إظهار التاء عند السين – قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وابن ذكوان. انظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 379/1.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4 / 320 – 321.

فالقرطبي في هذا الموضع يوجه قراءة الإدغام في قوله تعالى ((أنبتت سبع)) بناء على اتحاد الصوتين واشتراكهما في صفة الهمس، هذه الصفة التي أعطت لهذين الصوتين الحقَّ بالتبادل والتعاقب؛ فالإدغام هنا لسببين: الأول قائم على صفة الهمس المشتركة بين صوتي التاء والسين، والثاني ورود تعاقب هذين الصوتين في لغة العرب، فقد تحذف السين وتعقبها التاء.

وتوجيه القرطبي لهذه القراءة على تقارب الصفات يقارب المحدثين، إذ إن تقارب الصفات بين الأصوات وتوافقها من مسوغات إذغامها، إذ صفة الهمس الجامعة بين صوتي التاء والسين ساهمت في تسهيل عملية الإدغام ولكنها ليست العامل الأوحد لتمام عملية الإدغام، فعملية الإدغام وفق نظر علم اللغة الحديث مرت بتغيرين صوتيين: الأول يتمثل في عملية المقاربة بين الأصوات، التي تُسمَّى في عرف الأصواتيين المماثلة، وقد مر عنها الحديث سابقا، وتمثيلها في الكتابة الصوتية كما يأتي:

anbatas sabʕaʔ ⟵ anbatat sabʕaʔ

إذ يتحول صوت التاء – وهو صوت لثوي أسناني وقفي انفجاري مهموس [1] – إلى صوت آخر وهو صوت السين اللثوي الأسناني الاحتكاكي المهموس [2]، وقد قَرَّب من هذين الصوتين حتى قُلِب أحدُهما إلى مثل صاحبه أن كليهما صوت مهموس، مما سهَّل حدوث عملية المماثلة ومهَّد لها، ومما سوَّغ تقاربهما وتماثلهما تجانس مخرجيهما، إذ إنهما كليهما صوت لثوي أسناني يخرج من المخرج نفسه؛ لذا سَهُلت عملية المماثلة وتَمت؛ ويمكن تمثيل هذا التحول في المعادلة الصوتية الآتية:

---

(1) انظر: كمال بشر، علم الاصوات، ص249.

(2) انظر السابق ص301

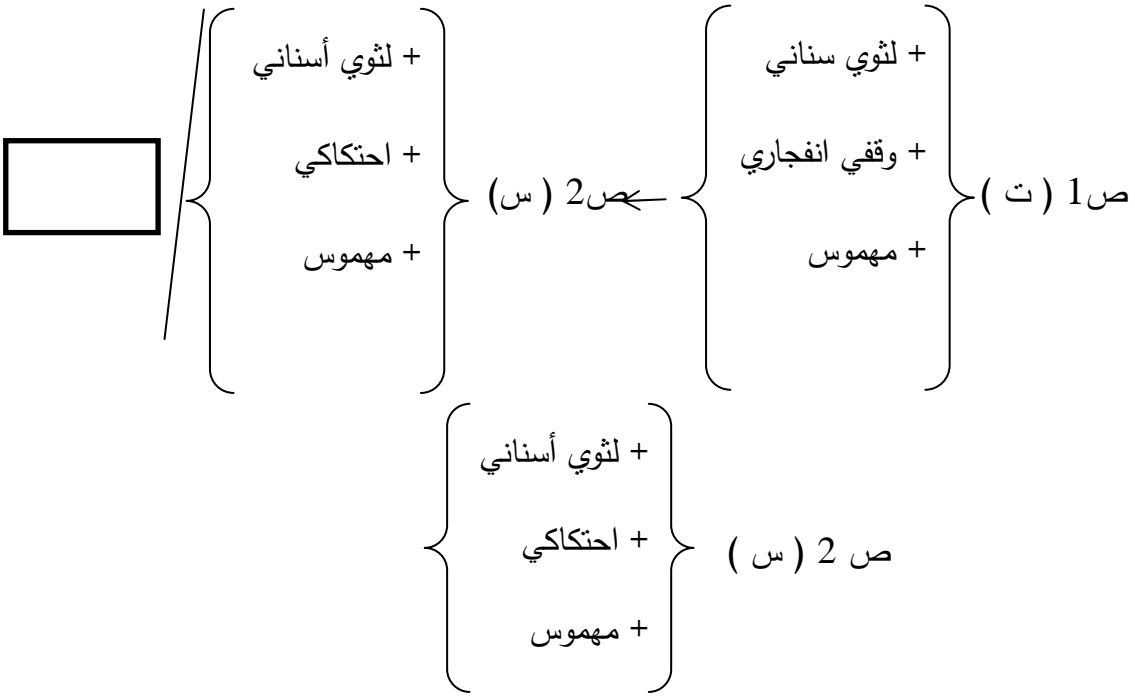

تحليل هذه المعادلة هو أن الصامت اللثوي الأسناني الوقفي– الانفجاري المهموس وهو صوت التاء، يتحول إلى صوت السين اللثوي الأسناني الاحتكاكي المهموس في الموقع الذي يكون فيه الأول سابقا للثاني، إذ صوت التاء سابق لصوت السين، وصوت السين لاحق به، ولمَّا كان موقع السين من التاء موضع اللاحق من السابق أثَّر به، وهذا التحوُل الذي حدث غير إلزامي.

والملاحظ في علاقة التأثر والتأثير التي جرت بين الصوتين – التاء والسين– أن التأثير جاء ارتداديا، فهو تأثر رجعي.

وقد يحكم علاقة التأثر والتأثير بين الأصوات اللغوية قوانين مختلفة "وقد مر سابقا الحديث عن (الأقوى) وكيف يحكم بعض العلاقات الصوتية وتحولاتها الذي لم يُفَعَّل في هذه القراءة ولم يحكم تحولاتها الصوتية؛ وعلى هذا يمكن تفسير المماثلة في هذا الموضع بقانون صوتي آخر، وهو قانون الجهد الأقل [1]، إذ إنَّ الأقوى من حيث قوة التيار الهوائي هو صوت التاء؛ لأنه وقفي–

(1) وهو محاولة تحقيق أثر كبير بأقل جهد. انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص372.

انفجاري، والسين احتكاكي، والجهد المبذول في نطق التاء أكبر منه في نطق السين، لذا ماثلت التاء السين فتحوَّلت إلى صوت احتكاكي؛ لضمان استمرار تيار الهواء، وتقليل الجهد المبذول في النطق، إذ بدل أن ينطق بصوت انفجاري وقفي ثم احتكاكي، تم توحيد الجهد فحوِّل الانفجاري إلى احتكاكي من أجل بذل جهد اقل.

ومع أنَّ كلا الصوتين مهموس، والأصوات المهموسة أقل الأصوات من حيث الوضوح السمعي[1]، إلا أنهما اختلفا من حيث المخرج، إذ الأصوات الوقفية المهموسة أقل إسماعا من الاحتكاكية المهموسة [2]، ومماثلة صوت التاء للسين يحقق قوة في الإسماع، وخاصة وأنَّ صوت التاء ساكن لا يكاد يُسمَع ولا يظهر إسماعه إلا من خلال تحقيق الهمس، وإدغامه في السين مع عملية المماثلة يُكسِبه قوة في الإسماع، وسهولة في النطق.

وقد يُحكم هذا التحوُّل الصوتي بالنبر أيضا، فأدغمت التاء في السين؛ لنبر المقطع الأول من مقطعي الإدغام [3]، وقد ظهر هذا الإدغام عند مماثلة صوت التاء صوت السين في المعادلة الصوتية المذكورة آنفا.

ومن المواضع التي وجَّه القرطبي فيها ظاهرة الإدغام ما ذكره في توجيه قراءات كلمة (تَشَابَه) من قوله تعالى: ((**قَالُواْ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَاء اللَّهُ**

---

(1) انظر: أبو الهيجا، خلدون عبد الرحيم سعيد، 1992م، ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات اللغوية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد – الأردن، ص126.

(2) انظر: خلدون أبو الهيجا، ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات اللغوية، ص126.

(3) انظر: سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص40.

لَمُهْتَدُونَ)) [1]، يقول: " وقرأ الحسن فيما ذكر النَّحَّاسُ، والأعرج فيما ذكر الثعلبي: **((إِنَّ الْبَقَرَ تَشَّابَهُ))** [2]، بالتاء وشَدِّ الشين، جعلَه فعلاً مُستقبَلاً وأنَّثَه. والأصل: تَتَشابَه، ثمَّ أدغم التاء في الشين" [3].

في هذا الموضع يوجِّه القرطبي قراءة الإدغام توجيها صوتيا، إذ إنَّه يذكر الأصل الذي بنيت عليه قراءة تشديد الشين، وهو (تَتَشابهُ)، ثمَّ أدغمت – وفق رأي القرطبي – التاء في الشين فصارت القراءة (تشَّابهُ).

وهذا الرأي الذي ذكره القرطبي يقارب ما يذهب إليه المُحدَثون كثيرا، إذ إنهم لا ينكرون ما يذهب إليه القرطبي بل يعُدُّونه – إلى حدٍّ ما – صحيحا، إذ إنَّ تعليله لقراءة الإدغام بامتزاج صوت التاء بالشين واندغامه به، يمثِّل المرحلة الأخيرة من مراحل التحوُّل الصوتي للقراءة القرآنية، لذا فهو موافق لمذاهب المحدثين في تعليل القراءة القرآنية.

أما المحدثون فإنَّهم لا ينكرون – كما مرَّ سابقًا – مذهب القرطبي في توجيه القراءة، ويمكن تمثيل التحوُّل الذي جرى بين القراءتين كما يأتي:

taʃʃaabahu ⟵ tataʃaabahu

---

(1) سورة البقرة، الآية: 70.

(2) القراءة بالفعل الماضي (تَشَابَهَ) قراءة الجمهور، والقراءة بالمضارع مع الإدغام (تشَّابَهُ) قراءة الأعرج والحسن ويحيى بن يعمر وعبَّاس ابن أبي عمرو وابن مسعود.

انظر: أبا حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت745هـ)، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1993 م، 419/1؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 123.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2/ 187.

هذا التحوُّل الذي مثَّلته الكتابة الصوتية هو التحوُّل النهائي للقراءة القرآنية، وهو تمثيل يبيِّنُ التحوُّل من الأصل (تَتَشابَهُ) إلى القراءة القرآنية (**تَشَّابَهُ**)، ولا يمثِّل التحوُّل من القراءة القرآنية (**تَشَابَهَ**) إلى قراءة الإدغام، إذ إنَّ الأخير – وهو التحوُّل من صيغة الماضي إلى المضارع – تحوُّلٌ يتعلَّق بتغير الصيغة من الماضي إلى المضارع؛ فالتحليل يتركز في بيان وجه قراءة الإدغام التي حدثت بين فعلين مضارعين.

وقد مرَّت قراءة الإدغام حتى انتقلت عن أصلها في ثلاثة تغيرات صوتية، بيانها كما يأتي:

التغير الصوتي الأول: المماثلة

في هذا التحوُّل حصلت عمليَّة مماثلة بين صوت التاء وصوت الشين، إذ إنَّ صوت الشين أثَّر في التاء فصيَّره شينا؛ وهذه المرحلة تمثيلها في الكتابة الصوتية كما يأتي:

ta/ʃa/ʃaa/ba/hu ⟵ ta/ta/ʃaa/ba/hu

إذ يظهر أثر الشين في التاء بالكتابة الصوتية، وقد سوَّغ التقاربُ هذا التماثل، إذ إن كلا الصوتين أمامي، فالشين حنكي لثوي أسناني احتكاكي مهموس [1]، والتاء أسناني لثوي مع طرف اللسان وقفي [2]، وهذا يعني أنهما متجاوران في المخرج، فهما قريبان من بعضهما من حيث المخرج، وقرب المخرج هو الذي سوَّغ هذا التماثل؛ ونوع المماثلة هنا رجعيَّة غير مباشرة [3]؛ لأنها وقعت من اللاحق على السابق بوجود فاصل بينهما، فلم تكن بينهما مُباشَرة.

---

(1) انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 302.

(2) انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص141، 316 .

(3) انظر: سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص 62.

التغير الصوتي الثاني: عمليَّة مخالفة بإسقاط الحركة للتخلص من تماثل المقاطع في هذا التحوُّل العميق، تحصل إسقاط لحركة المقطع الثاني (ʃa) للتخلص من التماثل الصوتي والمقطعي، وعلى هذا فهي عمليَّة مخالفة بحذف الصائت [1]، فإسقاط الصائت يمثِّل عمليَّة مخالفة من أجل التخلُّص من المقاطع المتماثلة لصعوبة النطق بها ولكراهيتها، يقول تمام حسان: " من الواضح أن النظام اللغوي والاستعمال السياقي جميعًا يحرصان في اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف، ويكرهان التنافر والتماثل. فأما كراهية التنافر فلأنَّه ينافي الذوق العربي، واما كراهية التماثل فلأنه يؤدي إلى اللبس. فإذا أحبت اللغة العربية التخالف فذلك لأنه يعين على أمن اللبس... " [2]؛ ولذا لجأت إليها.

ويمكن تمثيل هذا التغير الصوتي كما يأتي:

taʃ / ʃaa/ba/hu ⟵ ta/ʃa/ʃaa/ba/hu

التغير الصوتي الثالث: الإدغام في هذا التحوُّل تظهر القراءة القرآنية على صورتها الأخيرة، وهي بنيتها السطحيَّة التي تتمثَّل في إدغام المتماثلين معًا، وتمثيله في الكتابة الصوتية كما يأتي:

taʃ/ʃaa/ba/hu

---

(1) انظر: الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط1، 2004، ص 299.

(2) حسان، تمام، اللغة العربية: معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، د.ط، 1994م، ص264–265.

المبحث الثالث: ظاهرتا إقحام الهمزة وتسهيلها

الكلام على الهمزة وتحولاتها الصوتية عند الأوائل ينحو عدة مناح، ومنها الكلام على تحقيقها وتسهيلها، إذ إنها تُقحَم تارة وتسهل أخرى، وقد جعلوا لها مواضع تُسهَّل فيها، ووضعوا القواعد لذلك، وذكروا حالات كلٍّ من تحقيقها وتسهيلها وإبدالها، يقول سيبويه: "اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق والتخفيف والبدل" [1]، فالهمزة إما أن تحقق أو تخفف – تُسَهَّل– أو تبدل.

المطلب الأول: ظاهرة إقحام الهمزة

يُعنى هذا المبحث بتعقُّب بعض توجيهات القرطبي المتعلقة بتوجيه إقحام الهمزة، والنظر في توجيهاته له، والتعقيب عليه وفق رؤية علماء اللغة المحدثين وآرائهم.

فمن توجيهات الإمام القرطبي في تفسيره توجيهه لقراءات الهمز في قوله تعالى: ((وَلاَ الضَّآلِّين)) [2]، يقول: "وقرأ أيوب السختياني: ((وَلاَ الضَّأَّلِين)) [3] بهمزة غير ممدودة؛ كأنه فرَّ من

---

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180 هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط3، 1992م، 541/3.

(2) سورة الفاتحة، الآية: 7.

(3) هذه القراءة لم يقرأ بها إلا أيوب السختياني، انظر: ابن جني، أبا الفتح عثمان (ت293 هـ ت)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف و وعبد الحليم النجار و عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السمة، القاهرة – مصر، 1994 م، 46/1. وانظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 1/ 151.

التقاء الساكنين، وهي لغة. حكى أبو زيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: ((فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنسٌ وَلَا جَأَنٌّ)) [1] فظننته قد لحن، حتى سمعت من العرب: دأْبَة وشأْبَة"[2] .

فالإمام القرطبي وجَّه قراءة إقحام الهمز في هذه الآية بتوجيهين، التوجيه الأول: توجيه صوتي، فسَّر فيه سبب عزوف القارئ عن قراءة المد والتضعيف إلى قراءة إقحان الهمز من غير مدٍّ، وهو الفرار من التقاء الساكنين، هذان الساكنان اللذان نشأا عن حذف حركة اللام الأولى قبل إدغامها في الثانية، فالتقى بذلك سكون الألف التي مع المد مع سكون اللام، فلجأ القارئ إلى إقحام الهمزة لتخلص من السكون الأول؛ وأما التوجيه الآخر فهو نسبة الهمز إلى لغة من لغات العرب[3]، ومنه باب: شأْبَة ودأْبَة .

وأما التوجيه الصوتي الحديث لهذه المسألة فهو توجيه صوتي يتعلق بالمقطعية الصوتية، إذ لجأ العرب إلى إقحام همزة لإعادة ترتيب المقاطع الصوتية والتخلص من صعوبة المقطع المتمثلة بالتقاء الساكنين، بحسب تفسير الأوائل، فأقحموا الهمزة للتخلص من طول المقطع وصعوبته، وهو باب شأْبَة ودأْبَة، فنطقوهما على الصورة التي ذكرت بدل نطقها بحركة طويلة: شابَّة ودابَّة[4]، وتمثيل هذه التحولات المقطعية الصوتية صوتيا كما يأتي:

---

(1) سورة الرحمن، الآية: 39.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1 / 233.

(3) الهمز من خصائص لهجة تميم، ثم انتشر فصار خاصية للعربية الفصيحة فاستعملته همدان وقيس وأسد وغيرهم. انظر: الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، طرابلس – ليبيا، د. ط،1983م، 1 / 319 وما بعدها.

(4) انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ، ص 511 – 512.

ʃaʔ/ba/tun (شأبَّة) ⟵ ʃaab/ba/tun (شابَّةٌ)

daʔ/ba/tun (دأبَّةٌ) ⟵ daab/ba/tun (دابَّةٌ)

ويقاس على هذه المسألة قراءة الهمز في قوله تعالى: ((**وَلاَ الضَّآلِّين**))، إذ تخلصوا في قراءة: ((**ولا الضأّلين**)) من طول الحركة بنبر المقطع، فصارت كما يأتي:

wa/la**ḍ**/**ḍ**ɑ/ʔal/liin ⟵ Wa/la**ḍ**/**ḍ**ɑɑl/liin

وهذا المقطع – غير المنبور – من المقاطع الصوتية الطويلة، إذ يتكون من صوت صامت ثم من حركة طويلة – تتكون من حركتين قصيرتين – ثم من صامت (ص ح ح ص)، وهو مقطع مشروط بإدغام الصامت الأخير فيه بصامت مثله يليه مباشرة، لذا أدغمت اللام في مثلها في كلمة (الضالِّين) كما يأتي:

ḍɑɑl/liin

ولصعوبة هذا المقطع، عمدوا إلى نبره للتخلص من طول الحركة وإعادة ترتيب المقاطع الصوتية.

ومن هنا تظهر أهمية همز المقطع في عملية النبر التي بها تَمَّ التخلص من مقطع مكروه في سمْت العربية وناموسها، فكان الهمز هنا ضروريا لتحقيق النبر المقطعي.

ومن المواضع التي وجه فيها القرطبي ظاهرة تحقيق الهمز ما ذكره في قراءة الهمز من

تفسير قوله تعالى: ((**وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ**)) [1] " وقرأ نافع ((**النَّبِيِّيْنَ**)) بالهمز[2] حيث وقع في القرآن إلا في موضعين في سورة الأحزاب: ((**إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ**))[3] و ((**لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلاَّ**))[4]، فإنه قرأ بلا مد ولا همز، وإنما ترك همز هذين لاجتماع همزتين مكسورتين، وترك الهمز في جميع ذلك الباقون [5]. فأما من همز فهو عنده من ((أنبأ)): إذا أخبر، واسم فاعله مُنبِئ، ويُجمع نَبِيء: أَنْبِئَاء[6]. وقد جاء جمع نبيٍّ: نُبَآء، قال العَبَّاس بن مِرْداس اسلمي يمدح النبي صلى الله عليه وسلم:

يا خَاتَمَ النُّبَآءِ إِنَّكَ مُرْسَلُ بالحَقِّ كُلُّ هدى السَّبِيلِ هَدَاكَا[7]

---

(1) سورة البقرة، الآية: 61.

(2) وهي قراءة قالون، وروي عن نافع في القرآن كله ما كان لفظ النبي جمعا. انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 1/ 399، وانظر: القيسي، مكي ابن أبي طالب (ت 437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط3، 1984 م، 1 / 243 – 244 ، وانظر: عبد اللطيف الخطيب معجم القراءات القرآنية، 115/1.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 50.

(4) سورة الأحزاب، الآية: 53.

(5) قراءة ترك الهمز قراءة الجمهور وهي المختارة.انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 1/ 399، وانظر: مكي ابن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 1/ 243 – 244 ، وانظر: عبد اللطيف الخطيب معجم القراءات القرآنية، 115/1.

(6) انظر: ابن منظور، لسان العرب،1 / 162 ظن مادة: نبأ.

(7) انظر: ابن مرداس، العباس، (ت26هـ)، ديوانه، جمعه وحققه: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1991م، ص122.

هذا معنى قراءة الهمز. واختلف القائلون بترك الهمز، فمنهم من اشتقَّ اشتقاق مَنْ هَمَزَ، ثم سهَّل الهمزَ. ومنهم مَنْ قال: هو مشتق من نبا ينبو: إذا ظهر. فالنُّبُوُّ من النُّبُوَّة وهو الارتفاع، فمنزلة النبي رفيعة. والنبي بترك الهمز أيضا: الطريق، فسمي الرسول نبيا لاهتداء الخلق به. كالطريق [1]، قال الشاعر:

لأُصْبِحُ رَثْما دُقاقَ الحَصَى مكانَ النَّبِيِّ مِنَ الكَاثِبِ [2]

فالأنبياء لنا كالسبل في الأرض" [3].

وجَّه القرطبي قراءة إقحام الهمز في كلمة ((النَّبِيِّينَ)) من قوله تعالى: ((ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ)) توجيها اشتقاقيا، فهي عنده من الفعل (أنبأ) بمعنى أخبر، وبيَّن اسم الفاعل منها وهو المنبئ، أي المخبر، وبين الجمع منها – معتمدا على المادة المعجمية – وهو أنبئاء؛ حتى يبين أن الهمزة أصل في الكلمة تبقى معها في اشتقاقاتها المتنوعة.

فالتوجيه الذي أتى به توجيه اشتقاقي معجمي دلالي، إذ إن كلمة (النبيئين) – وفق توجيهه قراءةَ الهمز – مأخوذة من أنبأ، وهي تدل على وظيفة الأنبياء المرسلين من عند الله –عز وجل – إذ وظيفتهم الإنباء والإخبار عن رب العالمين، فبيَّن معنى قراءة الهمز على هذا الأساس.

---

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 164/1، مادة: نبأ.

(2) البيت لأوس ابن حجر: انظر، ابن حجر، أوس (ت20. ق. هـ) ديوانه، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، د. ط، 1980م، ص11.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 156/2– 157.

وقد ضعَّف النحاة وجه تحقيق الهمز في كلمة (النَّبيِّينَ)؛ لقلة الاستعمال لا لعدم صحة القياس، يقول سيبويه: "وقالوا نَبِيٌّ وبَرِيَّة، فألزمها أهل التحقيق البدل، وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع. وقد بَلَغَنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة، وذلك قليل رديء. فالبدل هنا كالبدل في مِنسَاة وليس بدل التخفيف وإن كان اللفظ واحدا"[1].

فمع أنَّ ناسًا من أهل الحجاز يحققونها إلا أن تحقيقها– في رأيهم – ضعيف؛ لأنه لم يرد كثيرا في السماع، لكنَّها حُمِلَت على القياس، والبدل هنا– كما يرى سيبويه – ليس للتخفيف انما هو إبدال لازم لا جائز للتخفيف، كالإبدال الذي في(منساة) [2]، إذ أصلها الهمز لكنها أُبدِلت إبدالا لازما؛ لأنها سُبقت بفتحة أولا، ولأنها سُمِعت عن العرب على هذه الشاكلة وحفظت، ومثلها في هذا كلمة (النبيئين) التي أقحمت فيها الهمزة.

فتوجيه القرطبي لقراءة تحقيق الهمز في هذا الموضع توجيه اشتقاقي، إذ إن كلمة (النبيئين) اشتُقَّت من فعل لامه مهموزة همزا أصليا، وهو (نبأ)، وإن كانت القضية صوتية (وهي إقحام الهمزة)؛ إلا أن القرطبي لجأ إلى التوجيه الاشتقاقي ليُخَرِّجَ وجه القراءة، إذ لو كان أصلها الألف ثم أقحمت همزة لبقيت المسألة على أصلها الصوتي، لكن لما كان التوجيه اشتقاقيا – مع كون القضية صوتية – بقي التوجيه في حدود الاشتقاق.

---

(1) سيبويه، الكتاب، 3 / 555.

(2) يقول سيبويه:" واعلم أن الهمز التي يحقق أمثالها أهل التحقيق زمن يبني تميم وأهل الحجاز وتُجعل في لغة أهل التحقيق بين بين، تُبدَل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا... وليس ذا بقياس مُثْلَئِبٍّ، نحو ما ذكرنا، وإنما يحفظ عن العرب... فمن ذلك، قولهم: منساة، فإنما أصلها منسأة ". سيبويه: الكتاب،3 / 553 – 554.

والمحدثون لا يختلفون كثيرا مع توجيه القرطبي لهذه القراءات ما دام الأصل الاشتقاقي بين القراءتين – الهمزة والتسهيل – واحدا، إذ الأصل في كلتا القراءتين الهمز، لكنه مع قراءة إقحام الهمز بقي على أصله دون تغيير، ومع قراءة التسهيل حصل تحويل جعل الهمزة ياء، على ما سيفسر لاحقا في مبحث تسهيل الهمزة.

ويبقى الحديث عن قيمة النبر في هذه القراءة، إذ إن القراءة وإن كانت رديئة– في رأيهم – من حيث الاستعمال إلا أنها وردت بإحدى لغات العرب، فهي من باب الهمز الجائز، لكن طبيعة بعض اللهجات [1] جعلت من هذا الهمز ذا طبيعة وطبقة صوتية خاصَّة وهي النبر، أي نبر بعض المقاطع حتى كان النبر من بنية الكلمة[2]، يعطيها قيمة لا تتحقق إلا به؛ فتمثيل كلمة ((النبيئين)) في الكتابة الصوتية كما يأتي:

ʔan/na/biį/ʔii/na

فالكلمة تتكون من خمسة مقاطع صوتية: فالمقطع الأول متوسط (ص ح ص) [3]، والثاني مقطع قصير(ص ح) [4]، والثالث متوسط أو طويل أيضا (ص ح ح) والرابع متوسط أيضـــــــاً

---

(1) وهي لهجات قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها وهي تميم وما جاورها.

انظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر، ط3، 2002م، ص67؛ وانظر محيسن، محمد سالم، المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، دار محيسن للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت، ص 68.

(2) انظر: شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، د. ط، د.ت، ص 122.

(3) لأنه يتكون من صامت فحركة فصامت ، انظر: كمال بشر، علم الأصوات، 510.

(4) لأنه يتكون من صامت فحركة. انظر. كمال بشر، المرجع السابق، ص510.

(ص ح ح) [1] والخامس قصير (ص ح) ، والمقطع المنبور بحسب قواعد النبر[2] المقطعي هو المقطع المهموز في هذه الكلمة، فعندما " تحتوي الكلمة مقطعين طويلين [3] أو أكثر فإن المقطع الطويل الأقرب إلى آخر الكلمة (غير المقطع الاخير) يستقبل النبر الأولي، وفي أغلب الحالات يستقبل المقطع الأقرب إلى بداية الكلمة نبرا ثانويا" [4].

وهذا يعني – بناء على القاعدة – أن المقطع المهموز هو المنبور، فتحقق فيه نبران: الأول:

هو الهمز؛ إذ إن الهمزَ نَبْرٌ [5] في نفسه، ثم زادت حدة المقطع مع النبر، وهو النبر الثاني من النبرين.

---

(1) لأنه يتكون من صامت فحركة طويلة، انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ، ص 511.

(2) قواعد النبر تتلخص في ما يأتي: إذا كانت الكلمة مقطعًا واحدا كانت منبورة، وإذا كانت الكلمة مكونة من مقطعين قصيرين فصاعدا كان الأول منها منبورا، وإذا حوت مقطعا طويلا يتيما كان هو المنبور، وإذا تكونت من أكثر من مقطعين طويلين كان المنبور منها الأقرب إلى آخرها على ألا يكون الأخير، وذلك عند عدِّ المقاطع الصوتية من الشمال إلى اليمين. انظر: العاني، سلمان حسن. التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية، ترجمة ياسر الملاح، مراجعة محمد محمد غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدة – المملكة العربية السعودية، ط 1، 1983م، ص135 –136.

(3) وهما في المثال (bii) و (ʔii)، لأن المقاطع المتوسطة تعد طويلة في تصنيف دارسين آخرين خلاف كمال بشر. انظر مثلا: سلمان العاني،التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص135. وانظر: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص77 – 78.

(4) سلمان العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية ص135.

(5) المقصود بالنبر هنا نبر الطاقة المتعلق بزيادة قوة هواء النفس وقوة قذفه. انظر: البابيي، أحمد، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط 1، 2012م، ص13.

ومن المواضع التي وجه فيها القرطبي القراءات المتعلقة بإقحام الهمزة تعليقه على إقحامها في كلمة (زكريا) من قوله تعالى: ((**فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقاً قَالَ يَامَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللّهِ إِنَّ اللّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاء بِغَيْرِ حِسَابٍ**))[1]: إذ ول: " وقرأ حفص وحمزة والكسائي ((زكريا)) [2] بغير مَدٍّ ولا همز، ومدَّه الباقون وهمزوه. وقال الفرَّاء: أهل الحجاز يمدون ((زكرياء)) ويقصرونه، وأهل نجد يحذفون منه الألف يصرفونه فيقولون: زكريٌّ. قال الأخفش: فيه أربع لغات: المَدُّ والقصر، وزكريٌّ بتشديد الياء والصرف، وزَكَرٍ. ورأيت زَكَرِيًا"[3].

وجَّه القرطبي قراءة إقحام الهمز– بعد أن نسبها والقراءة الأخرى إلى أصحابهما– توجيها لهجيا، دون الالتفات إلى قيمة الهمز الصوتية أو العناية بتحولاته وتغيراته التي مر بها حتى استوى على حالته.

---

(1) سورة آل عمران، الآية:37

(2) قرأ عاصم وحمزة والكسائي بالقصر (زكريا)، وقرأ أبوبكر بالمد والهمزة والنصب، والباقون بالرفع على وجه تخفيف (كَفَلَها). انظر: ابن زنجلة، أبا زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت 403 هـ) حجة القراءات تحقيق وتعليق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان رطه، 1997م، ص161. وانظر: ابن خالويه، أبا عبد الله الحسين بن أحمد الهمز في (ت370هـ)، إعراب القراءات السبع وعللها، حققه وقدم له: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط 1، 1992 م، 1 / 111.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5 / 107.

وقد استعان القرطبي بما ذكره القُرَّاء في توجيه القراءة، وبما ذكره اللغويون من لغات في (زكريا)، إذ إن للحجازيين فيه لغتين [1]: الأولى لغة المَدِّ، والثانية القصر، فهما لغتان واردتان عن الحجازيين.

فالقرطبي إذن لم يزد في توجيهه لقراءة المد التي أقحم فيها الهمز على أنها لهجة من لهجات القبائل الحجازية، وهو توجيه جيد بالنسبة إلى زمانه، لكنه غير كاف في نظر المحدثين، بل من وجهة نظر بعض المتقدمين أيضا.

فمن وجهة نظر بعض المتقدمين يرى صاحب الإتقان– وهو يتحدث عن أسباب المد – أن المد "سببه لفظي ومعنوي، فاللفظي، إما همز أو سكون، الهمز يكون بعد حرف المد وقبله... ووجه المدِّ لأجل الهمز أنَّ حرف المدِّ خفيٌّ، والهمز صعب، فزيد في الخَفِيِّ ليُتَمَكَّنَ من النُّطْقِ بالصعب"[2].

فالسيوطي يذهب إلى أن الهمز أحد أسباب المَدِّ اللفظية، ويريد الباحث بإدراج كلامه توجيه النظر إلى كلامه على وجه الهمز، إذ إن الهمز جاء لتقوية الصوت الضعيف الخَفِيِّ؛ لأنَّ الهمزة صوت صعب، وصعوبته – التي عنى بها وقفته الهوائية وانفجاره وشدته وبينيتيه بين الهمس والجهر[3] – هي التي تعطي لحرف المد الضعيف قوته.

---

(1) انظر: الفرَّاء، أبا زكريا يحيى بن زياد (ت 207 هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط3، 1983م، 1/ 208 .

(2) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 1 / 271 – 272.

(3) انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 288.

وهذا الكلام الذي ذكره السيوطي صحيح من جانب الاتصال والتعاضد، بمعنى أن تعاضد صوتي المد والهمز معًا يؤدي إلى زيادة قوة صوت المَدِّ عمَّا لو كان منفصلا أو موقوفا عليه دون اتصال بهمز، وإلا فقوة الإسماع في صوت المدِّ أكبر منها في صوت الهمزة [1] منفصلين؛ لذا فقوة الإسماع – وهي صفة مُضادَّةٌ للخفاء المَعْنِيِّ عند السيوطي – تزيد في الصوت الممدود بوجود الهمزة في قراءة ((زكرياء))؛ ويُضاف إلى هذا السبب أنَّ العربية تكره الوقوف على المقاطع المفتوحة، لذا عمدوا إلى إغلاق المقطع المفتوح بإقحام الهمزة.

وتمثيل القراءة القرآنية بالكتابة الصوتية كالآتي:

ʔZa/ka/riy/yaa

ويظهر بالكتابة الصوتية وجود تغير صوتي واحد على القراءة حتى استوت على هذا الشكل، وتمثيله الصوتي كما يأتي:

ʔZa/ka/riy/yaa ⟵ Za/ka/riy/yaa

فقد زيدت الهمزة آخر الكلمة دون أن تجري أي تغيرات صوتية أخرى – عدا الزيادة – على الكلمة، وهذه الهمزة – كما أشير سابقا – زائدة، إذ إن أصل كلمة (زكرياء) ثلاثي هو (زكر)[2]، وهذه الزيادة وإن كانت لهجةً لبعض الحجازيين، كما ذكر القرطبي، إلا أن لزيادتها أسبابا صوتية سبقت الإشارة إليها.

---

(1) انظر: خلدون أبو الهيجا، ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات اللغوية، ص 157.

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب،4 /326، مادة: زكر.

المطلب الثاني: ظاهرة تسهيل الهمز

سيكون الحديث في هذه المسألة عن القراءات المتعلقة بتسهيل الهمز في تفسير القرطبي وتوجيهه لها في نظر المحدثين؛ وتسهيل الهمز اصطلاحا هو" جعل الهمزة بينها وبين الحرف المُجانِس لحركتها، فتجعل الهمزة المفتوحة بين الهمزة المُحَقّقة والألف، وتجعل الكسرة بين الهمزة المُحَقَّقة والياء الممدودة، وتجعل المضمومة بين الهمزة والواو الممدودة "[1]، وقد عبَّر ابن الجزري عن هذه التغيرات بمقوله عامة عن معنى التسهيل فقال: " وأما التسهيل: فهو عبارة عن تغير يدخل الهمزة... " [2].

فالتسهيل تغيرات تدخل على الهمزة تحيلها عن حقيقتها إلى حقيقة صوت آخر، أو تحيلها إلى عدم بحذفها؛ وأكثر التغيرات التي تحصل على الهمزة متعلقة بالأصوات المَدِّيّة الثلاث، الألف والواو والياء، إذ كثيرا ما تتحول الهمزة إلى أحدها أو أنَّ أحدها يتحول إليها.

وجَّه القرطبي في غير موضع من تفسيره قراءات متعلقة بتسهيل الهمز،ومن هذه المواضع التي وجَّه فيها القرطبي قراءة التسهيل، قوله في توجيه قراءة تسهيل الهمز في كلمة (هزؤا)، من قوله تعالى حكاية عن بني إسرائيل: ((**قَالُواْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً قَالَ أَعُوذُ بِاللهِ**)) [3]: " قوله تعالى:

---

(1) الدوسري، إبراهيم بن سعيد، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1، 2008م، ص47.

(2) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد (ت 833 هـ)، التمهيد في علم التجويد، تحقيق: غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م، ص 70.

(3) سورة البقرة، الآية: 67.

((هُزُوًا)) [1] مفعول ثانٍ، ويجوز تخفيف الهمزة، تجعلها بين الواو والهمزة. وجعلها حفص واوًا مفتوحة، قبلها ضمَّة، فهي تجري على البدل" [2].

توجيه القرطبي لقراءة تسهيل الهمز في كلمة (هزؤا) تعليل صوتي يجرى على قواعد إبدال حروف المد – وهي أنصاف الحركات في عرف المحدثين – بالهمزة التي سار عليها النحاة الأوائل[3]، إذ إنه يرى أنه يجوز تسهيل الهمزة بجعلها بين الواو والهمزة.

وفي نظر المحدثين يسمى التغير الصوتي الذي حدث لصوت الهمزة – الذي سمَّاه الأوائل تسهيلا – مماثلة، ويظهر هذا التغير في الكتابة الصوتية كما يأتي:

hu/zu/waa ⟵ hu/zu/ʔaa

يظهر هنا – بالكتابة الصوتية – تحول صوت الهمز إلى نصف الحركة الواو، وهذا التحول الصوتي بسببٍ من حركة الضمة التي أدت إلى مماثلة الهمزة لها، فقلبت الهمزة واوًا من باب المماثلة التقدمية.

وهذا التحوُّل الذي ذكر يمكن أن يُمَثَّل من خلال المعادلة الصوتية الآتية:

---

(1) قراءة الهمز قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر والكسائي ونافع وشعبة وعاصم، ويعقوب في رواية رويس؛ وخفَّف الهمز حفص مع ضم الزاي وفتح الواو، وكذا قرأها الشنبوذي. انظر: أبا علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع 488/1 – 491؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 120 – 121.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2 / 180.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 3 / 542؛ وانظر: ابن الحاجب، أبا عمرو عثمان بن عمر (ت 646 هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية،العراق، د. ط، 1982 م، 2/ 339.

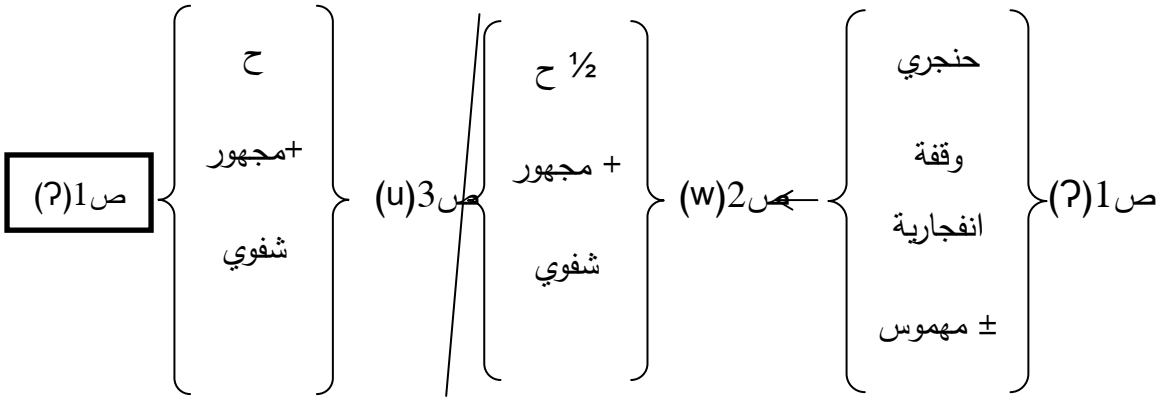

ويمكن تحليل هذه المعادلة على النحو الآتي:

يتحول الصوت صوت الهمزة – وهو صوت حنجري وقفي انفجاري لا مهموس ولا مجهور – إلى الصوت الثاني نصف الحركة الواو – وهو نصف حركة شفوي مجهور – في الموقع الذي يُسبق به صوت الهمزة بالصوت الثالث وهو حركة الضمة، الصائت المجهور.

ويطلق على هذا التحول الصوتي مُسمَّى المماثلة كما مضى، وهي مماثلة تقدمية، لأن التأثير فيه من السابق للاحق أو يتأثر الثاني فيه بالأول [1]، إذ تَأثَّر صوت الهمزة بالضمة الصائت الجمهور.

وقد يحلل الأمر على غير التسهيل، كما يأتي:

hu/zu/waa ⟵ hu/zu/aa ⟵ hu/zu/ʔaa

وذلك يعني: أن الهمزة أسقطت، فتكوَّن مقطع مبدوء بحركة طويلة، وهذا مما لا تجوِّزُه العربية، فعُمِد إلى التخلُّص من هذا الممنوع بإقحام شبه الحركة الواو للتصحيح المقطعي.

---

(1) انظر: إبراهيم انيس، الأصوات اللغوية، ص109، وانظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص60.

ومن المواضع التي وجه فيها القرطبي فيها قراءات تسهيل الهمز قوله في تسهيل همزة كلمة (تأمنه) من قوله تعالى: ((**وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا**)) [1]: " وقرأ ابن وثَّاب والأشهب العُقَيْلي: ((مَّنْ إِن تِيمَنْهُ)) [2]على لغة من قرأ: ((**نِسْتَعِيْنُ**)) وهي لغة بكر وتميم [3]، وفي حرف عبد الله:((**مَا لَكَ لاَ تَيْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ**)) [4] والباقون بالألف " [5].

وجَّه القرطبي قراءة تسهيل الهمز (**تِيمنه**) من الآية المذكورة بأنها لغة، فلم يزد على توجيهه هذا أي حديث عن مراحل تحول صوت الهمزة إلى ياء، ولم يعلق عليه، بل اكتفى بتعليل تسهيل الهمز في هذه القراءة بأنها لغة من لغات العرب، وهي لغة بكر وتميم، الذين يكسرون حروف

([1]) سورة آل عمران، الآية: 75.

(2) قرأ بقراءة (تأمنه) بالهمز الجماعة، وقرأ بقراءة (تيمنيه) بالتسهيل كل من ابن مسعود والأشهب العقيلي وابن وثاب وأُبيٍّ بن كعب، يكسرون التاء ويسكنون الياء. انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 523/2، وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 /522.

(3) نسبها ابن عطيه صاحب المحرر الوجيز إلى تميم، ينسب ذلك إلى الداني. انظر ابن عطية؛ أبا محمد عبد الحق الاندلسي (ت542 هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرين، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة – قطر، ودار الخير، دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، ط2، 2007م، 2/ 261.

(4) سورة يوسف، الآية: 11.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5 / 175 – 176.

المضارعة بداية الأفعال المضارعة [1]، وعلى هذا قد يكون أراد أن الكسر له علاقة بتصيير الهمزة ياء، وإن لم يذكر ذلك صراحة.

وقد مرَّ صوت الهمزة – من وجهة نظر المحدثين– بتغيرين صوتيين حتى استوت قراءة التسهيل على هيأتها، وهاتان المرحلتان على النحو الآتي:

أولا: كسر حرف المضارعة – التاء – على لغة من يكسرون حروف المضارعة، ويظهر هذا وفق التمثيل الكتابي الصوتي كما يأتي:

tiʔ/man/hu ⟵ taʔ/man/hu

ثانيا: حدثت عملية تعويض بعد حذف الهمزة عن طريق الانزلاق، ويظهر ذلك في ما يأتي:

tiy/man/hu ⟵ tiʔ/man/hu

ومن المواضع التي وجَّه فيها القرطبي قراءات تسهيل الهمز، توجيهه تسهيل قراءات كلمة (وسئلوا) من قوله تعالى:((**وَاسْأَلُواْ اللّهَ مِن فَضْلِهِ**))[2]، يقول:"وقرأ الكسائي وابن كثير((**وَسَلُوا اللهَ**))[3]،

---

(1) انظر: الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط 2، 2009م، ص73.

(2) سورة النساء، الآية: 32.

(3) قراءة تسهيل الهمز قراءة ابن كثير والكسائي وخلف وسهل وإسماعيل وابن محيصن، ورواية عن أبي جعفر وشيبة، يحذفون الهمزة ويلقون حركتها على السين، إذا كان فعل أمر للمخاطب مسبوقا بواو أو فاء. انظر: أبا علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، 361/2؛ وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص200؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 2 / 59 – 60.

بغير همزة في جميع القرآن. الباقون بالهمز: ((وَاسْأَلُواْ اللّهَ)) [1]. وأصله بالهمز؛ إلا أنه حذفت الهمزة للتخفيف، والله أعلم " [2].

يوجِّه القرطبي القراءة القرآنية – مُسَهَّلَةَ الهمز – على الحذف، إذ إن الهمزة – بحسب توجيه القرطبي – حُذِفت؛ وهذا الحذف للتخفيف، إذ الهمزة من الأصوات الثقيلة في النطق، وهم يسعون إلى التخلص منها بما هو أخف منها، يقول صاحب شرح المُفَصَّل: "اعلم أن الهمزة حرف شديد مُستَثْقَل يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحروف في الحلق، فاستُثْقِل النطق به، إذ كان إخراجه كالتهوُّع، فلذلك من الاستثقال، ساغ فيها التخفيف.." [3]؛ فعلة تخفيف الهمز وتسهيله، ثِقَلُ الهمزةِ في النطق، إذ إنَّه يشبه التهوَّع – التقيُّؤ – في صعوبة الإخراج، فكان التسهيل سبيلا للتخلص من ثقله.

ويرى المحدثون أن الهمزة أسقطت من النطق والكتابة، وهم بذلك لا يبتعدون كثيرا عما قال به القرطبي من حذفها، وقد اعتمدوا على النطق الصوتي في ذلك، وتمثيل هذا التغير بالكتابة الصوتية كما يأتي:

wa/sa/luu ⟵ was/ʔa/luu

([1]) قرأ بالهمز كل من أبي عمرو ونافع وابن عامر وعاصم وحمزه وأبي جعفر، وهي قراءة الباقين. انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص201؛ وانظر: أبا علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، 362/2؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 2 / 60.

([2]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 6 / 273.

([3]) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت643 هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدَّم له ووصع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2001م، 5 / 265.

إذ يظهر بالكتابة الصوتية أن لا أثرَ للهمزة أبدًا، ولم يحلَّ صوت آخر مكانها، مما يعني أنها سقطت نطقا وكتابة؛ وهذا التمثيل الصوتي، يوضح المرحلة الصوتية الأخيرة، وإلا فبين المرحلتين – الأوليَّة والنهائية – تحولات صوتية أخرى، وتوضيحها على النحو الآتي:

التغير الصوتي الأول: مرحلة إسقاط الهمزة وبقاء حركتها، وتمثيلها صوتيا كما يأتي:

was/a/luu ⟵ was/ʔa/luu

التغير الصوتي الثاني: لا يجوز البدء بالحركة، لذلك صِيرَ إلى عملية إعادة ترتيب للمقاطع للتصحيح المقطعي عن طريق زحف حركة الهمزة المحذوفة الى الصامت الذي قبلها، على النحو الآتي:

wa/sa/luu ⟵ was/a/luu

وهذا التحول أثَّر في موقع نبر الكلمة، فقراءة الهمز (wasʔaluu)، يستقبل فيها المقطع الأول النبر؛ لأن الكلمة احتوت مقطعين طويلين– الأول والأخير – استحقَّ الأول منهما النبر وفق قواعد النبر؛ وأما قراءة التخفيف (wasaluu) فإن المقطع الأخير هو الذي يستقبل موقع النبر؛ لأنه المقطع الطويل الوحيد في الكلمة، فهو الأحق بالنبر وفق قواعد النبر[1]؛ وهنا يظهر أثر اختلاف القراءتين بين التحقيق والتخفيف في تغيُّر موقع النبر.

فقد وجَّه القرطبي في غير موضع من تفسيره قراءات متعلقة بتسهيل الهمز، ونوَّع في توجيهاته وتعليلاته، فتارة يأتي بتعليلات صوتية وأخرى يذكر بأن وجه التسهيل لغة، وهكذا.

([1]) انظر: سلمان العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص135.

المبحث الرابع: ظاهرتا التضعيف والتخفيف

المطلب الأول: ظاهرة التضعيف

يعنى هذا المطلب بالحديث توجيه القرطبي للقرءات القرآنية المتعلقة بظاهرة التضعيف، وهو من " تشديد الحرف أو الصوت، أي زيادة مجانسٍ وإدغام الأصل فيه، مثل: شدَّ " [1]، "فهو تشديد آخر الكلمة حالة الوقف، ويُسمَّى التضعيف بـ (التشديد)" [2]، فالتضعيف في الاصطلاح يعني التشديد، وهو أن تزيد حرفا مُجانِسًا مماثلا للصوت الأصل وأن تدغمه فيه.

ومن المواضع التي وجَّه فيها القرطبي القراءات المتعلقة بظاهرة التضعيف توجيهه لتضعيف كلمة ((يذبحون)) من قوله تعالى: ((**وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ**))[3]، يقول: "قرأ الجمهور ((**يُذَبِّحُونَ**)) [4]، بالتشديد على المبالغة. وقرأ ابن مُحَيْصِنٍ ((**يَذْبَحُونَ**)) [5] بالتخفيف، والأولى أرجح، إذ الذبح مُتكَرِّر، وكان فرعون – على ما روي

([1]) عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط1، 2008م، 1362/2.

([2]) الخولي، محمد علي، معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، ط1،1982م، ص41.

(3) سورة البقرة، الآية: 49.

(4) قرأ بالتشديد الجمهور، وهي قراءة اجمعوا عليها، وهي أبلغ من غيرها. انظر: الزجاج، أبا إسحاق إبراهيم من السَّري (ت216هـ)، معاني القران وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط1، 1988م، 130/1؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 96.

(5) قراءة فتح ياء المضارعة مع التخفيف، قراءة ابن محيصن. انظر: ابن جني، المحتسب، 81/1؛ وانظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط،1/ 351.

– قد رأى في منامه نارًا خرجت من بيت المقدس، فأحرقت بيوت مصر، فأُوِّلَتْ له رؤياه: أن مولودا من بني إسرائيل ينشأ فيكون خرابُ ملكه على يديه... "[1].

وجَّه القرطبي قراءة التشديد – وهي قراءة الجمهور– توجيها دلاليًا، إذ إنَّ المعنى الذي يتأتَّى بقراءة التشديد لا يتأتى بالتَّخفيف، وهو معنى المبالغة، ويرى أن قراءة التشديد تتواءم مع قصة ذبح فرعون لمواليد بني إسرائيل الذين خاف منهم على ملكه أكثر من قراءة التخفيف معها، إذ هي تدل على المبالغة والتكرار والتكثير، وهذه المعاني تدل على كثرة القتل الذي حصل في بني إسرائيل من فرعون وجنوده، لذا ساق القصة من أجل إثبات معنى قراءة التشديد.

فالملاحظ هنا أنَّ القرطبي لم يلتفت إلى التحولات الصوتية التي حدثت من قراءة إلى أخرى، بل اكتفى بذكر أن الأولى شُدِّدت – فقط – من أجل جلب معنى المبالغة، والثانية مُخَفَّفةٌ شاذة لا تتفق والمعنى السياقي المقامي، فأخذ بقراءة الجماعة؛ لأنها أبلغ – من حيث الدلالة – وتَرَك قراءة التخفيف الشاذة [2]، دون الالتفات إلى التحولات الصوتية التي جرت.

وقراءة التضعيف لم تذكر في أبواب الصرف؛ لأن القرطبي – أولا – لم يوجهها على أساس صِيَغِيٍّ صرفي فحسب، وإنما ذكر– مع ذلك – أن القراءة الأولى بالتشديد والثانية بالتخفيف، مع ذكر دلالة كل منها، ثانيا: قضية التضعيف والتخفيف قضية صوتية، وحقُّها أن تُدرَس في الأصوات؛ لذا كان ذكر قضية التضعيف والتخفيف في المباحث الصوتية أولى من ذكرها في

---

(1) سورة القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2 / 86.

(2) ذكرها ابن جني في المحتسب ونوَّه الزجاج إلى أن قراءة التشديد هي المُجمع عليها وهي الأبلغ، وقراءة التخفيف شاذة. انظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، 1/130؛ وانظر: ابن جِنِّي، المحتسب 1 /81.

الصرفية؛ لأنها تُعنَى بالتغيرات الصوتية التي حصلت للكلمة حتى تحوَّلت من التخفيف إلى التضعيف وبالعكس، وهذا لا ينفي توجيهها توجيها صيغيا، كما سيأتي في المباحث الصرفية.

والمحدثون لا يختلفون مع القرطبي من حيث دلالة التشديد، فهم لا ينكرون أن الزيادة التي أتى بها التضعيف جاءت بمعنى المبالغة والتكرار، لكنهم – أيضًا– لا يكتفون بذكر الدلالة المترتبة عليها فحسب، إنما يسعون إلى الغوص في أعماق البنى؛ لمعرفة التحولات التي جرت عليها.

ويمكن تمثيل التغير الذي حدث للقراءة القرآنية كما يأتي:

Yu/ ɗab/bi/ħuu/na ←——— yaɗ/ba/ħuu/na

فتظهر الكتابة الصوتية أنَّ ثمت زيادة صوتية تتمثل في زيادة صوت (b) على الصيغة الأصلية؛ وذلك بغية التغيير المقطعي وتغيير الصيغة.

ومن المواضع التي وجَّه فيها القرطبي قراءات التضعيف توجيهه لقراءات كلمة (يلوون) من قوله تعالى: ((وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ)) [1]، يقول: "يعني طائفة من اليهود ((يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ))، وقرأ أبو جعفر وشيبة: ((يُلَوُّونَ)) [2] على التكثير، والمعنى، يُحرِّفون الكلم، ويعدلون به عن القصد وأصل اللَّيِّ الميل، لوى بيده ولوى برأسه: إذا أماله، ومنه قوله تعالى

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 78.

(2) قراءة التخفيف قراءة الجمهور، وقراءة التشديد قراءة أبي جعفر وشيبة وأبي حاتم عن نافع، وهي قراءة على نسبة الزمخشري. انظر: الزمخشري، جار الله أبا القاسم محمود بن عمر (ت 538 هـ)، الكشَّاف، دراسة وتعليق وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1، 1998 م، 1 / 573؛ انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 2 / 527.

((لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ)) [1]، أي: عنادا عن الحق، وميلا عنه إلى غيره، ومعنى: ((وَلاَ تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ)) [2]، أي لا تعرَّجون عليه، ويقال: لوى عليه: إذ عرَّج وأقام. واللَّيُّ المَطْلُ. لَواه بدينه يَلْويه لَيًّا وليانا: مَطَلَه"[3].

وهذا التوجيه لقراءة التضعيف ((يُلَوُّونَ)) لا يختلف عن التوجيه السابق، إذ إن القرطبي وجَّه قراءة التضعيف هنا توجيها دلاليا بناء على الزيادة في أصل الصيغة، إذ الدلالة المترتبة على هذه الزيادة – التضعيف – هي تكثير الفعل والمبالغة فيه، وعلى هذا فالقرطبي لم يتطرق إلى التغيرات – الصوتية ولا الصرفية– التي حدثت في هذه القراءة حتى تحولت من التخفيف إلى التضعيف، ولم يذكر أصل القراءتين ولا أصل اشتقاقهما.

وعلم اللغة الحديث لا ينكر المعنى الذي جاءت به الزيادة من وجهة نظر صرفية دلالية، لكن ثمت تحولات حدثت للقراءة لا بد من دراستها صوتيا.

والقراءة في تحولها الصوتي العام السطحي – لا العميق – من قراءة التخفيف إلى قراءة التضعيف،جاءت على النحو الآتي من حيث الكتابة الصوتية:

yu/law/wuu/na ⟵ yal/wuu/na

في هذا التغير النهائي – كما يظهر بالكتابة الصوتية – تظهر زيادة الصوت الذي أُتيَ به بغية التضعيف، وهو صوت الواو، لكن الأمر لم يقف عند زيادة الواو حسب، إنما تظهر عدة

---

(1) سورة النساء، الآية: 46.

(2) سورة آل عمران، الآية: 153.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5 / 183.

تحولات صوتية في البنى العميقة للكلمة قبل وصولها إلى مرحلة التمام، فهي متسلسلة بنيات عميقة تظهر كما يأتي مع تحولاتها الظاهرة:

التغير الصوتي الأول: زيادة صوت من أجل التضعيف وقد زيد النصف الحركة الواو، وهي الخطوة الأهم في طريق التغير من التخفيف إلى التضعيف، وتمثل في الكتابة الصوتية على النحو الآتي:

yal/w/wuu/nu ⟵ yal/wuu/na

التغير الصوتي الثاني: تحول فتحة المقطع الأول إلى ضمة، وهذا التغير قد يكون بفعل التماثل المقطعي، إذ تأثرت الفتحة بنصف الحركة (W) في المقطع اللاحق فماثلتها، ويُمثَّل هذا التحوُّل الصوتي بالكتابة الصوتية كما يأتي:

yul/w/wuu/na ⟵ yal/w/wuu/na

التغير الصوتي الثالث: وهو تحول مقطعي، فبسبب التحولات السابقة تكوَّن مقطع ممنوع، إذ يلي المقطع الأول (yul) مقطع يبدأ بصامتين، وهذا يعني تتابع ثلاثة صوامت وهو من ممنوعات علم الأصوات [1]، إذ لا يجوز اجتماع صامتين معا – إلا في حالات محدَّدة، فضلا عن أن تجتمع ثلاثة صوامت معا، لذا حدث تغيير مقطعي، وذلك إثر زيادة حركة بعد الصامت الأول– وهو اللام – من الصوامت الثلاثة المتعالقة، حتى يتم التوصل إلى نطق الصامتين– اللاحق والسابق – للحركة، فيتحول المقطع الأول من مقطع متوسط أو طويل مغلق إلى مقطع قصير، وذلك على النحو الآتي:

yu⟵ yul

(1) انظر: فوزي الشايب حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص101.

كما أصبح المقطع الثاني الذي كان يحوي صامتا وحيدا دون حركة إلى مقطع متوسط أو طويل مغلق، وذلك بانضمام الصامت (l) مع الحركة المضافة إليه (a) إلى الصامت الثاني، فصار على النحو الآتي:

yu/law/ ⟵ yul/w

وعلى هذا؛ فالتغير الصوتي الثالث مقطعي صوتي، إذ أدت زيادة الحركة إلى الصامت الأول – من أجل التخلص من مقطع ممنوع – إلى تغير في أشكال المقاطع وأنواعها وأمكنتها على ما ظهر سابقا في التحليل.

المطلب الثاني: ظاهرة التخفيف

يعنى هذا المطلب بالكلام على توجيه القرطبي للقراءات المتعلقة بظاهرة التخفيف، وهو في الاصطلاح " تركُ الشدة، نحو: (عَرَبِي) في ((عَرَبِيّ))، وهو أيضًا تحويل الهمزة إلى ((ألف)) أو ((واو)) أو ((ياء))، نحو ذئب– ذيب. ويُسمَّى أيضًا: التليين، ويقابل التشديد" [1].

فتخفيف المُضعَّفِ يعني ترك تضعيفه وتشديده، وهذا يعني ترك الزيادة التي زيدت فيه وإرجاعه إلى أصله الذي كان عليه؛ وها هنا مفهومان لهذا المصطلح: الأول: فيما الأطروحة بصدد معالجته وهو ترك التضعيف، والآخر خاص بالهَمز وقد مرَّ سابقا، وسُمِّي في باب الهمز تسهيل الهمز.

---

(1) الأسمر، راجي، المعجم المُفصَّل في علم الصرف، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1997م، 3 / 1220.

وجَّه القرطبي قراءاتٍ متعلِّقةً بعملية التخفيف في غير موضع من تفسيره؛ ومنها توجيهه لتخفيف كلمة (إيَّاكَ) من قوله تعالى: ((**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِين**)) [1] يقول: "وقرأ عمرو بن فائد: ((**إِيَاكَ**)) بكسر الهمزة، وتخفيف الياء [2]، وذلك أنه كره تضعيف الياء؛ لثقلها وكون الكسرة قبلها. وهذه قراءة مرغوبٌ عنها، فإن المعنى يصير: شمسك نعبد، أو ضوءَكَ. وإِيَاةُ الشمسِ – بكسر الهمزة –: ضوؤها، وقد تفتح. وقال:

سَقَتْهُ إياةُ الشمس إلا لِثاتِهِ أُسِفٌّ فلم تَكْدِمْ عليهِ بإثمدِ[3]

... ويقال: الإياةُ للشمس كالهالة للقمر، وهي الدارة حولها " [4].

وجَّه القرطبي قراءة التخفيف في هذا الموضع توجيهًا صوتيًّا، إذ إن علة القراءة بالتخفيف هنا هي كراهة التضعيف لثقله ولِسَبْقِه بكسرة، فآثر من خفَّف التخفيفَ؛ لثقل التضعيف المسبوق بالكسرة، يقول ابن جِنِّيٍّ: " وينبغي أن يكون ابن فايد إنما قرأ (**إِيَاكَ**) بالتخفيف؛ لأنه كره اجتماع التضعيف مع ثقل الياءين والهمزة والكسرة"[5]؛ فعِلَّة التخفيف هنا صوتية، وهي اجتماع التضعيف مع الكسرة والهمزة.

---

[1] سورة الفاتحة، الآية: 5.

[2] قرأ بالتشديد الجمهور، وقرأ بالتخفيف عمرو بن فايد عن أُبَيٍّ.

انظر: ابن جني، المحتسب،1 / 40؛ وانظر: أبا حيان الاندلسي، تفسير البحر المحيط، 1 / 14.

[3] البيت لطرفة بن العبد؛ انظر: طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1، 2003 م، ص27.

[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1 / 225.

(5) ابن جنِّي، المحتسب، 1 / 40.

والمحدثون لا يختلفون معه في ذلك، إذ إن من عادة العرب الميل إلى التخفيف، والابتعاد عن التثقيل وهو من دَيْدن العربية وسماتها، لكن هذا التوجيه من وجهة نظر المحدثين ناقص، إذ لا بد من معرفة كيفية تحول الصيغة من التثقيل إلى التخفيف، ذلك بالبحث في تغيراتها الصوتية.

ولمعرفه ماهيَّة التحولات الصوتية التي حدثت أثناء عمليه التحول الصِّيَغِيِّ الذي حدث، لا بُدَّ من اللجوء إلى الكتابة الصوتية، وتمثيل هذه العملية في الكتابة الصوتية كما يأتي:

i/yaa/ka ⟵ ʔiy/yaa/kaʔ

فالظاهر من التمثيل الصوتي لهذا التغير، أن ثمَّة إسقاطا لصوت الياء، وهو المشار إليه بعمليَّة التخفيف، فكما أنَّ التضعيف يحتاج إلى زيادة صوت، فإنَّ التخفيف – كذلك – عملية عكسيَّةٌ تحتاج إلى إسقاط صوت، وقد أظهرت الكتابة الصوتية أن صوت الياء(y)– النصف الحركة – قد سقط من الصيغة أو القراءة الثانية، دون أن تجري أي تعديلات أو تحولات صوتيَّة أخرى في الكلمة.

وعلى هذا فإن المعادلة الصوتيَّة التي تحكم هذا التحوُّل الصوتي على النحو الآتي:

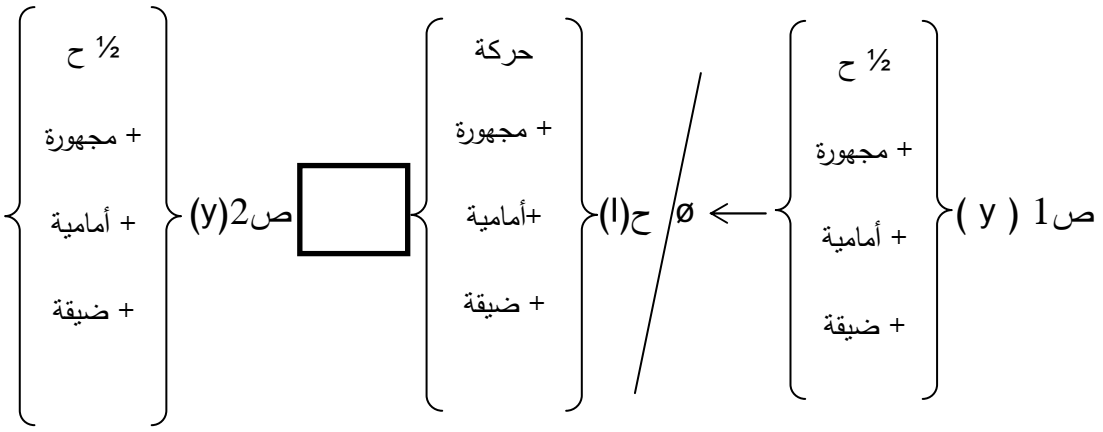

وتحليل هذه المعادلة على النحو الآتي:

يسقط صوت الياء النصف الحركة [1] أو شبه الحركة الأولى [2]، في الموقع الذي يكون فيه محصورًا بين حركة الكسرة الأمامية الضيقة أو المغلقة [3]، وصوت الياء الآخر أو الثاني النصف الحركة الذي هو في الأصل مُدغَم فيه؛ وسبب الإسقاط هو التخلُّصُ من اجتماع الياءين مع الهمزة وكسرها؛ لقوتهما وشدتهما، فصوت الهمزة حنجري وقفي لا مهموس ولا مجهور[4]، وهو من الأصوات الصعبة في النطق، واجتماعه مع التضعيف يزيد في صعوبة النطق، فآثر من قرأ بالتخفيف، تسهيل صعوبة النطق بتخفيف التضعيف.

ويمكن تمثيل هاتين القراءتين مقطعيًّا بالكتابة الصوتية كما يأتي:

iy / yaa / kaʔ

وهو تمثيل قراءة التضعيف، إذ تحتوي القراءة على ثلاثة مقاطع: طويلان فقصير؛ والقراءة الأخرى تمثيلها الكتابيُّ الصوتيُّ هو:

i / yaa / kaʔ

وهي مكونة من ثلاثة مقاطع أيضا، وهي على التوالي: قصير فطويل فقصير؛ ويتضح من هذا أن التشكيل المقطعي قد اختلف من قراءة إلى أخرى، إذ إن القراءة الأولى – بفعل التضعيف–

---

(1) انظر: سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص31.

(2) انظر: حسنين، صلاح، المدخل في علم الأصوات المقارن، مكتبة الآداب، مصر، 2006م، ص230 وما بعدها.

(3) انظر: سمير استيتية، الأصوات اللغوية، ص 217.

(4) انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص175.

حوت مقطعين طويلين ومقطعا واحدا قصيرا، والثانية أشار تمثيلها المقطعي – بفعل التخفيف – إلى وجود مقطعين قصيرين وثالث طويل؛ وهذا يُعدُّ تخفيفًا آخر على الصعيد المقطعي.

ومن المواضع التي وجَّه فيها القرطبي قراءات التخفيف توجيهه لقراءات لفظ (أماني) من قوله تعالى: ((**وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّون**)) [1]، يقول: " وقرأ أبو جعفر شيبة والأعرج ((**إِلاَّ أَمَانِيَ**)) [2] خفيفة الياء، حذفوا إحدى الياءين استخفافًا. قال أبو حاتم: كل ما جاء من هذا النحو واحده مُشدَّد، فلك فيه التشديد والتخفيف، مثل: أثافيّ، وأغانيّ، وأمانيّ، ونحوه. وقال الأخفش: هذا كما يقال في جمع مفتاح: مفاتيح ومفاتح، وهي ياء الجمع[3] " [4].

وجَّه القرطبي في هذا الموضع قراءة التخفيف توجيهًا صوتيًّا، إذ إنه علل سبب التخفيف بأنه للاستخفاف، وهو يعني طلب الخفة، فقد حذفوا إحدى الياءين من أجل الفرار من ثقل التشديد والتضعيف إلى سهولة التخفيف.

وقد أسند القرطبي توجيهه هذا إلى ما يشبه القاعدة الثابتة في التخفيف من أقوال النحويين، وهي ما كان المفرد منه مُضعَّفًا مُشَدَّدًا فيجوز في جمعه وجهان: الأول التخفيف، والثاني الإبقاء

---

(1) سورة البقرة، الآية: 78.

(2) قراءة التخفيف قراءة أبي جعفر وشيبة والحسن والحكم بن الأعرج وابن جَمَّاز عن نافع وهارون عن أبيٍّ، وقراءة التشديد قراءة الجمهور. انظر: ابن جِنِّي، المحتسب، 1/ 94؛ وانظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط 1 / 442؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1/ 134.

(3) انظر: الأخفش، أبا الحسن سعيد بن مسعدة (ت 219 هـ)، معاني القرآن،تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 1990،1 / 124 – 125.

(4) القرطبي الجامع لإحكام القران 1 / 217.

على التشديد؛ وأتى على ذلك بأمثلة منها: أغاني التي مفردها أغنية، وأثافي التي مفردها أثفية، وكلتاهما تُشَدَّدُ ياؤه في الإفراد؛ فهي قاعدة ثابتة في التخفيف عند النحاة؛ يقول ابن جِنِّي: " أصل هذا كله التثقيل – أمانيّ في جمع أمنيَّة – والتخفيف في هذا النحو كثيرٌ وفاشٍ عندهم. قال أبو الحسن في قولهم أثافٍ: لم يسمع من العرب بالتثقيل البتَّة " [1]؛ فمن عادتهم تخفيف التثقيل في ما كان على المثال نفسه.

وتعليله لحذف إحدى الياءين المجتمعتين المدغمتين معا لطلب الخفة صوابٌ صوتيًّا؛ لأنَّ النطق بالصوت الواحد دون تشديد أسهل من نطق صوتين مدغمين تجمعهما الشدة؛ لذا فعلم اللغة الحديث لا يتوقف عند التعليلات المعوَّمة التي تصلح لغير ظاهرة، بل يغوص في كل ظاهرة من هذه الظواهر، ويدرسها على أنها حالة خاصة منعزلة تدرس وحدها دون اللجوء إلى التعميمات الواسعة، لذا يتناول الظاهرة ويدرسها كما هي، ويوصِّفها توصيفًا صوتيًّا يتوافق معها.

ولتوجيه ظاهرة التخفيف هنا لا بُدَّ من الكتابة الصوتيَّة؛ لمعرفة التغيرات الصوتيَّة التي حدثت في البنية التحتيَّة العميقة؛ وتمثيل القراءتين صوتيًّا كما يأتي:

القراءة الأولى: ((**أَمَانِيَّ**))، وهي قراءة التضعيف

ʔa/maa/niy/ya

القراءة الثانية: ((**أَمَانِيَ**))، وهي قراءة التخفيف.

ʔa/maa/ni/ya

---

(1) ابن جِنِّي، المحتسب، 1 / 94.

فالتغير بناء على الكتابة الصوتيَّة كالآتي:

ʔa/maa/ni/ya ⟵ ʔa/maa/niy/ya

بالكتابة الصوتيَّة يتضح أن ثمة تغيُّرًا صوتيًّا واحدًا حدث عند القراءة بالتخفيف، وهذا التغيُّر يكمن في حذف أحد الصوتين اللذين جمعهما التشديد، وهو الياء الأولى من الياءين اللتين اجتمعتا بالتضعيف، إذ لو قيل إنَّ المحذوف هو الياء الثانية لأحوجنا ذلك إلى مزيد من التحليل، ولَزَادَتِ التغيُّرات الصوتيَّة عندها، والأخذ بالظاهر أولى من التأويل، ومن الأخذ بالظاهر هنا أن يُقال إن المحذوف هو الياء الأولى لا الثانية؛ لأن القول بحذف الأولى يختصر من القول بوجود تقديرات بنيويَّة تحتيَّة كثيرة؛ وهذا ما يتناسب وقواعد اللغة الوصفيَّة التي تأخذ بفكرة الاقتصاد من جهة، والنزعة إلى الأخذ بالظاهر والابتعاد عن التأويل والتقدير من جهة أخرى؛ وهذا التغير الصوتيُّ صرَّح به القرطبي عندما قال: " حذفوا إحدى الياءين استخفافًا" [1]، مما يدلُّ على استيعابه لفكرة إسقاط الصوت طلبًا للخفَّة، فما قال به من أنَّ الياء حُذفت صحيح، وهذا ما تثبته الكتابة الصوتيَّة.

ويمكن تمثيل إسقاط صوت الياء في المعادلة الآتية:

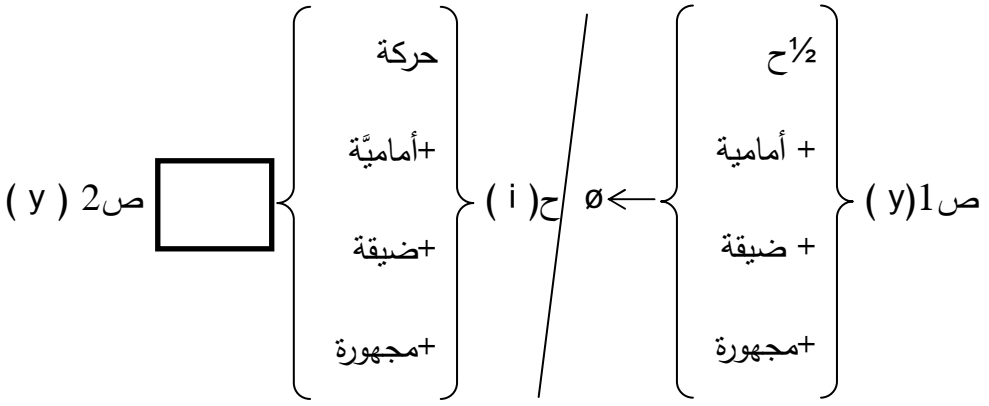

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1 / 217.

وتحليل هذه المعادلة أنَّ صوت الياء النصف الحركة المجهور[1]، يسقط في الموقع الذي يكون فيه محصورًا بين الصائت الكسرة الأماميَّة الضيقة المجهورة [2]، والنصف الحركة أو الصوت الآخر المماثل له، وهو الياء.

وعلى صعيد المقاطع الصوتيَّة أثَّر حذف الياء الأولى وإسقاطها في تغيُّر شكل المقاطع التي تتكوَّن منها الكلمة، ذلك على النحو الآتي:

أولا: قراءة التضعيف: وتمثيلها الكتابي الصوتي كما يأتي:

ʔa/maa/niy/ya

فهي تتكوَّن مقطعيًّا من أربعة مقاطع، وهي على التوالي: قصير (ʔa) فطويل(maa) فطويل (niy) فقصير (ya)، فحوت قراءة التضعيف أربعة مقاطع، مقطعين قصيرين وآخرَين طويلين.

ثانيًا: قراءة التخفيف: وتمثيلها بالكتابة الصوتيَّة على النحو الآتي:

ʔa/maa/ni/ya

وهذا يعني أنها تتكوَّن من أربعة مقاطع أيضًا، يختلف تشكيلها المقطعي عن قراءة التضعيف، وهي على التوالي كما يأتي: قصير ʔ(a) فطويل (maa) فقصير (ni) فقصير(ya)، فحوت قراءة التخفيف أربعة مقاطع، ثلاثة قصيرة رابعها طويل.

---

(1) انظر:سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص 31.

(2) انظر: سمير استيتية، الأصوات اللغوية، ص 217.

فبالرغم من التحوُّل من قراءة التخفيف إلى قراءة التضعيف، حافظ المقطع الأول على قَصَرِه، وكذا الثاني حافظ على طوله وانفتاحه، لكنَّ المقطع الثالث تحوَّل – بإسقاط الياء – من مقطع طويل مغلق إلى مقطع قصير؛ لأنَّ سبب الطول والإغلاق قد أسقِط، وهو الياء، وبقي المقطع الأخير قصيرًا في كلتا القراءتين؛ لذا فالتغيُّر الذي حصل في تشكيل المقاطع كان بسبب إسقاط الياء.

وبناء على تغيُّر شكل المقاطع الصوتيَّة، فإنَّ ثمَّة سمة صوتيَّة أخرى تُغَيِّرُ موقعها بناءً على تغيُّر شكل المقاطع، وهي النَّبر؛ ففي قراءة التضعيف كان النَّبر متمركزًا في المقطع الثالث (niy) من القراءة (ʔa/maa/niy/ya)؛ ذلك وفق قواعد النبر التي تجعل النبر على آخر مقطع طويل في الكلمة عدا الأخير إذا حوت الكلمة غير مقطع طويل؛ اما النَّبر في قراءة التخفيف (ʔa/maa/ni/ya) فتمركز في المقطع الثاني (maa)، وهو المقطع الطويل الوحيد في الكلمة، لذا فهو المستحِقُّ للنَّبر وفق قواعده[1]؛ وبهذا يُلاحظ أنَّ التخفيف أثَّر في موقعيَّة النبر، فبدل أن يبقى متمركزا في المقطع الثالث في قراءة التضعيف، تقدَّم ليتمركز في المقطع الثاني؛ لأنه المقطع الطويل الوحيد – كما سبق – فاستحقَّ النبر.

(1) انظر: سلمان العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص135.

المبحث الخامس: ظاهرة إثبات أصوات المد وإسقاطها

من الظواهر التي اعتنى القرطبي بتوجيهها، تلك القراءات القرآنية التي كانت تَثْبُت حروف المدِّ فيها – وفق نظر القرطبي – وأخرى كانت تسقُط منها، فكان موقفه في كثير من توجيهها صوتيًّا أن يذكر أن حروف المد ثبتت في هذه القراءة، وسقطت من القراءة الأخرى.

المطلب الأول: ظاهرة إثبات حروف المد

من توجيهات القرطبي للقراءات المتعلقة بإثبات حروف المدِّ، قوله في توجيه قراءة ((مَلِكِي)) من قوله تعالى: ((مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)) [1]: " ورُوِيَ عن مالك إشباع الكسرة في (مَلِكِ) فتُقرَأ (مَلِكِي)[2] على لغة من يشبع الحركات، وهي لغة للعرب [3]، ذكرها المهدوي، وغيره" [4].

---

(1) سورة الفاتحة، الآية: 4.

(2) قراءة (ملك) بالكسر دون إشباع قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وغيرهم كثير؛ وقراءة الإشباع قرأ بها أحمد بن صالح. انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 1 /133– 134؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1/ 9–12.

(3) هذه اللغة لبعض أهل مصر والمغرب، وهي مَرويَّة عن ورش أنه " يشبع الكسرة إذا أتت بعدها ياء، حتى يتولد من الكسرة ياء، فيقول (ملكي يوم الدين)". مكي ابن أبي طالب القيسي،الكشف عن وجوه القراءات السبع، 1 /33.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1 /216.

في هذا الموضع يوجِّه القرطبي قراءة ((مَلِكِي يَوْمِ الدّينِ)) توجيهين: الأول: صوتيٌّ، ذكر فيه أن الياء هنا للإشباع؛ والثاني: لغوي لَهَجِيٌّ، ذُكِرَ فيه أن إثبات الياء لغة من لغات العرب ولهجاتها، وقد تَبيَّن أن من ذكر هذا المهدوي، وبهذا وجَّه القراءة القرآنية بتوجيهين.

ولعلَّ التوجيه الأول – الصوتيَّ – توجيه يقارب الصواب، إذ الإشباع في اللغة الكمال، يُقال: " أشبعتُ الثوب صِبغًا، وكل شيء توفِّرُه فقد أشبعته، حتى الكلام يُشبَعُ فيُوفِّرُ حروفه"[1]؛ فالإشباع يعني كمالَ الشيءِ ووُفُورَه.

أما الإشباع اصطلاحًا فالمقصود به إنشاء حركات طوال وإنتاجها عن الحركات الثلاث القصيرة، فينتج بعد " الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو "[2]؛ فالإشباع له من اسمه نصيب، فهو إشباع للحركة القصيرة – الضمة والفتحة والكسرة – حتى يبلغ بها إلى كمالها وهي الحروف التي من جنسها؛ ومن هنا فإن ثمت توافقًا معنويًّا بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للإشباع.

وبناء على ما سبق، فإن القرطبي كان مُوفَّقًا في توجيه قراءة (مَلِكِي)، في توجيهه الذي ذهب إليه، على ما سيظهر لاحقًا عند الكلام على رأي المحدثين فيها؛ إذ القرطبي لم يقل بزيادة الياء آخر الكلمة، إنَّما ذكر مصطلح إشباع الحركة، وهذا يدل على أنَّ القول بالزيادة في مقدار الحركة لا في الصوت نفسه قد يكون ماثلا في ذهنه.

والتمثيل الكتابي للقراءة الأولى (مَلِكِ) الغير المشبعة كما يأتي:

Ma/li/ki

---

(1) الأزهري، تهذيب اللغة، 1 / 447.

(2) ابن جني، الخصائص، 3 / 121.

فهي تتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة، والمهم منها ابتداءً، المقطع الأخير الذي يتكون من صامت فحركة.

أما التمثيل الكتابي لقراءة إشباع الحركة (**مَلِكِي**) فهو كما يأتي:

Ma/li/kii

ويظهر – عند التركيز في المقطع الأخير – أن الحركة القصيرة مُطِلَتْ فَعُدَّتْ طويلة، وهذا يبرهن صوتيًّا أن الزيادة لم تكن زيادة صوت كامل، وهو الياء، إنما كانت زيادةً كمِّيَّةً، إذ إن حركة الكسرة زيد فيها مثلُها فصارت طويلة؛ وذلك يظهر في الكتابة الصوتية على النحو الآتي:

malikii ⟵ maliki

وهذا يعني أن آخر حركة في المقطع الأخير الثالث (ki) زيدت عليها حركةٌ مثلها، ولم يكن ثمة زيادة لصوت الألف كاملا، وإنما الزيادة في كمية الحركة، إذ زيدت على الكسرة كسرة مثلها، فكوَّنا باتحادهما حركة طويلة، وهي الكسرة الطويلة.

والإشباع مصطلح الأوائل، يقابله في اصطلاح المحدثين المطُّ أو الإطالة[1] فهي مصطلحات مختلفة لمفهوم واحد، تعتمد على المقدار الزمني للنطق بالحركة، إذ إن طول الحركة يعني" المدة الزمنية التي يستمر فيها شكل الفراغات العليا (فراغات فوق الحنجرة) ثابتًا على حاله عند النطق بالحركة. ذلك أن أعضاء النطق، عند النطق بالحركة، تبقى ثابتة على وضع معين مدة من الزمن،

(1) انظر: راجي الأسمر، المعجم المفصَّل في علم الصرف، ص139 و 286.

وبالقدر الذي يستمر هذا الوضع مع استمرار تدفق الهواء المُنتِج للحركة، يكون طول الحركة " [1] فطول الحركة وتطويلها يعتمدان على طول المدة الزمنية، وهو ما يتناسب طرديًّا مع نوع الحركة، فكلما طال زمن مدِّ الحركة طالت الحركة، وكلما قصر الزمن قصرت بقصره الحركة؛ ويعتمدان – أيضا – على تدفق الهواء الذي بدوره يعتمد على هذا الزمن، إذ إن كمية الهواء المتدفقة مع الحركة الطويلة أكبر منها في الحركة القصيرة؛ وكل هذه المصطلحات الإشباع والمطل [2] والإطالة، كلها تعتمد على إطالة الزمن، وعلى مقدار تدفق الهواء.

وقد أثَّر تطويل الحركة في شكل البنية المقطعية لا في عدد المقاطع، ذلك على النحو الآتي:

أولا: قراءة (مَلِكِ) وهي القراءة بالحركة القصيرة غير المشبعة، وتمثيلها الصوتي هو(Maliki) تتكوَّن من ثلاثة مقاطع قصيرة.

ثانيا: قراءة تطويل الحركة أو إشباعها (مَلِكِي) وتمثيلها الصوتي هو (Malikii)، هي– أيضا – تتكون من ثلاثة مقاطع، وقد اختلفت عن القراءة الأولى في شكل المقطع الأخير، إذ إنه في القراءة الأولى – قراءة الحركة القصيرة – كان قصيرًا، أما في قراءة تطويل الحركة، فتحوَّل من مقطع قصير إلى مقطع طويل مفتوح، كما يأتي:

ki ⟵ kii

---

(1) سمير استيتية، الأصوات اللغوية، ص 241.

(2) ورد هذا المصطلح عند ابن جني. انظر: ابن جني، الخصائص، 3 / 121.

وهذا يعني أن المقطع القصير طال بفعل تطويل الحركة، وعلى هذا فإن شكل المقاطع – خاصة المقطع الأخير – اختلف من قراءة إلى أخرى.

ومن المواضع التي وجَّه فيها القرطبي القراءات المتعلقة بتطويل الحركة، توجيهه قراءات قوله تعالى: ((**وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيمَانَ**))[1]، يقول: " قوله تعالى: ((**وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُّمُ الأَيمَانَ**)) مخفف القاف [2]، من العَقْد، والعَقْدُ على ضربين: حِسِّيٌّ، كعَقْدِ الحبل، وحُكْمِيٌّ، كعقد البيع، قال الشاعر:

قوم إذا عقدوا عَقْدا لجارِهِمُ شدُّوا العِنَاجَ وشدُّوا فوقَه الكَرَبَا[3]

فاليمين المُنعقِدة مُنْفَعِلة من العَقْدِ، وهي عَقْد القلب في المستقبل ألا يفعل، فَفَعَل، أو لَيَفْعَلَنَّ فلا يفعل، كما تقدَّمَ... وقُرِئ ((**عَاقَدْتُمْ**))[4] بألف بعد العين على وزن فاعل، وذلك لا يكون إلا من اثنين في الأكثر، وقد يكون الثاني من حلف لأجله في كلام وقع معه "[5].

---

(1) سورة المائدة، الآية: 89.

(2) القراءة بالتخفيف – وهي مخففة من الثقيلة – قراءة أبي بكر عن عاصم، وحمزة والكسائي وخلف.
انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص233، وانظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 255؛ وانظر: أبا علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع ، 2 / 433.

(3) البيت للحطيئة انظر: الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك (ت45هـ)، ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت، دراسة و تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1993م، ص 45.

(4) قراءة الألف – أو التطويل – قراءة ابن عامر وهي رواية ابن ذكوان. انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص235؛ وانظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2 / 255؛ وانظر:أبا علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، 2 / 433.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 8 / 124 – 125.

تحدَّث القرطبي في دلالة هاتين القراءتين – عقَدْتُّم وعَاقَدْتُّم – كثيرا، والمهم من كلامه ابتداءً توجيهه لقراءة ((**عاقَدْتُّمْ**))، إذ ذكر – من ضمن كلامه على توجيهها – أنها بألف بعد العين، فهي على وزن فاعِل، يُقرِّر من خلال توجيه القراءة أنَّ الألف مزيدة، وعلى هذا فالفرق بين القراءتين من وجهة نظره تكمن في أن قراءة (**عاقَدْتُّمْ**) مزيدة بألف بعد العين، وهو ما يميزها عن قراءة (**عَقَدْتُّمْ**) التي حذفت – بناء على وجهة نظره – منها الألف.

وقد اختلف توجيه القرطبي لهذه القراءة عن توجيهه لقراءة الموضع السابق (**مَلِكِي**)، إذ إنه ذكر عند توجيهها لفظ الإشباع الذي يدل على حسن نظره، وعمق فكره؛ فقارب بذلك نظرة المحدثين القائلة بتطويل الحركة، كما ظهر سابقا؛ ولكنه عاد هنا ليذكر أن الألف في قراءة (**عاقَدْتُّمْ**) صوت كامل مستقل، وليس الذي حصل له مجرد تطويل للحركة، وهذا ما سيُناقَش تاليًا عند الكلام على نظرة المحدثين إلى مثل هذه القراءة.

أما المحدثون فلم يقروا بمثل توجيه القرطبي هذا للقراءة، ولا يقرون بأنَّ الألف هنا مزيد كامل الزيادة، وعدم الإقرار هذا ناشئ عن اعتمادهم على الكتابة الصوتية التي يلجؤون إليها لمعرفة التحولات الصوتية التي تجري في البنى الكلمات، إذ إن تمثيل تحول القراءة من (**عَقَدْتُّمْ**) إلى (**عاقَدْتُّمْ**) في الكتابة الصوتية كما يأتي:

ʕaa/qɑd/tum ⟵ ʕa/qɑd/tum

بالكتابة الصوتية يظهر خلاف ما ذهب إليه القرطبي من القول بزيادة ألف، إذ إنها تُظهر أن ثمت زيادة في مقدار الحركة فحسب، إذ الزيادة ليست ماثلة بالإتيان بصوت الألف كلها وإيجادها

من العدم، إنَّما هي متمثلة في تطويل الحركة القصيرة (a) ومطلها والزيادة فيها، وهذا ما يذهب إليه علم اللغة الحديث؛ فالمحدثون من اللغويين يخالفون ما يذهب إليه القرطبي من زيادة صوت بأكمله، ويذهبون إلى أن الزيادة زيادة في كمية الحركة لتتحول صوتيًّا من حركة قصيرة إلى حركة طويلة.

ومن جهة دلالية صوتية صرفية لم لا يكون المعنى – مع معنى المشاركة – هو التكثير، نحو "ضاعفت أجره وكاثرت إحساني عليه" [1]، إذ إن المعنى لم يختلف عن المعنى الأصلي – أي من حيث التأثير على المفعول به – إلا في الدلالة على معنى تكثير الفعل وهو المعنى الأنسب – في ظن الباحث – من معنى المشاركة وحده، وإن كان النص يحتمل الأخير إذا قصد به جماعة الفاعلين.

وبناء على مضى فإن زيادة طول الحركة ومطلها زيادة فونيمية لا ألفونية؛ وذلك لأنها تؤثر في اللفظ والمعنى معا، "إذ الفرق بين الحركة القصيرة والحركة الطويلة... فرق في اللفظ وفي المعنى. فهو إذن تغير فونيمي لا ألفوني" [2]؛ بسبب تغير بنية اللفظة وتحول دلالتها.

المطلب الثاني: ظاهرة إسقاط صوت المد

من المواضع التي وجَّه فيها القرطبي ما كان من القراءات متعلقا بحذف حرف المد، توجيهه لقراءات كلمة (أنا) من قوله تعالى:((**قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ**))[3]، إذ يقول: " وقرأ جمهور القراء ((**أَنَا**

---

(1) عبد الحميد، محمد محي الدين، دروس التصريف، المكتبة المصرية، بيروت – لبنان، د. ط، 1995م، ص75.

(2) سمير استيتية، الأصوات اللغوية، ص242.

(3) سورة البقرة الآية: 258.

أُحْيِي)) بطرح الألف بعد النون من (أنا) في الوصل؛ وأثبتها نافع وابن أبي أويس[1]، إذا لقيتها همزة في كل القرآن إلا في قوله تعالى ((**إِنْ أَنَاْ إِلاَّ نَذِيرٌ**)) [2]، فإنه يطرحها في هذا الموضع مثل سائر القراء؛ لقلة ذلك، فإنه لم يقع منه في القرآن إلا ثلاثةُ مواضع، أجراه مجرى ما ليس بعده همزة لقلته، فحذف الألف في الوصل" [3].

يرى القرطبي في توجيهه لقراءة ((**أَنَا أُحْيِي**)) – بغير ظهور الالف – أن الألف طرحت، أي أُسقطت وحذفت، إذ يرى أن جمهور القراء قاموا بطرح الألف بعد نون (أنا) إذا تُلِيَت بهمزة في القرآن كله عدا موضعا واحدا؛ والذي تحرص الدراسة على إبرازه هنا كلامه على إسقاط الألف وطرحها، إذ القول بوجود الألف فيه نظر، كما القول بإسقاطها فيه نظر؛ فالقرطبي إذن يرى أن الألف طُرِحَتْ من كلمة (أنا) وصلا في قراءة (**أَنَا أُحْيِي**).

والذي حدث ما هو إلا تقصير للحركة الطويلة – الألف – حتى أصبحت قصيرة، وتمثيلها بالكتابة الصوتية كما يأتي:

a/na/ ʔuħ/yii ʔ ⟵ a/naa /ʔuħ/yii ʔ

---

(1) قراءة طرح الألف قراءة جمهور القراء، وقرأ نافع وورش وأبو بكر وابن أبي أويس وقالون بالأف بعد النون في الوصل في قوله تعالى: ((إن أَنَا إلا نَذِيرٌ مُبِينٌ)). أنظر: أبا علي الفارسي الحجة في علل القراءات السبع 2/174 – 175.

(2) سورة الأعراف، الآية: 188.

(3) القرطبي الجامع لأحكام القرآن، 4 / 292.

إذ يظهر التمثيل الكتابي الصوتي أن الالف – وهي حركة طويلة – قُصِّرت، ولا يظهر أن ثمة حذفا أو إسقاطا، فبدل أن تكون حركة طوية ممطولة قلِّلت كميتها واختُزلت، بعد أن كانت طويلة.

ومن المواضع التي وجَّه فيها القرطبي القراءات المتعلقة بطرح الألف وإسقاطها – على حد تعبيره – ما ذكره في توجيه القراءات في كلمة ((قياما))، من قوله تعالى: ((**وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ**))[1] يقول: " قوله تعالى: ((**وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ**)) [2] أي: لمعاشرتكم وصلاح دينكم... والقِيام القوام: ما يقيمك، بمعنًى. يُقال: فلان قِيامُ أهله وقِوامُ بيته، وهو الذي يقيم شأنه... وقراءة أهل المدينة ((**قِيَماً**)) بغير ألف. قال الكسائي والفَرَّاء قِيَمًا وقِوامًا بمعنى قياما"[3].

يوجِّه القرطبي قراءة ((**قِيَماً**)) توجيها صوتيًّا، إذ إنه سيرى أنها بغير ألف؛ لذا وصفها ضابطًا لقراءتها بأنها بغير ألف، فهو يرى أن الألف سقطت من كلمة (**قِيَامًا**) لتصير (**قِيَمًا**)، وهو

---

(1) سورة النساء، الآية: 5.

(2) القراءة بالألف قراءة السبعة عدا نافع وابن عامر ومن غير السبعة قراءة أبي جعفر ويعقوب، وهي اختيار الطبري؛ القراءة بغير ألف قراءة نافع وابن عامر من السبعة؛ وابن عباس والرهاوي عن أبي جعفر. انظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، 1 / 376؛ وانظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، 129/1.

(3) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 6 / 56 –57 .

بالنهاية – من وجهة نظر دلالية – يرى أن القراءتين– **قِيَامًا وقِيَمًا** – على اختلافهما – من حيث البنية والشكل – تحملان معنًى واحدا؛ وعلى هذا كان توجيهه صوتيا دلاليًّا.

ويمكن تمثيل الكتابة الصوتية للقراءتين القرآنيتين كما يأتي:

qi/ya/man ⟵ qi/yaa/man

إذ يظهر بالكتابة الصوتية أن التغير الذي حصل في القراءة الثانية – قراءة حذف الألف في رأي القرطبي – هو تغير حركي أو صائتي، إذ إن الحركة الطويلة (aa) قُصِّرت بتقليل كميتها، فصارت بذلك فتحة قصيرة (a) بعد أن كانت طويلة.

وبهذا تظهر مخالفة المحدثين لما قال به القرطبي من حذف الألف، وهذه المخالفة بسبب اختلاف النظرة إلى التحولات الصوتية التي جرت، فمن حيث نظر القرطبي إلى الشكل الإملائي أو الكتابي ظهر عنده – استنادا إلى ما يراه في الكتابة – حذف الألف بشكل كلي، ونَظَر المحدثون إليها نظرة وصفية بالاعتماد على الكتابة الصوتية التي تصف ما خَفِيَ من تغيرات صوتية عميقة وتظهرها على حقيقتها؛ ومن هنا تظهر ماهيَّة الخلاف بين الفريقين.

ومن الجدير ذكره هنا، أن الألف الحركة الطويلة ألفون، ذلك أن التغير الذي حدث للحركة – تطويلا أو تقصيرا – لم يغير اللفظة عن دلالتها الأصيلة، وإن كانت الدلالة قد انحرفت إلى معنى المشاركة أو المبالغة، لكنها مشاركة في حدث العَقْد مع المبالغة فيه؛ لذا فالتغير الذي حصل في كلتا القراءتين تغير ألفوني لا فونيمي.

ومن المواضع التي وجَّه فيها القرطبي القراءات المتعلقة بظاهرة إسقاط حروف المد، توجيهه لقراءات كلمة (رؤوف)، من قوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيم)) [1] يقول: " قوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيم))، الرأفة أشد من الرحمة. وقال أبو عمرو بن العلاء: الرأفة أكثر من الرحمة والمعنى متقارب... وقرأ الكوفيون وأبو عمرو ((لَرَؤُفٌ)) على وزن فعُل، وهي لغة بني أسد[2] ومنه قول الوليد بن عقبة:

وشَرُّ الظالمين فلا تَكُنْهُ يقاتلْ عمَّه، الرَّؤُفُ الرحيمُ [3]

وحكى الكسائي أن لغة بني أسد (لَرَأْفٌ) على فَعْل وهي لغة بني أسد "[4].

---

(1) سورة البقرة، الآية: 143. القراءة بالواو على وزن (فعول) قراءة ابن كثير ونافع وحفص عن عاصم برواية البرجمي، وابن عامر؛ والقراءة بلا واو قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم وخلف ويعقوب واليزيدي والمطوعي. انظر: أبا علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، 2 / 67؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 208.

(2) يُعزى إلى قيس وأسد وهوازن حذف الواو والياء، حتى إنهم حذفوا واو الجماعة وياء المخاطبة. انظر: أحمد الجندي، اللهجات العربية في التراث، 2/ 688.

(3) ويروى أيضا: يقاتلْ عمَّه الرؤف الرحيما. انظر: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق – سوريا، د. ط، د.ت، 2 / 158؛ وانظر: الواحدي، أبا الحسن علي بن أحمد (ت 486 هـ)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1994م، 1 / 228.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2 / 440 – 441.

وجَّه القرطبي القراءة القرآنية ((**رَؤُفٌ**)) توجيها لغويًّا لهجيًّا، إذ اكتفى بتوجيه القراءة القرآنية على أنها لغة من لغات العرب، وهي لغة أسد، فلم يُبْدِ رأيا بحذف أو طرح الواو، إنما اكتفى بذكر أنها لهجة، وهذا التوجيه – مع كونه توجيها لغويا يفيد بأن الحذف ظاهرة لهجيَّة في قبيلة أسد – لا يُكتفَى بها صوتيًّا، إذ من الواجب تعليل هذه الظاهرة للوقوف على أسبابها، وبيان ماهيتها ومسوِّغاتها.

والمحدثون لا يكتفون بما ذهب إليه القرطبي من القول بلهجيَّة قراءة (**رَؤُفٌ**)، إذ إنهم يذهبون مذهبا صوتيًّا آخر في تحليل القراءة غير ما ذهب إليه القرطبي، مع عدم إنكارهم لما ذهب إليه، لكنه لا يكتفي به، وذلك بالاعتماد على الكتابة الصوتية التي تُعدُّ مُعتمدَهم في التحليل الصوتي، والكشف عن التحولات الصوتية التي تجري على الكلمات؛ ويظهر هذا التحول في التمثيل الصوتي الكتابي كما يأتي:

rɑ/ʔu/fun ⟵ rɑ/ʔuu/fun

إذ تظهر الكتابة الصوتية أن المقطع (uu) قد تحول صوتيًّا إلى (u)، وهذا يعني أن الحركة الطويلة المركبة من ضمتين – وهي الضمة الطويلة – قُصِّرت وخُفِّفَ مقدار طولها، وقُلِّلت كميتها فتحولت إلى الحركة القصيرة (u) وهي الضمة القصيرة: إذن فتعليل هذه القراءة – وهي لغةٌ لأسد كما قال القرطبي – هو أن الضمة الطويلة قصرت – بحسب قراءة الكتابة الصوتية لها – فغدت ضمة قصيرة.

ويمكن تمثيل القراءتين بالكتابة الصوتية كما يأتي:

أولا: قراءة (**رَؤُوفٌ**) بالضمة الطويلة، وتمثيل هذه القراءة – كما مر سابقا – صوتيا هو (ra/ʔuu/fun) وهذه القراءة تحتوي ثلاثة مقاطع: مقطعا قصيرا (ra) ثم مقطعين طويلين: الأول (ʔuu) وهو مقطع طويل مفتوح، والثاني (fun) وهو مقطع طويل مغلق؛ فاحتوت القراءة مقطعا قصيرا وآخرين طويلين.

ثانيا: قراءة (**رَؤُفٌ**)، بالضمة القصيرة، وتمثيل هذه القراءة صوتيا هو: (ra/ʔu/fun)، وهذه القراءة تحتوي – أيضا – ثلاثة مقاطع: مقطعين قصيرين: وهما (ra) و (uʔ) ومقطعا طويلا (fun)، وهو مقطع طويل مغلق، فحوت القراءة ثلاثة مقاطع: قصيرين فطويلا.

وعلى هذا فقد أثَّر تقصير الحركة في التشكيل المقطعي وتنوعه، دون التأثير في عدد المقاطع، ويظهر هذا الأثر في المقطع الثاني الذي تحول من مقطع طويل إلى مقطعٍ قصير، وحافظ المقطع الأول على قصره، والثالث على طوله وإغلاقه.

المبحث السادس: توجيه القرطبي لقراءات الإمالة

يتناول هذا المبحث الحديث عن توجيه القرطبي للقراءات المتعلقة بظاهرة الإمالة، وهي في الاصطلاح: "أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيرا وهو المَحْضُ " [1]، لذا عرَّف صاحب اللسان الألفَ الممالة بقوله: " هي التي تجدها بين الألف والياء... " [2]، " وهي – أيضا – أن تنحو بالألف نحو الكسرة؛ ليتجانس الصوت..."[3].

فالإمالة درجه بين الفتح والكسر، أو بين الألف والياء؛ حيث تقترب الفتحة من الكسرة وتنحو نحوها وتميل إليها مخرجا وصفة، وكذا الألف إلى الياء، وهو تعريف صحيح أصواتيًّا بالنسبة إلى أنواع الحركات (الأمامية والخلفية أو الضيقة والواسعة)، إذ تقع الحركة الممالة بين ضيق الحركات واتساعها[4]، فهي تقع في منطقة وسط في مدارج الحركات، إذ الفتحة ليست في موضع نطق الكسرة لكنها تميل إليه، ولا الألف تُصنَع في موضع نطق الياء لكنها قريبة منه، ومن هنا تنشأ الإمالة.

ومن المواضع التي وجَّه فيها القرطبي قراءات الإمالة، توجيهه لإمالة كلمة (خاف) من قوله تعالى: ((**فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا**)) [5]، إذ يقول: " قوله تعالى: ((**فَمَنْ خَافَ**)) [6]، مَنْ

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2 /30.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 11 / 638، مادة: ميل.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 5 / 188.

(4) انظر: سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص 42.

(5) سورة البقرة، الآية: 182.

(6) قراءة الإمالة قراءة حمزة والأعمش. انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 2 / 28؛ وانظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1 / 59؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 248.

شرط، وخاف بمعنى خشي، وقيل: علم. والأصل: خوف، قلبت الواو ألفا لتحرُّكها وتحرُّك ما قبلها، وأهل الكوفة يُميلون ليدُلُّوا على الكسرة من(فَعِلْتُ)"[1].

في هذا الموضع يوجِّه القرطبي قراءة الإمالة توجيها صوتيًّا، إذ إنَّ للإمالة– بحسب تعليله– علة صوتية، فهي تدل على أصل صيغة (فَعِل) إذا كان الفعل أجوفَ معتلا بالألف التي أصلها الواو، حتى يُدلِّلَ على أن ثمة عدة تحولات صوتية حدثت لهذه الكلمة قبل أن تستوي على ما هي عليه، فحتى يدلل على الكسرة التي كانت في الفعل قبل التغيرات الصوتية التي جرت جيء بالإمالة.

وفي هذا يقول سيبويه: " ولا يميلون في الفعل نحو قال؛ لأنهم يفرقون بين ما (فَعِلْتُ) منه مكسور وبين ما(فَعُلْتُ) منه مضموم..." [2]؛ فهو يفرق بين ما كان مكسورَ العين في الماضي وبين ما كان مضمومها، فالذي على وزن (فَعِل) من الأجوف الواوي يُمَال، والذي على وزن (فَعُل) منه لا يمال؛ وهذا ما قرروه في قواعد الإمالة، وعلى ذلك يرى صاحب الكشف: أن لمثل هذه الإمالة علتين: الأولى الدلالة على الكسرة الموجودة في أصل الفعل وهو (خَوِف)، والثانية: عند الإخبار، وذلك مثل قولك: خِفْتُ، [3] فجعل العلتين اللتين ذكرهما– الدلالة على أصل الحركة في أصل الفعل وعند الإخبار – مسوِّغا للإمالة.

---

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3 / 116.

(2) سيبويه، الكتاب، 4 / 128.

(3) مكي ابن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات،195/1.

ولا بُدَّ من وجهة نظر المحدثين للكشف عن التغيرات التي جرت على الكلمة خلال عملية الإمالة، وهذا الكشف يتم عن طريق الكتابة الصوتية التي تُري الباحثين البنى الصوتية العميقة وتكشفها لهم؛ ويمكن تمثيل التغيرات الصوتية التي جرت بين القراءتين كتابيا كما يلي:

xee/fa⟵ xαα/fa

الظاهر بالكتابة الصوتية أن شكل المقطع تغير، فبدل أن يكون المقطع الأول مُكوَّنا من صامت وحركة طويلة غيرِ ممالة، وهي الفتحة الطويلة (ص ح ح)، إذ هذه الحركة تتكون من فتحة طويلة أو فتحتين قصيرتين، تغيَّر شكل المقطع ليتكون من صامت وحركة طويلة (ص ح ح) لكنَّها هنا ممالة؛ ويظهر هذا التغير في شكل الحركة أو الصائت كما يأتي:

xee ⟵ xαα

وعلى إثر هذا التغير في شكل الحركة والذي هو مُتَأتٍّ من التغير في النطق، فإن الكلام على التغير في نطق الحركة من الضرورة بمكان؛ إذ إن كلتا الحركتين – الطويلة الممالة والطويلة غير الممالة – تُعَدُّ من الحركات المعيارية الأساسية [1]، وكل واحدة منهما لها مخرج تخرج منه، وهو ما يميز كل واحدة منهما عن الأخرى، فالحركة الطويلة غير الممالة (αα) التي هي من حيث الصفة خلفية مفتوحة غير مدورة [2]، وهي هنا الفتحة المفخمة، ومن حيث المخرج " يتم إنتاجها عندما تكون أعلى نقطه في اللسان في الجزء الخلفي منه، وتكون هذه النقطة أخفض نقطة

(1) انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص227؛ وانظر: سمير استيتية، الأصوات اللغوية، ص213.

(2) انظر: سمير استيتية، المرجع السابق، ص218.

خلفية في اللسان عند إنتاج أي حركة خلفية " [1]، فهذه الحركة خلفية مفتوحه غير مدورة، وتخرج من المنطقة السفلى من المنطقة الخلفية في اللسان آخر مدارج الحركات الخلفية من أسفل عند حسابها أفقيًّا – من حيث العلو والسَّفل – وعموديًّا، من حيث الأمام والخلف، وتقاطعهما مع تباين مدراج الحركات العلوية والسفليَّة يبين نوع الحركة.

أما الحركة الطويلة الممالة – وهي من الحركات المعيارية الأساسية كما سلف سابقا– فتختلف عن الحركة المطالة اللاممالة من حيث الصفة ومن حيث موضع الخروج؛ إذ إنها من حيث الصفة أمامية نصف مغلقة غير مدورة [2]، ومن حيث مخرجها " تكون أعلى نقطة في اللسان، حال نطق هذه الحركة، عند نهاية الثلث الأول، من المسافة التي يتحرك فيها اللسان بين الحركة (i) والحركة (a). ولذلك فهي إلى الحركة المغلقة (i) أقرب، ومن أجل ذلك سُمِّيت نصف مغلقة" [3]، فلما كان وضع اللسان منخفضا في نقطة هي أقرب بثلث المسافة إلى موضع الكسر، وهي أخفض حركة أمامية أفقيا، وأبعد عن مخرج الفتحة بثلثي المسافة، كانت الحركة نصف مغلقة.

وعلى ما سبق، فقد اختلفت الحركتان – الطويلة الممالة وغير الممالة– عن بعضهما من حيث الصفة والمخرج، فالطويلة غير الممالة – وهي هنا الفتحة المفخمة؛ لأنها سُبقت بالخاء – تختلف عن الممالة في أن الأولى مفتوحة والثانية نصف مغلقة، أما من حيث المخرج فإن الأولى تخرج من أسفل نقطة آخر اللسان فهي خلفية، أما الثانية فهي إلى الكسرة أقرب منها إلى الفتح.

---

(1) سمير استيتية، الأصوات اللغوية ، ص218.

(2) انظر: سمير استيتية، المرجع نفسه، ص218؛ وعَّدها محمود السعران متوسطة، انظر: محمود السعران، علم اللغة، ص184.

(3) سمير استيتية، نفسه، ص218.

وكلمة (خاف) في الأصل تمنع من الإمالة؛ لأن حروف الاستعلاء – ومنها الخاء – تُمنَع معها الإمالةُ، إذا لم تكن غير مكسورة أو ساكنة قبلها مكسور أو اتصلت بفتحة طويلة أو انفصل عنها بحرف[1]، وإن كانت هذه القاعدة غير مُطَّردة؛ إذ شذَّ عنها بعض كلمات، ومنها خاف[2]، وإن كان الأوائل يفسرون سبب الإمالة في (خاف) – وهو توجيه القرطبي أيضا– أن الألف أصلا واوٌ مكسورة، والإمالة دلالة الكسر، لذا هي من باب (فَعِلَ) [3]؛ وهو تعليل جيد إذا ما أخذت الإمالة دليلا على أن ثمت كسرا في أصل عين الفعل قبل إعلالها، لكنه في الوقت نفسه لا يكفي لتوجيه سبب الإمالة على ما قرر سابقا.

ومن المواضع التي وجَّه فيها القرطبي قراءات الإمالة قوله في توجيهه الإمالة في كلمة ((الربا)) من قوله تعالى: ((يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ)) [4]: " وأمال الكسائي وحمزة ((الربا)) [5] لمكان الكسرة في الراء، الباقون بالتفخيم لفتحة الباء" [6].

---

(1) انظر: كمال الدين، حازم علي، دراسة في علم الأصوات، مكتبة الآداب، ط1، 1999م، ص204.

(2) انظر: حازم كمال الدين، المرجع السابق، ص204.

(3) انظر: المُرادي، ابن أم القاسم (ت749 هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ط1، 2001م، 5 /1494.

(4) سورة البقرة، الآية: 278.

(5) القراءة بالألف قراءة الجماعة، أما الإمالة فقراءة حمزة والكسائي وخلف. انظر: الداني، أبا عمرو عثمان بن سعيد (ت444هـ)، التيسير في القراءات السبع، عُني بتصحيحه: أوتوبرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط2، 1984 م، ص49؛ وانظر: عبد الطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1/ 399 –400.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4 / 414.

يذكر القرطبي هنا قراءة الإمالة في كلمة (الربا) من قوله تعالى: ((وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا)) مُسنِدا إياها إلى كل من الكسائي وحمزة، وقد علل إمالتهما للألف من كلمة (الربا) بأنها لمكان الكسرة في الراء، فهو يرى أن سبب الإمالة في هذه القراءة كسرة الراء التي سبقت الألف، بل كانت في المقطع السابق لها.

فسبب الإمالة هنا كما يقرره القرطبي هو كسر الراء، وهذا ما يُقَرِّره النحاة، يقول سيبويه: "وإذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألف متحرك، والأول مكسور(نحو عِمَاد) أَمَلْتَ الألف... " [1]؛ فالإمالة في رأيه – أي سيبويه – بسببٍ من الكسر. فَعِلَّة الإمالة كما يراها سيبويه – أيضا– هي كسر الحرف الأول وإن كان ثمة فاصل بين الألف والكسرة.

وهذا التوجيه لا يختلف عما يذهب إليه المحدثون كما سيأتي، إذ المحدثون يقررون أحكامهم بالاعتماد على معطيات علم الأصوات وبالاستعانة بالكتابة الصوتية، إذ إن التمثيل الكتابي هو الذي يكشف التحولات الصوتية التي تجري على الكلام، وهي وفقا لتمثيل القراءتين القرآنيتين كما يأتي:

ar/ri/bee? ⟵ ar/ri/baa?

يظهر بالكتابة الصوتية أن تغييرًا حصل على المقطع الاخير من الكلمة، فبدل أن يتكوَّن من صامت وحركة طويلة غير ممالة وهي الفتحة الطويلة (baa)، صار يتكون من صامت وحركة طويلة ممالة (bee)، وهذا التغير– وهو تغير على مستويي المخرج والوصف كما سيأتي – سببه المماثلة، أي مماثلة المقطع الأخير المُكوَّن من صامت وفتحة طويلة لكسرة المقطع السابق

(1) سيبويه، الكتاب، 4 / 117.

لها (bi)، وهي مماثلة تقدمية أو تأثر تقدمي[1]، إذ إن التأثر كان من الثاني بالأول، فأثرت الكسرة وهي ذات الترتيب الأول بالفتحة الطويلة وهي ذات الترتيب الثاني، فجذبت الأولى الثانيةَ إليها، وهذا الجذب سبَّبَ الإمالة، إذ مالت الفتحة نحو الكسرة فأكسبتها بعضَ خصائصها.

ومن هنا فإن ما قال به القرطبي– والنحويون قبله – لا يختلف عما يقول به العلماء المحدثون، إذ إن كليهما يعتمد فكرة تقريب صوت من صوت، هذه الفكرة التي ذكرها ابن جني عند ذكر الإمالة قائلا: " وأما الادِّغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وادناؤه منه من غير ادَّغام يكون هناك، وهو ضروب، فمن ذلك نحو: عالم، وكتاب، وسعى، وقضى، واستقضى؛ ألا تَراكَ قرَّبت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف نحو الياء. وكذلك سعى وقضى: نحوت بالألف إلى الياء التي انقلبت عنها، وعليه بقية الباب" [2]؛ ففكرة التقريب التي قال بها الأوائل قديمًا هي نفسها فكرة المماثلة التي يقول بها المحدثون اليوم، إذ لا فرق بين الفريقين إلا في المصطلح.

ويُمكن للمعادلة الصوتية الآتية أن تصوِّر هذا التغير كما يأتي:

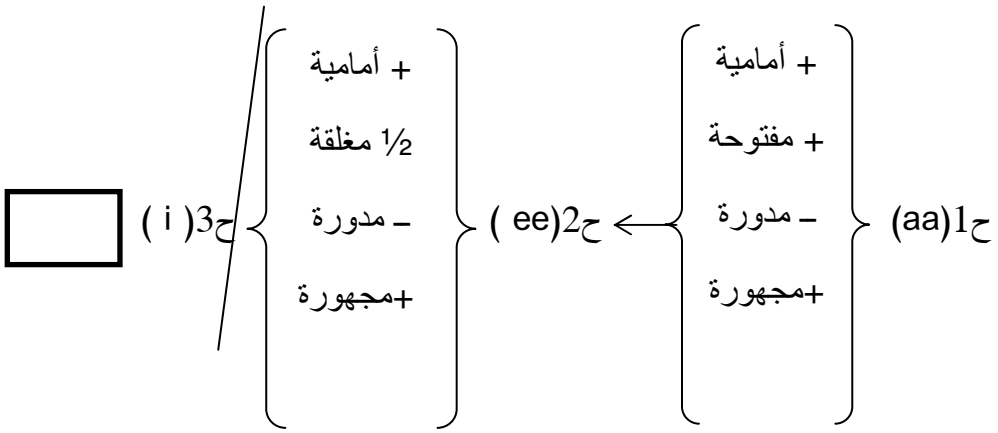

(1) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص109.

(2) ابن جني، الخصائص، 2 / 141.

وتحليل هذه المعادلة هو أن الحركة الأولى– التي تحمل الرقم واحد – الطويلة المستوية غير الممالة، تتحوَّل إلى الحركة الثانية – التي تحمل الرقم اثنين – الحركة الطويلة الممالة، في الموضع الذي تكون فيه الحركة الأولى مسبوقة بالحركة الثالثة – التي تحمل الرقم ثلاث – الكسرة.

وقد مرَّ سابق الكلام على موضع خروج الحركة، فلا داعي لتكراره هنا.

ومن المواضع التي وجه فيها القرطبي قراءات الإمالة، ما ذكره في توجيه القراءة بالإمالة في كلمة (**فَنَادَتْهُ**) التي قرئت (**فناداه**) من قوله تعالى: ((**فَنَادَتْهُ الْمَلَآئِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ**))[1]، يقول: " قوله تعالى: ((**فَنَادَتْهُ الْمَلَآئِكَةُ**)) قرأ حمزة والكسائي: ((فناداه)) بالألف على التذكير ويميلانه[2]؛ لأن أصلها الياء؛ ولأنها رابعة، وبالألف قراءة ابن ابن عباس وابن مسعود، وهو اختيار أبي عُبَيْد" [3].

في هذا الموضع يوجِّه القرطبي قراءة الإمالة في كلمة (ناداه) – وهي قراءة حمزة والكسائي وغيرهما– توجيها صوتيًّا، وما يهمنا هنا توجيه قراءة الألف غير الممالة – وهي قراءة ابن عباس وابن مسعود – ودراسة تحولها الصوتي إلى الإمالة، إذ ليس من شأن الدراسة العمل على

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 39.

(2) قرأ بالإمالة حمزة والكسائي وخلف والأعمش. انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 2 / 464؛ وانظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،2 /239؛ وانظر: ابن غلبون، أبا الحسن بن عبد المنعم (ت399هـ)، التذكرة في القراءات الثمان، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت، ص286. وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 /486.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5 / 112

دراسة التحولات الصوتية من قراءة التأنيث إلى التذكير، إنما المهم – هنا – دراسة قراءة الألف– وهي قراءة التذكير– ودراسة تحولها الصوتي إلى الألف.

وجَّه القرطبي قراءة الإمالة توجيها صوتيا، إذ علل سبب إمالة حمزة والكسائي كلمةَ (فناداه) بأن أصلها ياء، إذ إن الألف منقلبة عند الياء، فالإمالة – من وجهة نظره – دليل هذا القلب؛ وذكر سببا آخرَ للإمالة، وهو أن الألف وقعت حرفا رابعًا في ترتيبها بين الحروف في كلمة (نادى)، وهذا سبب في جواز إمالتها.

فالسبب الأول قال به النحاة؛ ومن ذلك ما قال ابنُ مالك في ألفيته:

الألف المبدل من (يا) في طَرَفٍ أمِلْ، وكذا الواقع منه اليا خَلَفْ [1]

فإن الألف تُمالُ إذا كانت متطرفة مُبدَلَة من ياء[2]: فالألف المنقلبة عن ياء إذا وقعت متطرفة فإنها– في عرف النحويين والقراء – تُمال[3]، وهي قاعدة من قواعد الإمالة عندهم.

أما السبب الثاني وهو أن الألف جاءت رابعة في الترتيب بين الحروف، فليس له سببٌ وجيه، إذ إن القاعدة السابقة – وهي وقوع الألف المنقلبة متطرفة – تشمل ما كان ذا أربعة وغيره، لذا فهو

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عَقيل العقيلي المصري الهَمْدَاني (ت 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث للنشر والتوزيع، ودار مصر للطباعة، القاهرة – مصر، ط2، 1980م، 1 / 182.

(2) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1 / 183.

(3) انظر: ابن جني، الخائص، 2/ 141

قيد مزيد لا طائل تحته ما دامت الإمالة قائمة فيما هو دونه وما هو فوقه، من حيث عدد الحروف وترتيب الألف بينها.

والتمثيل الكتابي الصوتي لها كما يأتي:

fa/naa/dee/hu←——— fa/naa/daa/hu

يظهر بالكتابة الصوتية وتمثيلها أن ثمة تحوُّلا صوتيًّا واحدا حصل في قراءة الإمالة، وهذا التحول هو التحول الصوتي الوحيد في مخطط سَيْر التحوُّلات الصوتية في قراءة الإمالة، إذ تحولت حركة المقطع الأخير الطويلة – وهي الألف الطويلة – (aa) إلى حركة طويلة ممالة (ee)، فالاختلاف الظاهر بين القراءتين هو فقط في إمالة الحركة الطويلة التي لم تكن ممالة قبلُ في قراءة الألف غير الممالة؛ وهذا الاختلاف هو نفسة ما أشار إليه الأوائل، لذا فالخلاف بين الأوائل والمحدثين – ابتداء – في توجيه القراءة القرآنية، واتفقوا في القول بالإمالة، إذ كلا الفريقين متفق على أنَّ التحوُّل الصوتيَّ الذي يجري في مثل هذه القراءة هو الإمالة؛ واختلف الفريقان في التوجيه، إذ القرطبي – والنحويون كما مرَّ سابقًا – يرى أن كل ألف أصلها ياء إذا وقعت متطرفة تُمال؛ وما سبب إمالتها عندهم إلا للدلالة على الأصل، وهوا الياء؛ فأمالوا الألف نحو الياء لتدلل – أي الإمالة – على أن الأخيرة أصل.

والمحدثون لا يعيبون على الأوائل هذا التعليل، فقد تكون العرب أمالت للدلالة على الياء، لكنهم لا يكتفون بهذا التعليل، بل يتعدون ذلك محاولين إيجاد علل صوتية أخرى توافق المنطق الصوتي وتعليلاته، فمع اتفاق الفريقين على الأصول العامة، إلا أنهما يختلفان في توضيح العلل، وتفصيل الأسباب، والبحث في المسوِّغات، إذ ثمة فرق واسع من حيث التحليل، ذلك أنهم " قطعوا مراحل واسعة في قياس أصوات اللين المختلفة بقدر ما واتاهم به البحث العلمي من عمق وتدقيق،

وما أمدتهم به الآلة من أسباب وتجديد "[1]، دون إنكارٍ لفضل الأوائل في علم الأصوات، أو التنكر لجهودهم العظيمة والتهكم بها، إذ هم أصحاب اليد الطُّولَى في الحفاظ على التراث اللغوي وتحليله وسبر أغواره.

وقد سبق قبل الكلام على إعادة توصيف الإمالة من حيث المخرج والصفة قبل، فلا داعي لتكراره.

(1) انظر: شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، في الدراسات القرآنية واللغوية: الإمالة في القراءات واللهجات العربية، دار ومكتبة الهلال، ودار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت –لبنان، ط2، 2008م، ص64.

المبحث السابع: ظاهرة إبدال الأصوات وتعاقبها

سيكون الحديث في هذا المبحث عن ظاهرة إبدال الأصوات وتعاقبها، وقد قيل فيه اصطلاحا: " جعل حرف مكان حرف غيره " [1]، إذ هو معنيٌّ بتعويض حرف مكان آخر وإقامته مقامه، وهو من عادات العرب اللغوية وخصائص لهجاتها؛ لذا قال الثعالبي: "من سنن العرب: إبدال الحروف وإقامة بعضها مكان بعض، في قولهم: مدح ومده، وجدَّ وجذَّ،.... وفي قولهم: سراط وصراط، ومسيطر ومصيطر، ومكَّة وبكَّة " [2].

من هنا يظهر أن مصطلح الإبدال متعلق بمعناه اللغوي الأصيل، فكما أن المعنى اللغوي للإبدال يركز في معنى تعويض الأشياء من بعضها، وخلف بعضها لبعض، فهو يدل على مطلق التعويض وجعل الأشياء مكان بعضها؛ والمصطلح – أي مصطلح الإبدال – فنقل المعنى من الإطلاق إلى التقييد، إذ التعويض مختص اصطلاحيا بالحروف دون غيرها من الأشياء؛ ومن هنا يظهر الارتباط الوثيق بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي.

وقد ضرب الثعالبي مجموعة من الأمثلة على الإبدال، وها هي تذكر – على وجه التقابل– تباعا، ومنها: مدح ومده، وجدَّ وجذَّ، وسراط وصراط، وغيرها؛ فهذه الألفاظ جرى بين بعض أصواتها إبدال، فأبدلت فيها – تباعا – الهاء بالحاء، والذال بالدال، والصاد بالسين، فقام كل صوت من هذه الأصوات مكان صاحبه.

([1]) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 1 / 197.

([2]) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت 429)،فقه اللغة وسر العربية، قرأه وقدَّم له وعلَّق عليه: خالد فهمي تصدير: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 1998 م، 2 /644.

وقد ذكر العلماءُ الأصواتَ التي تبدل من بعضها، يقول ابن مالك: "حروف الإبدال المبوَّب عليها في كتب التصريف هي الحروف التي تبدل من غيرها لغير إدغام. والتي لا بدَّ من ذكرها وهي هذه التسعة، وما سواها مما ذكره الزمخشري وغيره مستغنى عنه، كاللام والنون والجيم والسين" [1]؛ وهذا الكلام يدل على أن الأوائل قَعَّدوا للإبدال، وحصروا الحروف التي تبدل من بعضها – على خلاف بينهم فيها – وعللوا أسباب إبدالها من بعضها.

ومن الحروف التي تبدل من بعضها عندهم الصاد من السين، واللام والنون، إذ يبدلان من غيرهما، والجيم من الياء المشدَّدة، وحروف اللين الألف والواو والياء[2] ، والهمزة من حروف اللين وبالعكس [3]، وغيرها من الأصوات [4]؛ والذي يعنينا في هذا المبحث إبدال بعض الصوامت – بعيدا عن دراسة ظاهرتي الإدغام والإعلال – من بعضها، كإبدال السين من الصاد، أو الزين من الراء ونحوهما.

ومن المواضع التي عالج فيها القرطبي القراءات المتعلقة بإبدال الصوامت من بعضهما بالتوجيه قوله في توجيه قراءات قوله تعالى: ((وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا)) [5] : "وقرأ حمزة والكسائي

([1]) ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله مالك الطائي الجياني ، شرح الكافية الشافية ، حققه وقدَّم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط1، 1982 م، 4 / 2077.

([2]) سيأتي ذكره عند الكلام على الإعلال.

([3]) سبق الكلام عليه في تحقيق إقحام الهمزة وتخفيفها.

([4]) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ، 1، 4 / 2077 وما بعدها.

([5]) سورة النساء، الآية: 87 .

((ومن أزدق)) [1] بالزاي، الباقون بالصاد وأصله الصاد، إلا أنَّه لقرب مخرجهما جُعل مكانها الزاي" [2].

يوجه القرطبي في هذا الموضع قراءة إبدال الزاي من الصاد توجيها صوتيًّا، فذكر القراءة ونسبها إلى كل من حمزة والكسائي، كما نسب القراءة الأخرى – القراءة بالصاد – إلى الباقين من السبعة، وقد جعل قراءة الصاد أصلا؛ لأنها هي أصل الفعل لا الزاي، إذ الزاي مبدلة منها، وتعليل هذا الإبدال وتوجيهه عند القرطبي قرب المخرج، إذ إن الزاي لما اقترب موضع خروجها ونطقها من الصاد، جُعِلَت مكانها، فكان قرب المخرج مسوِّغا لإبدال الزاي من الصاد.

ومما يثير الانتباه في تعليق القرطبي على القراءة قوله بأن الزاي مبدلة من الصاد، والحقيقة أن الإبدال ليس خالصا، إذ لم يرد هذا في قراءة أيٍّ من القراء، فكلُّهم يروون القراءة بأنها بإشمام الصاد زايًا، وهذا يعني أن الإبدال لم يكن خالصا، بمعنى إحلال زاي خالصة مكان صاد خالصة، ولكن هذا لا يعني أن القرطبي يقصد الزاي الخالصة، فالظن أنَّه لمعرفته بالقراءات، وطول باعه فيها، افترض أن القارئ يعلم أنها لم تقرأ زايًا خالصة إنما على الإشمام، فذكر الزاي دون أن يذكر الإشمام، فذكره للزاي دون الإشمام – على ما أظن – ليس إلا لظنه أن القارئ يعلم أن المقصود بالزاي الإشمام، والله أعلم.

([1]) القراءة بالصاد قراءة الجماعة عدا حمزة والكسائي وخلف فقرؤوها بإشمام الصاد زايا . انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2 /250 – 251؛ وانظر: ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، 1 / 308؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 2/ 122.

([2]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 6 / 503.

ويمكن تمثيل التغير الذي حدث للقراءة – قراءة الصاد – كما يأتي:

ʔaƶ/da/qu ⟵ /da/quṢʔα

يظهر من خلال الكتابة الصوتية أن ثمة تغيرا صوتيًّا حدث لقراءة (أصدق) بالصاد، وهو أنها تحولت إلى (أزدق) بالزاي المفخمة، فتحول صوت الصاد إلى زاي، لكنها ليست تلك الزاي العادية التي تحمل صفتي الجهر[1] والاستفال أو الترقيق، إنما هي خليط من صوتين هما الصاد والزاي، فالأصل في القراءة الصاد، لكن الصاد وهو صوت مهموس مفخم أو مطبق[2]، تأثر فيما بعده وهو الدال وهو صوت مجهور[3] مرقق، فأثر جهر الدال في همس الصاد فاكتسب صوتُ الصاد صفةَ الجهر بعد أن كان مهموسا؛ فحقيقة التحول الصوتي التي حدثت هي أن الصاد تأثرت بالدال في جهرها فصارت مجهورة، وهذا الجهر قَرَّبها من نظيرها المجهور وهو الزاي، فأشبهت الصادُ الزايَ في جهرها؛ ومع احتفاظ الصاد بصفة التفخيم والاستعلاء ظهرت الزاي مفخمة، ويمكن تمثيل هذا التحول في المعادلة الصوتية الآتية:

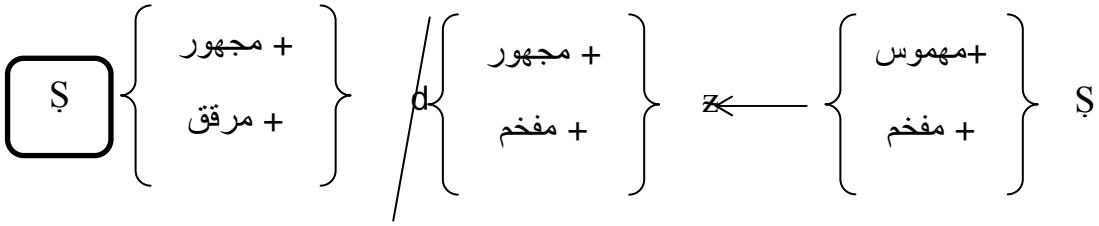

([1]) انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص324 .

([2]) انظر: المرجع السابق، ص324 – 325 .

([3]) انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 174.

وتحليل هذه المعادلة هو أن صوت الصاد – المهموس المفخم – يتحول إلى صوت الزاي المفخم – المفخم المجهور – الذي أصله صاد، إذا جاور صوت الدال المجهور المُرقَّق، إذ تأثر بصوت الدال – المجهور المرقق – بجهره، فصار صوت الصاد مجهورا، وهذا ما حوله إلى نظيره المجهور وهو الزاي المفخمة[1]؛ أما التفخيم – تفخيم الزاي – فجاء من احتفاظ الصاد – وهو الصوت الأصلي– بصفته، إذ إن صفة التفيخم أو الاستعلاء لم تتغير، فبقي الصوت المتحول محتفظا بها.

وحقيقة ما حدث من تحول صوتي هو أن أحد الصوتين– وهو الدال – جذب الآخر – وهو الصاد – إليه، فتأثر الأخير ببعض صفات الأول، فتحول إلى صوت قريب منه في الصفة، وهو ما يسمى بالمماثلة، إذ إن صوت الدال المجهور أثَّر في صوت الصاد المهموس الذي سبقه فجذبه إليه، فصار الصاد صوتا مجهورا، ولما كان الصوت اللاحق – وهو الدال – مُؤثِّرا في الصوت السابق – وهو الصاد – كانت المماثلة رجعيَّة، إذ إن المماثلة ارتدت من اللاحق إلى السابق، وهذا ما ذهب إليه استيتية عند ذكر بعض القراءات التي قرئت بالصاد المُشمَّة زايا ومنها (أصدق)، يقول: "ووجه المماثلة في قراءة حمزة لهذه الكلمات، أن الصاد المهموسة تتحول إلى نظيرها المجهور وهو الزاي المفخمة، لمجاورتها للدال المجهورة " [2]، فهي – كما سلف – مماثلة صفة الهمس الكائنة في الصاد لصفة الجهر الكائنة في الدال.

([1]) انظر: سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص 148.

([2]) سمير استيتية، المرجع السابق، ص 148.

وقد ذكر القيسي قريبا من هذا التحليل عند توجيه القراءة، فقال: " قوله: ((ومن أصدق))، قرأه حمزة والكسائي، في الصاد إذا أسكنت، وأتت بعده الدال.... بين الصاد والزاي؛ لأن الصاد حرف مهموس وبعدها الدال حرف مجهور، قربت الصاد من الدال بأن خلط لفظها بالزاي، لأنه حرف مجهور، مثل الدال فصار اللسان يعمل في حرفين مجهورين، وحسن ذلك لأن الصاد والزاي من مخرج واحد، ومن حروف الصفير ". مكي ابن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 1 / 393 – 394.

ومن المواضع التي وجَّه القرطبي فيها القراءات المتعلقة بإبدال صوت بآخر، ما ذكره عند توجيه قراءة: ((السراط)) [1] التي أبدلت بقراءة: ((الصراط))[2]، يقول: "وقرئ: ((السراط)) من الاسترَاط بمعنى الابتلاع؛ كأن الطريق يسترط من يسلكه" [3].

وجَّه القرطبي قراءة السين القائمة على الإبدال الصوتي توجيها صوتيًّا دلاليًّا، إذ المعنى بعد الإبدال الابتلاع، وهذا بناء على تعلُّقٍ بين معنى الابتلاع ومعنى الطريق، إذ الطريق قد تسمى (سِراطا)، على أساس اشتقاقها من سرط؛ لأنها تبتلع صاحبها الذي يسلكها، فوجَّه الإبدال الصوتي توجيها معنويًّا دلاليًّا، دون التصريح بعلة الإبدال الصوتية؛ ولكن يُذكَرُ له العناية بالفرق الدلالي بينهما.

وبناء على التوجيه الصوتي الدلالي الذي ذكره القرطبي، فصوت السين يعدُّ ألفونا لفونيم والصاد؛ لعدم حدوث كبير فرق في المعنى بتبادل السين مع الصاد، فالمعنى في النهاية يدل على الطريق، مع فارق في التعليل بين التسميتين، إذ (الصراط) معناه واضح وهو الطريق، أما كلمة (السراط) فتختلف قليلا من حيث الدلالة عن المعنى الأول، وهو تغيير لا يؤثر في أصل دلالة الكلمة.

([1]) القراءة بالسين قراءة قنبل ورويس وابن كثير وابن مجاهد عن قنبل من طريق ابن حمدون وابن محيصن، وأبو حمدان والكسائي والقواس وعبيد بن عقيل عن شبل وعن أبي عمرو. انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 143/1، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 1/ 64، وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1/ 17.

([2]) القراءة بالصاد قراءة الجمهور من القراء. انظر: عبد اللطيف الخطيب، المرجع السابق، 1 / 17.

([3]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم، 1 / 228.

ويظهر هذا التغير الصوتي بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:

Si/raa/ ŧa ⟵ i/raa/ ŧa Ṣ

تظهر الكتابة الصوتية أن الذي حصل من تحول صوتي ما هو إلا إبدال صوت السين بالصاد؛ وبناء على هذا التحول، وعلى أن الفرق الدلالي بينهما لا يشكل فارقا كبيرا في أصل الدلالة، فالتحول الحاصل بين الكلمتين تحول ألفوني؛ لأن صون السين هنا ما هو إلا صورة من نطق صور الصاد، كون الدلالة ثابتة.

وأما عن السبب الصوتي المسوِّغ لإبدال صوت السين المستفل المرقق بصوت الصاد المطبق المستعلي المُفَخَّم [1]، فهو التقارب بل الاتحاد في الصفة والمخرج، إذ الصاد لثوي[2]، يشترك في إنتاجه طرف اللسان عند اقترابه من اللثة وأصول الثنايا العليا، وكذا السين تخرج من الموضع نفسه؛ كما يشترك هذان الصوتان في الصفة، فكلاهما مهموس[3]، وهذا الاتحاد يسوِّغ لهذين الصوتين أن يتبادلا، فإذا نتج عن إبدالهما معنى، كان كل واحد منهما فونيما مستقلا عن الآخر، وإن لم ينتج عن تبادلهما أي معنى –كما هو في موضع الدراسة هنا – أو بقي المعنى في سياق المعنى الأصيل، كان أحدهما صورة ألفونيَّة عن صاحبه.

ومن المواضع التي وجَّه فيها القرطبي القراءات القرآنية المتعلقة بإبدال الأصوات ببعضها ما ذكره في توجيه قراءات كلمة ((ثومها)) من قوله تعالى: ((**وَإِذْ قُلْتُمْ يَامُوسَى لَن نَّصْبِرَ عَلَىَ طَعَامٍ**

([1]) انظر: ابن الجزري،التمهيد في علم التجويد، ص 100.

([2]) انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 302 .

([3]) انظر: حامد الشنبرى، النظام الصوتي للغة العربية، ص18.

وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ)) [1]، يقول: " قوله تعالى: ((وَفُومِهَا)) [2]، اختُلِف في الفوم فقيل: هو الثوم؛ لأنه المشاكل للبصل... والثاء تبدل من الفاء، كما قالوا: مغافير ومغاثير. وجدث وجدف للقبر. وقرأ ابن مسعود: ((وَثُومِهَا)) [3] بالثاء المثلثة، ورُوي ذلك عن ابن عباس" [4].

في هذا الموضع يوجه القرطبي قراءة إبدال الثاء من الفاء في كلمة (فومها)، وقد وجَّه القرطبي هذه القراءة توجيها لغويًّا لهجيًّا، إذ يرى أن مثل هذا الإبدال جائز في لغة العرب، إذ من عاداتهم اللغوية إبدال هذين الحرفين من بعضهما، وإن كان هذا الإبدال قليلا.

وكما وجَّه القرطبي هذا القراءة توجيها لهجيًّا وجَّهها من زاوية أخرى توجيها دلاليا، إذ أورد من الأدلة ما يثبت اتِّحاد الدلالة مع اختلاف الأصوات وإبدالها، فعلى الرغم من التبادل الذي حصل بين صوتي الثاء والفاء بقيت الدلالة – على رأي جمع من العلماء – كما هي، إذ دلت على ذلك النبات المعروف برائحته الكريهة، فكلتا اللفظتين حملت الدلالة على شيء واحد؛ وذكر القرطبي آراء أخرى تفرق بين القراءتين دلاليا، إذ الفوم – في رأي بعضهم – الحنطة والقمح، وهكذا آراء أخرى تدور حول تعدد معانٍ كثيرة إثر هذا الإبدال الصوتي.

([1]) سورة البقرة، الآية: 61.

([2]) القراءة بالفاء قراءة جمهور القراء. انظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 112.

([3]) القراءة بالفاء قراءة ابن عباس وابن مسعود.

انظر: ابن جني، المحتسب، 1 / 88،و انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 1 /395 ، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 1/ 228، وانظر: عبد اللطيف الخطيب، المرجع السابق ، 1 / 112.

([4]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2 / 146 – 147.

وعلى هذا، فقد عمد القرطبي في توجيهه للقراءة القرآنية (وثومها) إلى لغة العرب، فعدَّها وجها جائزا من وجوه الإبدال عند العرب، ومن عاداتهم اللغوية في ذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى حاول إيراد الآراء الدلالية التي منها ما يثبت أثَرَ التحوُّلِ الصوتيِّ في الدلالة واختلافها معه، ومنها ما يثبت عكس ذلك.

أما الأصواتيون فزادوا على ما قال به القرطبي كثيرا في التحليل، فهم لا ينكرون ما يقول به القرطبي من أن الإبدال بين هذين الصوتين من سمات لغة العرب، لكنهم لا يكتفون بهذا التحليل اللهجيِّ للظاهرة الصوتيَّة أو يتوقفون عنده، إنما يسعون لإيجاد الأسباب والعلل التي سوَّغت لهذا الإبدال الصوتي وجوَّزته، فهم يعمِّقون تحليلاتهم الصوتية فيتجاوزون التعليلات الظاهرة للتحولات الصوتية إلى البحث في أسبابها.

ويُمثَّل هذا الأبدال من خلال الكتابة الصوتية كما يأتي:

$$\underline{\theta}uu/mi/haa \longleftarrow fuu/mi/haa$$

وأما سبب هذا الإبدال بين الصوتين فهو التقارب من حيث الصفة والمخرج؛ أما من حيث المخرج فإن صوت الفاء أسناني شفوي[1]،، وأما الثاء فصوت بين أسناني[2]، فالمخرجان متقاربان، وتقاربهما من مسوِّغات إبدالهما.

([1]) انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 297.

([2]) انظر: كمال بشر، المرجع السابق، ص 298.

أما من حيث الصفة فكلا الصوتين مهموس[1] احتكاكي أو رخو[2]، وهذا يعني أن الصوتين متحدان من حيث الصفة، وقد وضع ابن جني بابا أسماه " باب في الحرفين المتقابلين يستعمل أحدهما مكان صاحبه " [3]، ذكر فيه أن بعض الأصوات تبدل من بعض لتقارب بينها في المخرج والصفة، وذكر منها الإبدال بين الثاء والفاء[4]، فالتقارب في المخرج يسوِّغ هذا الإبدال.

([1]) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية،ص22.

([2]) انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص297 – 298، وانظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص26.

([3]) ابن جني، الخصائص، 2 / 82 .

([4]) انظر: ابن جني، المصدر السابق، 2 / 84 .

المبحث الثامن: ظاهرة الإعلال

عدَّ العلماء الأوائل قديما قضايا الإعلال من القضايا الصرفية، وإن كانت توجيهاتهم لها صوتية، بخلاف المحدثين الذين أدركوا حقيقة كونها في الأساس من القضايا الصوتية، فدرسوها وفق هذا الأساس.

والمعنى الاصطلاحي للإعلال هو "تغيير حرف العلَّة للتخفيف بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه"[1]، فهو عند الصرفيين يصلح أن يكون بين حروف العلة نفسها، وبين حروف العلة وغيرها[2]، وإن كان من العلماء الأوائل من يجعل ذلك كلَّه من الإبدال[3]، دون تفريق بين الأصوات التي تحل مكان بعضها، فسواء كان الإبدال بين أصوات صحيحة أو أصوات علة، فهو من الإبدال.

وقد يكون الصواب أن الإعلال متعلق فقط بالإبدال بين أصوات العلة، أما إذا أبدلت مع غيرها فهو إبدال، لكن لكل مصطلح منهما مفهوم خاص به، فإذا قيل بأن إبدال أصوات العلة بغيرها من الإعلال غدا هذا خلطا بين المصطلحين، لذا فالصواب أن يحدد مفهوم الإعلال بتبادل

([1]) الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد (ت 1315 هـ)، شذا العرف في فن الصرف، قدَّم له وعلق عليه: محمد بن عبد المعطي، خرَّج شواهده ووضع فهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان للطباعة والنشر، الرياض– المملكة العربية السعودية ، د. ط، د.ت، ص 200.

([2]) انظر: محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 156 – 157.

([3]) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1 / 576 وما بعدها. وانظر: ابن هشام، أبا محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد (ت 761 هـ)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، بيروت – لبنان، د. ط، د. ت، 4 / 385 وما بعدها.

أصوات العلة فيما بينها، فإذا تعدَّى هذا أن أُبدِلت بغيرها كان إبدالا؛ وعلى هذا فالإبدال عامٌّ بين جميع الحروف التي يجوز بينها الإبدال ومنها أصوات العلة مع غيرها، والإعلال – وله من اسمه نصيب – لا يكون إلا بين أصوات العلة.

والإعلال – عند الصرفيين قديما – ثلاثة أنواع[1]:

أولاها: الإعلال بالقلب: ويكون بقلب صوت علة إلى آخر منها.

وثانيها: الإعلال بالإسكان، ويكون بتسكين العلة، كإسكان الياء من يميل والواو من يجول.

وثالثها: الإعلال بالحذف: ويكون بحذف صوت العلة، وذلك كحذفه من: اسعَ، وارمِ، واعلُ.

ومن المواضع التي وجّه القرطبي فيها القراءات المتعلقة بالإعلال، ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ((وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ))[2]، إذ يقول: " قوله تعالى: ((وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)) قرأ الجمهور بكسر الطاء وسكون الياء [3]، وأصلـه: يُطْوِقونَه، نُقلت الكسرة إلى الـــطاء، وانقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها. وقرأ حُمَيْد على الأصل من غير اعتلال[4]، والقياس الاعتلال "[5].

([1]) انظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف، ص 200؛ وانظر: محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 157.

([2]) سورة البقرة، الآية: 184.

([3]) قراءة الجمهور كما ذكر القرطبي وغيره (يُطيقونه) بالإعلال.
انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 2 / 41 ، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 1 / 438، وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 250.

([4]) قراءة حميد على الأصل من غير إعلال، بواو، وبتسكين الطاء وكسر الواو. انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 2 / 41، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 1 / 438، وانظر:عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، 1 / 250. ضبط محقق المحرر الوجيز قراءة غير الإعلال خطأ، إذ ضبط ياء المضارعة بالفتح، والطاء والواو – غير المُعلَّة – بالضم. انظر: ابن عطية، المُحرَّر الوجيز، 1 / 438.

([5]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3 /143.

وجَّه القرطبي القراءتين القرآنيتين توجيها صوتيا، فبدأ بتوجيه قراءة الجماعة ((يُطِيقُونَه))، فرأى أن ثمت إعلالا حصل لهذه الكلمة إذ نُقِلت – بحسب ما يرى – حركة الكسرة التي تحت الواو إلى الطاء، ثم حصل إعلال بالقلب، فحلَّت الياء مكان الواو، وعلل سبب القلب بانكسار ما قبل الواو، وهي الطاء المنقولة إليها الكسرة، لذا كان تعليله لقراءة الجماعة صوتيًّا.

أما تعليل قراءة غير الإعلال – وهي قراءة حميد – فاعتمد في توجيهها على ما ذكره في قراءة الجماعة، إذ علّل لقراءة الجماعة على نحو ما ذُكر سابقا، وعلل للأخرى بأنها قرئت على الأصل من غير أن يجري عليها أي تحوُّلات صوتيَّة، فقرئت من غير إعلال، فعدَّ القول بقراءاتها على الأصل من غير اعتلال توجيها لها.

ويمكن أن تُمثّل القراءتان القرآنيتان بالكتابة الصوتية كما يأتي:

yu/ṭii/quu/na/hu ⟵ yu/ṭiw/quu/na/hu ⟵ yuṭ/wi/quu/na/hu

يظهر من خلال سير مخطط التحول الصوتي أن الأصل (يُطْوِقونه) – وهو قراءة حُمَيد– قبل الإعلال، فقد كانت مكسورة الواو، ساكنة الطاء، ثم من أجل الخفة اللفظية تحوَّل إغلاق المقطع من الأول إلى الثاني، إذ إنَّ المقطع الأول كان طويلا مغلقا (yut)، فصار قصيرًا، ثم تحوَّل الإغلاق إلى المقطع الثاني (tiw) الذي كان قصيرا (wi) قبل أن يصير طويلا مغلقًا؛ وهذا التحوُّل – وقد ذكره القرطبي والظن أنه محق – ما هو إلا تمهيد لعملية الإعلال – وهي في حقيقتها مماثلة – التي ستظهر في المرحلة الأخيرة في البنية السطحية للفظ، فهو آخر التحولات الصوتية حدوثًا.

أما المرحلة الثانية من التغيرات الصوتية فتمثلهما عملية المماثلة التي حصلت بين أنصاف الحركات، إذ تحولت نصف الحركة الواو إلى النصف الحركة الياءللمماثلة الصوتية بينهما، إذ أثرت الكسرة في الواو – وهو صوت انزلاقي خلفي[1] إلى ياء وهي حركة طويلة [2] أمامية– فحصلت المماثلة بينهما، ويمثل هذا التغير الصوتي المعادلة الصوتية الآتية:

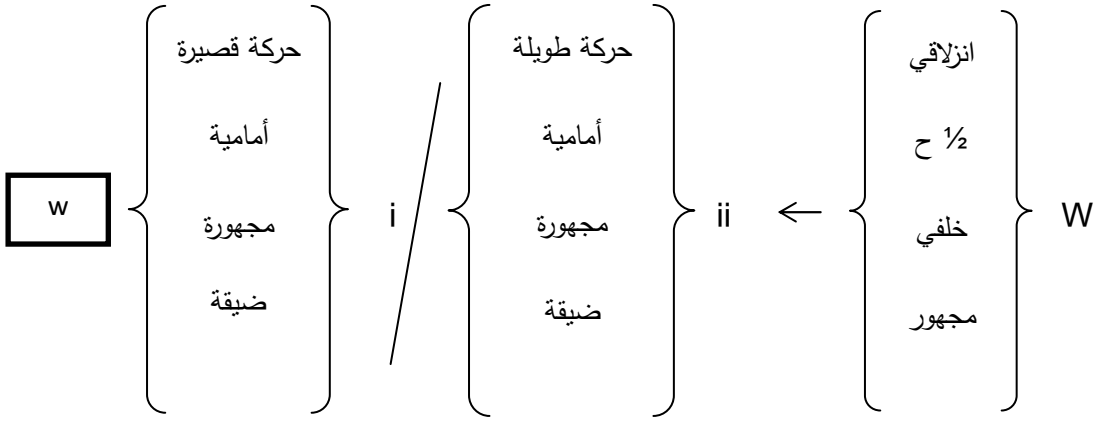

وتحليل هذه المعادلة كالتالي:

يتحول الواو – الصوت الانزلاقي نصف الحركة الخلفي المجهور– إلى الكسرة الطويلة، وهي صائت أو حركة طويلة أمامية مجهورة عندما يكون الصوت الانزلاقي مسبوقا بالكسرة، وهي مماثلة تقدمية.

وبالعودة على قراءة حُمَيْد، فالقول في توجيهها حديثا مبني على ما قيل في توجيه قراءة الجماعة، إذ إن القراءة بنيت على الأصل دون إعلال، فكان تمثيلها في الكتابة الصوتية كما يأتي:

yuṯ/wi/quu/na/hu

([1]) انظر: سمير استيتية، الأصوات اللغوية، ص 78 .

([2]) انظر: صلاح حسنين، مدخل في علم الأصوات المقارن، ص 237.

وقد سبق أن ذُكِر أن قراءة حميد تختلف في بنيتها المقطعية عن قراءة الجماعة، فهي تتكون من خمسة مقاطع كما يأتي:

(yut) وهو المقطع الأول، ونوعه طويل مغلق، و(wi) وهو المقطع الثاني ونوعه قصير، (quu) وهو المقطع الثالث ونوعه طويل مفتوح، والمقطع الرابع (na) وهو قصير، والخامس (hu) ونوعه قصير؛ أما قراءة الجماعة فتتكون من نفس عدد المقاطع وهي كالتالي، الأول (yu) ونوعه قصير، والثاني (tii) ونوعه طويل مفتوح، والثالث (quu) ونوعه طويل مفتوح، والرابع (na) ونوعه قصير، والخامس (hu) ونوعه قصير؛ وهنا يظهر أثر الإعلال في تغير البنية المقطعية للألفاظ، وخاصة في المقطعين الأول والثاني من كلتا القراءتين.

ومن المواضع التي وجَّه فيه القرطبي القراءات المتعلقة بالإعلال ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ((يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ)) [1]، يقول: " قرأ الجمهور؛ ((ما بقي)) [2] بتحريك الياء، وسكَّنها الحسن، ومثله قول جرير:

هو الخليفة فارْضَوْا ما رضيْ لكُمُ ماضي العزيمة ما في حكمه جَنَفُ[3]

وقال عمر ابن أبي ربيعة:

كم قد ذكرتُكِ لو أجزى بذكركُمُ يا أشبهَ الناسِ كلِّ الناس بالقمر

([1]) سورة البقرة: الآية: 278.

([2]) قراءة جمهور القراء بكسر القاف وفتح الياء. انظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 404.

(3) انظر: جرير، ابن عطية بن الخَطَفَى (ت 114 هـ) ، ديوانه بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط3، 1986 م، 1 / 175.

إني لأجذَلُ أن أمشي مقابلَه حُبًّا لرؤية من أشْبَهْتِ في الصور[1]

.....وقرأ الحسن: ((ما بَقَى)) بالألف[2]، وهي لغة طَيِّئ[3]، يقولون للجارية: جاراة، وللناصية ناصاة؛ وقال الشاعر:

لعَمْرُك لا أخشى التَّصعلُك ما بَقَى على الأرض قَيْسيٌّ يسوق الأباعرا [4] " [5].

في هذا الموضع يوجه القرطبي قراءة الحسن البصري – بعد أن نسبها إليه – توجيها لهجيًّا، إذ إن القرطبي لم يزد على أن وجَّه القراءة بأنها بالألف أولا، وأنَّها على لهجة طيِّئ مع إيراد بعض الشواهد اللهجية النثرية والشعرية على ذلك؛ فاكتفى القرطبي بهذا التوجيه اللهجي في توجيه القراءة القرآنية.

---

(1) انظر: ابن أبي ربيعة، أبا الخطاب عمر بن عبد الله (ت 93 هـ)، ديوانه، قدَّم له ووضع فهارسه وهوامشه: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط2، 1996م، ص 143.

(2) القراءة بالألف قراءة أبي– رضي الله عنه – وقراءة الحسن رحمه الله، وهي لغة لطيِّئ ولبعض العرب . انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 2 / 351، وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 404.

(3) انظر: الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 1 / 134، وانظر: أحمد الجندي، اللهجات العربية في التراث، 1 / 95.

(4) البيت لزيد الخيل. انظر: زيد الخيل، زيد بن مهلهل بن زيد الطائي (ت 9 هـ)، ديوانه، جمع ودراسة وتحقيق: أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، بيروت – لبنان، ط1، 1988 م، ص 116.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4 / 412 – 413.

والمحدثون لا ينكرون ما يذهب القرطبي إليه من توجيه هذه القراءة بأنها على لغة طيِّئ، لكنهم لا يكتفون بذكر الظاهرة اللهجية ومن نَطَقَ بها فقط، إنما يسعون إلى الوصول إلى الأسباب اللغوية التي دعتهم إلى النطق بها أو سوَّغت لهم النطق بها، فهم – كما ذُكِر سابقا – يتجاوزون التوجيه السطحي للظاهرة اللغوية – على مختلف أنواعها – إلى محاولة تحليلها ومعرفة أسبابها ومسوغاتها.

وللوصول إلى تحليل صوتي ترتضيه الدراسات الصوتية الحديثة لا بدّ من تمثيل كلتا القراءتين بالكتابة الصوتية:

قراءة الجماعة (ba/qi/ya) ⟵ قراءة الحسن (ba/qαα)

هاتان الصورتان نطقيتان، بمعنى أنهما تمثلان البنية السطحية لكل قراءة من القراءتين، وبين هاتين الصورتين النطقيتين بنية عميقة تظهر كما يأتي:

ba/qαα ⟵ ba/qα/ya ⟵ ba/qi/ya

يظهر بالمخطط السابق أن قراءة الجماعة مرَّت في مرحلة صوتية تحت سطحية واحدة حتى استوت على قراءة الحسن، ويدلل على ذلك قولهم: " وقرأ الحسن – رضي الله عنه –: ((مَا بَقَى)) بقلب الياء ألفا "[1]، إذ إن العملية التي حدثت – بحسب رأي الزمخشري – عملية إعلال، إذ قلبت الياء ألفا، وهذا يفرض وجود خطوات استباقية جرت في البنية ما تحت السطحية أو البنية العميقة وهي – كما مرَّ سابقا – (ba/qα/ya)، إذ حصلت مماثلة بين الحركتين (α) و (i) وهي

([1]) الزمخشري، الكشاف، 1 / 508.

مماثلة تقدمية فماثلت حركةُ الكسرة حركةَ الفتحة؛ وهذه المماثلة حدثت في البنية العميقة التي تُمثَّل في الكتابة الصوتية كما يأتي:

ba/qα/ya

أما المرحلة الثالثة فتمثل البنية السطحية لقراءة الحسن، وفيها يحدث إسقاط للصوت الانزلاقي (y)، والتقاء الحركتين القصيرتين اللتين عن اجتماعهما تنتج حركة طويلة، فينتج عن هذه التغيرات الصوتية بنية سطحية أخيرة، تُمثِّل قراءة الحسن، وهي كما يأتي:

ba/qαα

هذه هي مراحل التحولات الصوتية بشقيها السطحية والعميقة التي مرَّت بها القراءة القرآنية حتى استوت على ما هي عليه.

المبحث التاسع: ظاهرة تبادل حركات البنية

المطلب الأول: تبادل حركات فاء الكلمة

من المواضع التي علَّق فيها القرطبي على ظاهرة تبادل حركات فاء الكلمة، ما ذكره في توجيه تغير الحركات في كلمة (الفقر) من قوله تعالى: ((الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاء))[1]، إذ يقول: "وقرئ: ((الفُقْرَ))، بضم الفاء، وهي لغة. قال الجوهريُّ: والفُقر لغة في الفقر، مثل الضُّعف والضَّعف[2] " [3].

وجَّه القرطبيُّ قراءة تغير الحركة في هذا الموضع توجيها لغويًّا لهجيا، إذ إنَّه لم يذكر أيَّ مسوِّغات صوتية لمثل هذا التبادل بين الصوائت إلا أنه ظاهرة لهجيَّة تسمح بأن تحلَّ الضمَّة محل الفتحة؛ وهذا المسوِّغ الذي ذكره وجَّه به القراءة القرآنية، فكان توجيهه لها لهجيًّا.

والمحدثون من الباحثين في علم الأصوات لا ينكرون التوجيه اللهجيَّ الذي ذهب إليه القرطبي، إذ هو يقدِّم مسوِّغا جيدا للقراءة بهذا الوجه؛ لأن لهجات العرب الفصحاء مما يُركَن إليه في تفسير الظواهر اللغوية؛ لكنهم لا يكتفون بمثل هذا التوجيه إنما يتعدونه لإيجاد مسوِّغات وتحليلات صوتية أخرى تحكم مثل هذا التغيرات وتخرِّجُها.

([1]) سورة البقرة، الآية: 268.

([2]) انظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، دار العم للملايين، بيروت – لبنان، ط2، 1979 م، 2 / 782.

([3]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4 / 354.

لتوجيه هذه القضية الصوتية لا بُدَّ من الاستعانة بالكتابة الصوتية التي بها تتجلى حقيقة التحولات الصوتية التي تجري؛ ويمكن تمثيل هذا التغير الصوتي الذي جرى بين القراءتين بالكتابة الصوتية كما يأتي:

al/fuq/raʔ ⟵ al/faq/ra ʔ

يظهر بالكتابة الصوتية أن ثمة تغيُّرًا صائتيًّا بين القراءتين، إذ إن المقطع الثاني من كل قراءة حوى حركة، فالأولى حوى المقطع الثاني فيها حركة الفتحة، والثانية حوى المقطع الثاني فيها حركة الضمة، وهذا التغير الحركي أو الصائتي هو محور التحول الصوتي الذي حصل بين القراءتين.

ويبقى التساؤل قائما عن أسباب هذا التحوّل ومسوِّغاته من وجهة نظر صوتية، والظن أن الفتحة – وهي حركة أمامية واسعة [1] – قد تحوَّلت إلى الضمة – وهي حركة خلفية ضيقة [2] – بفعل قانون المماثلة، إذ إن الحركة قد تماثل الصوت بعد أن يؤثر فيها " عن طريق تحويلها إلى حركات مماثلة لطبيعتها " [3]، والمماثلة هنا جاءت من الصوت الخلفي القاف، إذ إن مخرجه من أقصى الحنك [4]، فهو صوت لهوي [5] لذا فهو يُعدُّ من الأصوات الخلفية كونه متأخِّرًا في موضع نطقه، وهذا الصوت الخلفي جذب الحركة الأمامية إلى موضع نطقه في الخلف، فحوَّلها إلى حركة خلفية وهي حركة الضمَّة، ويمكن أن يُصاغ هذا التحوُّل بالمعادلة الصوتية الآتية:

([1]) انظر: سمير استيتية، الأصوات اللغوية، ص218.

([2]) انظر: المرجع السابق، ص 219.

([3]) انظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 244 –245.

([4]) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 72.

([5]) انظر: سمير استيتية، المرجع السابق، ص51.

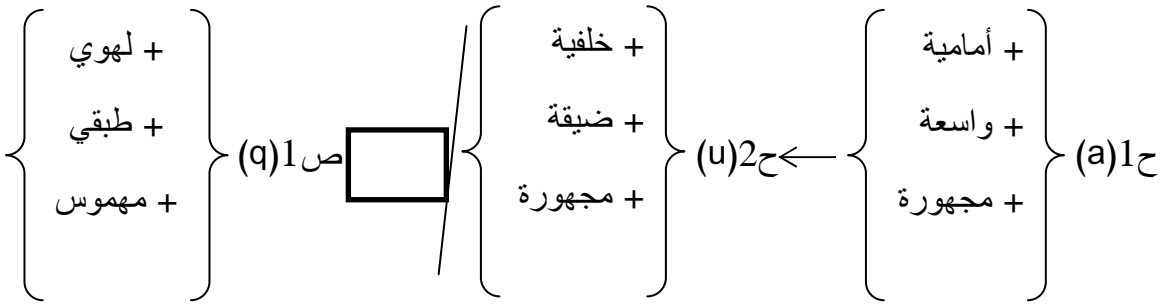

وتحليل هذه المعادلة هو أن الحركة الأولى الفتحة، تتحول إلى الحركة الثانية الضمة في الموقع الذي تُتبَع فيه الحركة الأولى الفتحة بصوت القاف المطبق اللهوي الذي يخرج من اللهاة؛ وسبب هذا التقارب وهذا الجذب هو تقارب المخارج، إذ إن القاف أراد أن يقرِّب الحركة منه فاختار أقرب حركة إليه وهي الضمة، فحصلت عملية مماثلة.

وهذه المماثلة التي حدثت هي مماثلة رجعية؛ لأن الأثر ارتدَّ من اللاحق إلى السابق، فأثَّر فيه، إذ أثَّر صوت القاف – كما مرَّ سابقا – بالحركة فجذبها إلى موضع نطقه، فكانت المماثلة هنا رجعية.

ويمكن القول من وجهة نظر أخرى أن ثمَّت مخالفة [1] إذا أعيد توجيه زاوية النظر إلى من قام بفعل التأثير، إذ إن الحركة قد تكون خالفت صوت مقطعها بتأثير من القاف، وهذا يظهر بإعادة تمثيل الكتابة الصوتية كالآتي:

al/fuq/raʔ ⟵ al/faq/ra ʔ

([1]) المخالفة: عكس المماثلة، وتعني أن تشتمل الكلمة على صامتين أو صائتين متماثلين فيُقلب أحدهما إلى صوت أو صائت آخر يخالفه من أجل المخالفة. انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، 139؛ وانظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 384.

إذ يظهر – كما مضى – أثر القاف في حركة الفتحة، ومن ناحية أخرى يظهر أثر ذلك التغير في وجود مخالفة – مع وجود مماثلة – بين صوت الفاء والصائت الضمة التي تحولت عن الفتحة، إذ إن الفاء أسناني شفوي احتكاكي [1]، والضمة – كما مرَّ – خلفيَّة، لذا كانت هناك مخالفة بين الصامت وصائته في المقطع نفسه، إذ إنه يجوز " أن تخالف حركةٌ خلفية صامتا أماميًّا يجاورها " [2]، فخالفت الضمة الحركةُ الخلفيَّةُ الفاءَ الصامتَ الأماميَّ.

المطلب الثاني: تبادل حركات عين الكلمة

هذا المطلب يختلف عن سابقه في أنه يبحث في المواضع التي وجَّه القرطبي فيها القراءات التي حدث في حركات العين فيها تغيير، فهو يعنى بالتغير الحركي أو الصائتي في عين الكلمة والنظر في توجيهات القرطبي لها في ضوء علم اللغة الحديث.

فمن المواضع التي وجَّه القرطبي فيها القراءات المتعلقة بظاهرة التغيُّر الصائتي في عين الكلمة، ما ذكره في توجيه القراءات التي في كلمة (**جَهْرَةً**) من قوله تعالى: ((**وَإِذْ قُلْتُمْ يَامُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُون**)) [3] ، يقول: " قوله تعالى: ((**جَهْرَةً**)) مصدر في موضع الحال، ومعناه: علانية. وقيل: عِيانا، قاله ابن عباس. وأصل الجهر الظهور، ومنه الجهر بالقراءة: إنما هو إظهارها. والمجاهرة بالمعاصي: المُظاهرة بها. ورأيت الأمير جِهارا وجَهرة،

([1]) انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 297.

([2]) سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ، ص 78 – 79.

([3]) سورة البقرة، الآية: 55.

أي: غير مستتر بشيء .وقرأ ابن عبَّاسٍ ((**جَهَرَةً**)) [1] بفتح الهاء، وهما لغتان[2]، مثل: زَهْرَة وزَهَرَة"[3].

وجَّه القرطبي قراءة تحريك العين بالفتحة بدل تسكينها توجيها لهجيًّا، إذ يرى أنَّ من سمات لهجات بعض القبائل العربية تسكين عين الكلمة بدل فتحها، ومن سمات لهجات عربية أخرى فتح عين الكلمة، فتوجيهه لغويٌّ لهجيٌّ.

وما ذهب إليه القرطبيُّ في توجيهه هذه القراءةَ لا يمكن أن يُحكم عليه بمجانبة الصواب؛ ذلك أن التوجيه اللهجي يعتمد على ما نطقت به العرب، وتوجيه القراءة على هذا صحيح، لا يختلف معه علم اللغة الحديث إنما يعدُّه صحيحا، لكنه في الوقت نفسه لا يركن إليه وحده إنما يحتاج معه إلى تعميقِ تحليلٍ، وبُعْدِ نظر صوتي يعتمد معطياتِ علمِ الأصواتِ عدَّة له.

أما المحدثون فإنهم – كما مضى – يعتمدون على معطيات علم الأصوات في تحليل الظواهر الصوتية اللهجيَّة ولا يكتفون بتأويلها على اللهجيَّة؛ وحتى تظهر حقيقة التحولات الصوتية التي حصلت حتى تحرَّك الساكن لا بُدَّ من تمثيلها في الكتابة الصوتية، وهو كما يأتي:

dja/ha/ra/tan<——— djah/ra/tan

([1]) القراءة بتسكين الهاء قراءة الجماعة، والقراءة بفتحها قراءة سهل بن شعيب النَّهمي وابن عباس وحميد بن قيس وطلحة. انظر: ابن جني، المحتسب،1/ 84؛وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 103/1.

([2]) لغة فتح العين حجازية، ولغة التسكين تميمية، وقد سمَّاها ابن الحاجب تفريعات، فكانت لغة الفتح أصلا ولغة التسكين تفريعا عنها. انظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، 1 / 40؛ وانظر: أحمد الجندي، اللهجات العربية في التراث، 1 / 235.

([3]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2 / 114 – 115 .

يظهر بالكتابة الصوتية أنَّ ثمة تحولات صائتية حدثت جرَّت معها تحولات مقطعيَّة، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولا: التحولات الصائتية

هذه التحولات تظهر بزيادة الفتحة بعد حرف الهاء، وهذه الزيادة لم تأت من فراغ، إنما هي تحريك للساكن، فبدل أن تَسكُن الهاء فتكون بهذا السكون جزءا من المقطع الأول، حُرِّكت بالفتح فاستقلَّت مع صائتها بمقطع مستقل، وهذا يظهر بالتمثيل الكتابي كما يأتي:

dja/ ha ⟵ djah

فتحوَّل السكون ذو القيمة الصفريَّة[1] إلى حركة الفتحة ذات القيمة الحركيَّة، وعلة عدم ظهور السكون أنه صفريُّ القيمة، لا يظهر بالكتابة الصوتية ولا في النطق.

ثانيا: التحولات المقطعيَّة

هذه التحولات مبنيَّة على التحوُّل الصائتي، إذ إن التحوُّل الصائتيَّ أثَّرَ في أشكال المقاطع وأنواعها وأعدادها، وتظهر هذه التحولات بالكتابة الصوتية كما يأتي:

dja / ha / ra/ tan ⟵ djah/ ra / tan

([1]) تحدَّث كمال بشر عن السكون وقيمته الصفريَّة، ودلالة شكله على هذه القيمة التي أخذت من القيمة العدديَّة. انظر: بشر، كمال محمد، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر – القاهرة، ط9، 1986م، ص175 – 176.

يظهر بالكتابة الصوتية أن الاختلاف المقطعي بين القراءتين قد تمثل في أمرين: شكل المقطع ويتبعه نوعه، وعدد مقاطعه؛ أما تشكيل المقطع، فقد تحوَّل المقطع الأول – بفعل التغير الصائتيِّ – إلى مقطع قصير بعد أن كان مقطعًا متوسطًا مغلقًا[1]، ويُمثَّل بالكتابة الصوتية كما يأتي:

dja ⟵ djah

ثم مع التحول الصائتي الذي حدث تحوَّل السكون صفريُّ القيمة إلى الصائت الفتحة، فاستقلَّ الصامت الساكن (h) الذي كان مُكوِّنا من مُكوِّنات المقطع المتوسط المغلق (djh) مع حركة الفتحة استقلَّ بمقطع قصير مستقل، وهذا التحوُّل يُمَثَّل بالكتابة الصوتية كما يأتي:

dja/ ha ⟵ djah

وعلى هذا انقسم المقطع الأول إلى مقطعين، كلُّ هذا بفعل التحوُّل الصائتي الذي حصل، لكن دون أن يؤثر في المقطعين الأخيرين (ra) و (tan)، فقد احتفظا بتشكيليهما المقطعيَّين وإن اختلفت – في قراءة التحريك – موقعيَّتُهما وترتيبهما.

أما التغيُّر الثاني ففي أعداد المقاطع الصوتية، فقد ذُكِر آنفا أن التغيُّرَ الصائتيَّ أثَّر في المقطع الأول فحوَّله إلى مقطعين بفعل تحرُّك الساكن، أو زيادة الحركةِ الفتحةِ، وعلى هذا فقد زاد عدد المقاطع الصوتية في قراءة التحريك على عدد المقاطع الصوتية في قراءة التسكين بواقع مقطع واحد، وذلك يظهر بالكتابة الصوتية كما يأتي:

dja / ha / rα / tan⟵ djah / rα / tan

([1]) انظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 100.

إذ يظهر بالكتابة الصوتية اختلاف عدد المقاطع الصوتية، إذ زاد عددها في قراءة التحريك مقطعًا واحدًا.

ويبقى التساؤل عن مسوِّغ التحول الصائتي الحاصل قائمًا، إذْ ما سبق تحليلٌ لطبيعةِ التحولات التي حدثت حسب؛ أما المسوِّغ لمثل هذا التحوُّل فمردُّه إلى المماثلة، إذ حصلت مماثلة صائتية بين حركة المقطع الأول (a) والسكونِ – الذي يمثل القيمة الصفريَّة – المُستَكِنِّ في الصامت الهاء، فأثرت حركة المقطع الأول في السكون فماثل السكونُ الحركة فتحرَّك الصامت، ويظهر هذا بالكتابة الصوتية التي مُثِّلت سابقا كما يأتي:

dja/ha/ra/tan ⟵ djah/ra/tan

فالمماثلة هنا تقدُّميَّة غير مباشرة [1]، ذلك أن التأثير كان من السابق – وهو حركة الفتحة في المقطع الأول – باللاحق، وهو السكون، إذ أثرت الفتحة بالسكون رغم وجود الصائت(h) فاصلا بينهما، فتحوَّل السكون إلى حركة؛ فمسوِّغ هذا التحوُّل الصائتي الذي حصل هو التماثل.

ومن المواضع التي وجَّه فيها القرطبي القراءات المتعلِّقة بظاهرة التبادل الحركي أو الصائتي في عين الكلمة، ما ذكره في توجيه القراءات في كلمة (نُزُلاً)، من قوله تعالى: ((**لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلاً مِّنْ عِندِ اللّهِ وَمَا عِندَ اللّهِ خَيْرٌ لِّلأَبْرَارِ**)) [2]، إذ يقول: "قوله تعالى: ((**نُزُلاً مِّنْ عِندِ اللّهِ**)) نزُلا مثل ثوابًا عند البصريين، وعند الكسائي يكون مصدرًا. الفرَّاء:

([1]) انظر: سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص62.

([2]) سورة آل عمران، الآية: 198.

هو مفسَّر. وقرأ الحسن والنخَعيُّ: ((نُزْلاً)) [1]، بتخفيف الزاي استثقالا لضمتين، وثقَّله الباقون" [2].

وجَّه القرطبي قراءة تسكين الزاي في القراءة القرآنية توجيهًا صوتيًّا، إذ إنه يرى أن القراءة بالتسكين لاستثقال القراءة بالضمتين معا، ففرَّ من قرأ بهذه القراءة من وطأة ثقل تتابع الضمتين بتسكين ثانيتهما، لذا سمَّى التسكين تخفيفا[3]، والقراءةَ بتتابع الضمتين تثقيلا .

وما ذهب إليه القرطبي من توجيه قراءة التسكين على التخفيف أو الفرار من ثقل تتابع الضمتين لا يجانبه الصواب، إذ إن تتابع المتماثلات قد يعد أحيانا من الثقيل الذي يُكره، يقول ابن جني: "عين الثلاثي إذا كانت متحركة، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركتان، حدث هناك لتواليهما ضرب من الملال لهما، فاستُروح حينئذ إلى السكون..." [4] ، وقوله على تسكين عين الكلمة أيضا: "ومنه إسكانهم نحو رُسُل، وعجُز، وعضُد، وظرُف... واستمرار ذلك في المضموم والمكسور، دون المفتوح، أدلُّ دليل – بفصلهم بين الفتحة وأختيها – على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر" [5]؛ فالفرار إلى السكون عندهم بسببٍ من الثقل الذي يولِّده توالي حركتي الضم.

([1]) قراءة الضم قراءة الجماعة، وقراءة التسكين قراءة الحسن والنخعي ومسلمة بن محارب والأعمش والمطوعي.

انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 3 / 254، وانظر: الزمخشري، الكشاف، 1/ 682.

([2]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5 / 482 – 483.

([3]) وهو يعني في هذا الموضع تسكين الحرف، وضده التشديد. انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، 1 / 671.

([4]) ابن جني، الخصائص، 1 / 56.

([5]) ابن جني، المرجع السابق، 1 / 75.

ورأي القرطبي – ومن سبقه من النحويين– لا يجانب الصواب من وجهة نظر المحدثين، إذ إن المحدثين يؤمنون بمبدأ الاقتصاد الصوتي أو الاقتصاد في الجهد[1] أو الجهد الأقل[2] الذي يُفسِّر أمثال هذه الظواهر الصوتية ويُجلِّيها، إذ إن الفرار إلى السكون هنا كان من أجل التخفيف من وطأة ثقل الحركتين مما يؤدي إلى الاقتصاد بالجهد الصوتي والنطقي والعضلي.

ويمكن تمثيل التحوُّل الصوتي الذي حصل في القراءة القرآنية بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:

nuz/lan ⟵ nu/zu/lan

يظهر بالكتابة الصوتية أن ثمة تغيُّرا واحدًا حصل للقراءة القرآنية حتى استوت على حالها، وهذا التحوُّل يتمثَّل في إسقاط الصائت الضمة، وإحلال السكونِ ذي القيمة الصفريَّة مقامه، وهو تحوُّل يُقصد منه الاقتصاد في الجهد العضلي والنطقي عند العمل بالقراءة القرآنية، لذا عمدوا إلى التسكين فرارًا من تتابع الحركات المتشابهة، وهذا الفرار يُعَدُّ من ضروب المخالفة التي وُجِدت من أجل تجنُّب المتماثلات لكراهيتها وسوء توزيعها الإيقاعي.

وهذا التحوُّل هو التحوُّل الصوتي الوحيد الذي يظهر في الكتابة الصوتية، ويظهر أثره في القراءة القرآنية، ذلك بوجود تحوُّلات على المستوى المقطعي والفومقطعي التي تتبع هذا التحوَّل الصوتي، وتظهر فيما يأتي.

وآثار لهذا التحوُّل الصوتي تتمثَّل– على الصعيدين المقطعي والفومقطعي – في أمرين:

([1]) انظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 295.

([2]) انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 372.

أوّلاً: التغيُّر في تشكيل المقاطع وعددها بين القراءتين.

إذ تغير شكل المقاطع بين القراءتين وفي عددها.

ثانيًا: التغيُّر في موقعيَّة النبر

وهو تغيُّرٌ يبنى على التغير الأول، فتغيرت موقعية النبر بناء على اختلاف التشكيل المقطعي.

المطلب الثالث: تبادل حركات لام الكلمة

ليس المقصود من حركات لام الكلمة في هذا المطلب البحث عن تغيُّر الحركات الإعرابية التي تجري على أواخر الكلم بسبب تغيُّر مواقعها الإعرابية، إنما المقصود بها تلك التغيرات الصائتيَّةُ التي تمثِّل ظاهرة صوتيَّة، بعيدًا عن معالجتها معالجة نحويَّة، فليس المقصود الحركة الإعرابية إنما المقصود الحركة التي تأتي بأثر صوتيٍّ، أو علة صوتية.

ومن المواضع التي وجَّه القرطبي فيها القراءات القرآنية المتعلقة بمثل هذه الظاهرة ما ذكره في توجيه القراءات في كلمة ((**الْحَمْدُ**))، من قوله تعالى: ((**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِين**)) [1]، يقول: "ورُوي عن ابن أبي عَبْلَة : ((**الْحَمْدُ لِّلهِ**)) [2]، بضم الدال واللام على إتباع الثاني الأوَّلَ، ولِيتجانس اللفظ... ورُوي عن الحسن ابن أبي الحسن وزيد بن عليٍّ: ((**الْحَمْدِ لِلَّهِ**)) [3] بكسر الدال على إتباع الأوَّلِ الثانيَ" [4].

([1]) سورة الفاتحة، الآية: 2.

([2]) القراءة بضم الدال واللام قراءة أهل البادية، وتُروى عن ابن أبي عبلة. انظر: ابن جني المحتسب،37/1؛ وانظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 1 / 131.

([3]) القراءة بكسر الدال واللام على الإتباع، قراءة إبراهيم ابن أبي عَبْلةَ والحسن البصري وزيد بن علي. انظر: ابن جني المحتسب، 1 / 37؛ وانظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 1 / 131.

([4]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1/ 210 – 211.

يوجِّه القرطبيُّ القراءتين توجيها صوتيًّا، إذ إنَّه لم تدخل في تعليلِ وجهِ القراءة الاعتباراتُ النحوية أبدًا، مع أن التغيُّر – خاصة في قراءة كسر الدال – يمسُّ لام الكلمة، وهي – أي اللام– الحرف الذي يحمل الحركة الإعرابية، ومع هذا بقي التعليل الذي جاء به القرطبي تعليلا صوتيًّا لم يخرج عنه القرطبي إلى التخريج النحوي أبدا.

وتوجيه القرطبيَّ القراءة القرآنية على الإتباع هو ما يقول به علماء اللغة والنحو، يقول السيوطي: " الإتباع: وهو أنواع: فمنه إتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها، كقراءة من قرأ: ((**الْحَمْدِ لِلّهِ**)) بكسر اللام. وإتباع حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها، كقراءة من قرأ: ((**الْحَمْدُ لِلّهِ**)) بضم اللام إتباعا لحركة الدال" [1]، فهذا الذي ذكره السيوطي يبيِّن العلَّة الصوتية لتغير الحركة، إذ إن تأثُّر الحركات ببعضها، بحيث تتبع حركةُ الأولِ حركةَ الثاني وكذا العكس، وهذا الإتباع بهذا المعنى لا يتعلق بالتعليل النحوي أبدا، إنما هو تعليلٌ صوتيٌّ، وهو في مصطلحات المحدثين يوازي مصطلح المماثلة ويساويه.

وهذه الأنواع التي ذكرها السيوطي تساوي أنواع المماثلة التي ذُكِرت قبلُ، من رجعيَّة وتقدُّمية وغيرها؛ فمصطلح الإتباع ينمُّ عن إدراكهم لمفهوم المماثلة – بوصفه مصطلحًا حديثًا – مع اختلاف المصطلحين، وإن كان المصطلح الذي استخدموه دالًّا على مفهومه كما هو مصطلح المماثلة.

([1]) السيوطي، جلال الدين (ت 911 هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1985 م، 1 / 17 – 18.

ولم يبتعد المحدثون عمَّا قال به القرطبي كثيرا، إذ إنهم يرون – مستعينين بمعطيات علم الأصوات – أن هذا الإتباع ضرب من المماثلة بين الصوائت أو الحركات، وتحليل ذلك يظهر بالكتابة الصوتية، وذلك على النحو الآتي:

al/ħam/di/ lil/laa/hi ⟵ al/ħam/du/ lil/laa/hi

يظهر بالكتابة الصوتية أن التغير الصوتي الذي حدث بين قراءة الجماعة وقراءة كسر الدال تحوُّل صائتي أو حركي، بمعنى أن الصائت الكسرة حلَّ مكان الصائت أو الحركة الضمة، وقد سبق أن علل القرطبي لمثل هذا التبادل الصائتي بالإتباع، وهذا هو مسوِّغ هذه القراءة – أيضا – عند المحدثين مع اختلاف بين المصطلحين، إذ إن الصائتَ الضمةَ ماثلَ الصائتَ الكسرةَ فصار مثله، أي صارت الضمة كسرة بتأثير من الكسرة اللاحقة بها، وهي كسرة اللام التي بعدها؛ فالتحوُّل الذي حدث تحوُّل صائتي حركي.

ويمكن تمثيل هذا التحول الذي حدث بالمعادلة الصوتية الآتية:

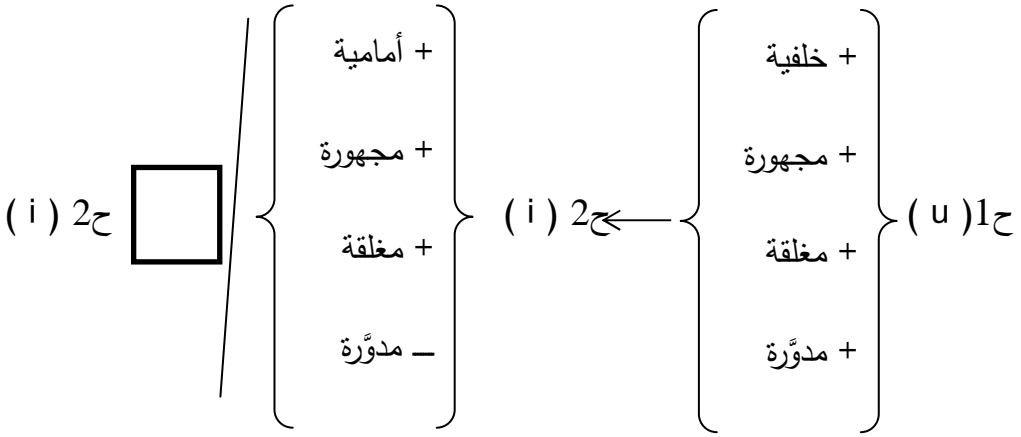

وتحليل هذه المعادل كما يأتي:

تتحوَّل الحركة الأولى الضمة وهي حركة خلفية مجهورة مغلقة مُدوَّرة [1] إلى الحركة الثانية الكسرة وهي حركة أمامية مغلقة غير مدوَّرة [2]، ذلك في الموقع الذي تكون فيه الحركة الأولى – الضمة – متبوعة بالحركة الثانية، الكسرة؛ فهذه المعادلة تبين المماثة التي حصلت بين الكسرة والضمة.

وهذه المماثلة رجعيَّةٌ غير مباشرة، ذلك أن الكسر هي الحركة اللاحقة المؤثِّرة، والضمة التي تحوَّلت كسرة هي السابقة المتأثرة، ولما كان الأثر في المماثلة ارتداديًّا– أي تأثيرها من اللاحق في السابق– كانت رجعيَّة، وكذا لما كان التأثير بوجود فاصل كانت غير مباشرة.

ومن المواضع التي وجَّه القرطبي فيها القراءات القرآنية المتعلقة بمثل هذه الظاهرة ما ذكره في توجيه القراءات في كلمة ((يَأْمُرُكُمْ))، من قوله تعالى: ((**وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً قَالُواْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً قَالَ أَعُوذُ بِاللّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ**)) [3]، إذ يقول: " قوله تعالى: ((**إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ**))، حُكِي عن أبي عمرو أنه كان يقرأ: ((**يَأْمُرُكُمْ**)) [4] بالسكون، وحذف الضمة من الراء لثقلها" [5].

([1]) انظر: سمير استيتية، الأصوات اللغوية، ص 219.

([2]) انظر: سمير استيتية، المرجع السابق، ص 217.

([3]) سورة البقرة، الآية: 67.

([4]) القراءة بالضم قراءة الجمهور، وقرأ بالتسكين أبو عمرو، ونُقِل ذلك عن السوسي والدُّوري. انظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 120.

([5]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2 / 176.

في هذا الموضع، يوجِّه القرطبي قراءة تسكين لام الكلمة – وهي الراء من كلمة (يأمركم)– توجيهًا صوتيًّا بعيدا عن التعليلات النحوية، وهذا يدلُّ على إدراكه بأن مثل هذه القضية صوتيَّةٌ صِرْفة لا علاقة لها بالتعليل النحوي؛ ذلك أنه علل لقراءة التسكين بالفرار من التثقيل، وهو يعني بالتثقيل الضمة بل تتابع ضمتي الميم والراء؛ وعلى هذا، فمسوِّغ التسكين هنا صوتيٌّ لا علاقة له بالحركة الإعرابية، وهو الميل إلى التخفيف، والابتعاد عن ثقل الضمة أو ثقل تتابع الضمتين.

وأما المحدثون فلا ينكرون ما يقول به القرطبي، لكنهم قد يختلفون معه في تحليل هذه القضية، على ما سيأتي لاحقا؛ ولا بُدَّ قبل البدء بالتحليل لإيجاد المسوِّغات الصوتية لتسكين الراء هنا، من الوقوف على تمثيله بالكتابة الصوتية، وهذا التمثيل على النحو الآتي:

ya?/mur/kum ⟵ ya?/mu/ru/kum

يظهر بالكتابة الصوتية أنَّ ثمَّة تغيُّرًا صوتيًّا واحدًا حدث بين القراءتين، وهو حذف الضمة، وهذا يعني أن الحركة استحالت صفرا، ولكن يبقى التساؤل عن مسوِّغ هذا الإحلال أو هذا الحذف قائما؛ والجواب عليه هو المخالفة، إذ إنَّ القارئَ بقراءةِ التسكين قصد إليها من أجل أن يفرَّ من ثقل تتابع ضمتين، فحوَّل الحركة ذات القيمة الحركيَّة إلى ما كان صفريَّ القيمة وهو التسكين؛ وذلك من أجل المخالفة، فبعض المتماثلات منفِّرة مكروهة، ويُصار إلى التخلص منها بطرق منها الحذف[1]، ولمَّا تتابعت الضمتان سقطت إحداهما فصارت قيمة الحركة صفرًا، وهي تمثل السكون.

ويمكن تمثيل هذا التحوُّل الصوتي بالمعادلة الآتية:

(u) 2ح | 1ح | / ø = (ْ) = (ح –) ⟵ (u) 1ح

([1]) انظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 339.

وتحليل هذه المعادلة على النحو الآتي:

تتحوَّل الحركة الأولى حركة الضمة إلى السكون صفريَّ القيمة الذي يساوي اللاحركة، في الموقع الذي تتَّابع فيه ضمتان، أو تُتبَع فيه الضمة الأولى – المحذوفة – بضمة أخرى تماثلها؛ وهذا التحوُّل الصوتي سببه المخالفة، كما مرَّ سابقًا.

وبناء على هذا التحوُّل الصوتي حدثت تغيرات صوتية أخرى؛ إذ أثَّر هذا التحوُّل في التشكيل المقطعي للقراءة القرآنية من حيث الشكل والنوع والعدد، فقراءة ضم لام الكلمة ((يَأْمُرُكُمْ))، وتمثيلها الكتابي (yaʕ/mu/ru/kum)، تتكوَّن من أربعة مقاطع: الأول: (yaʕ)، وهو مقطع طويل أو متوسط مغلق[1]، والثاني: (mu)، وهو قصير، والثالث: (ru)، وهو مقطع قصير، والرابع: (kum)، وهو مقطع طويل أو متوسط مغلق.

أما قراءة التسكين ((يَأْمُرْكُمْ))، وتمثيلها الكتابي (yaʕ/mur/kum)، تتكوَّن من ثلاثة مقاطع: الأول: (yaʕ)، وهو – كما مرَّ سابقًا – طويل أو متوسط مغلق، والثاني: (mur)، وهو أيضا متوسط أو طويل مغلق، والثالث: (kum)، وهو كسابقيْه.

وهذا يعني أن ثمَّة اختزالا مقطعيًّا حدثَ بفعل التحولات الصوتية السابقة، فمن حيث العدد: تقلَّص عدد المقاطع – بفعل التسكين – من أربعة مقاطع إلى ثلاثة، وهذا الاختزال حدث في المقطعين اللذَيْنِ وقعا وسط المقاطع، وهما: (mu) و (ru)، فمع إسقاط حركة المقطع (ru)

([1]) انظر: سلمان العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص133؛ وانظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص100.

صارت عمليَّة اختزال بين المقطعين، فنتج عن هذه العمليَّة المقطع المتوسط أو الطويل المغلق (mur)؛ وبهذا يظهر أثر التحوَّل الصوتي – الإسقاط الصائتي – في التشكيل المقطعي.

أما من حيث النبر، فإن المقطع الأول (ya?) هو الذي يستقبل النبر الرئيسي؛ ذلك أنه ثاني مقطعين طويلين في الكلمة، وقع ثانيهما آخِرًا، فاستحقَّ الأول منهما النبر[1]؛ وأما القراءة الأخرى – قراءة التسكين – فإن النبر يتمركز في المقطع الثاني (mur) من مقاطعها الثلاث الطويلة؛ ذلك أن الكلمة إذا حوت مقطعين طويلين فصاعدًا، تمركز النبر في أقربها إلى نهاية الكلمة على ألا يكون الأخير[2]، لذا تمركز النبر في المقطع المذكور؛ ومن هنا يظهر أثر التسكين في التشكيل المقطعي، ومن ثم في موقعيَّة النبر.

([1]) انظر: سلمان العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص135.

([2]) انظر: سلمان العاني، مرجع المرجع، ص 135.

المبحث العاشر: ظاهرة التقاء الساكنين

من الظواهر الصوتية التي وجَّهها القرطبي، ظاهرة التقاء الساكنين، والتقاء الساكنين يعني التقاء ساكن بساكن على سبيل الاجتماع لا الانفصال[1]، وهذه الظاهرة يجب أن تُدرَس في مباحث الأصوات؛ لأن تعليلها صوتيٌّ، وقد عدَّها الأولون في المباحث الصرفيَّة [2]، كما عدُّوا غيرها من الظواهر الصوتية ظواهر صرفيَّة وهي من مباحث الأصوات؛ ولأن تعليل القرطبي لها صوتي عدَّت في المباحث الصوتية.

وقد وجَّه القرطبي القراءات القرآنية المتعلقة بظاهرة التقاء الساكنين في مواضع عديدة – ضمن عينة الدراسة – من تفسيره؛ ومن ذلك ما ذكره القرطبي في توجيه قراءات قوله تعالى: ((الم اللّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّوم)) [3]، إذ يقول: " قوله تعالى: ((الم اللّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّوم))... وقرأ الحسن وعمرو بن عُبَيد وعاصم ابن أبي النجود وأبو جعفر الرؤاسي: ((الم اللّهُ)) بقطع ألف الوصل [4]

([1]) انظر: الجرجاني، التعريفات، ص 11.

([2]) انظر: السيوطي، جلال الدين أبا الفضل عبد الرحمن (ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، د. ط، 1992م ، 6 / 176؛ وانظر: ابن الحاجب، شرح المفصل للزمخشري، 5 / 286، وغيرهما من كتب النحو والصرف.

([3]) سورة آل عمران:. الآيتان، 1 – 2.

([4]) القراءة بالقطع قراءة عاصم من طريق أبي بكر وحمزة وأبي جعفر. انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة – مصر، د. ط، 1972 م، ص201؛ وانظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2 / 238.

... قال الأخفشُ سعيد: ((الم اللّهُ)) [1] بكسر الميم لالتقاء الساكنين. قال الزَّجَّاج: هذا خطأ، لا تقوله العرب لثقله. قال النَّحَّاس: القراءة الأولى قراءة العامَّة، وقد تكلَّم فيها النحويون القدماء، فمذهب سيبويه أنَّ الميم فُتِحَت لالتقاء الساكنين [2]، واختاروا لها الفتح لئلا يُجمَع بين كسرة وياء وكسرة قبلها. وقال الكسائي: حروف التهجِّي إذا لقيتها ألف وصلٍ، فحذفت ألف الوصل، حركْتَها بحركة الألف، فقلت: **الَم الله، والُم اذكُر، والِم اقتربت**" [3].

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع القراءات القرآنية التي تحرَّكت فيها الميم من الحروف المُقطَّعة حالة الوصل في قوله تعالى: ((الم اللّهُ)) توجيهًا صوتيًّا، إذ يعلل لهذه التحريك – سواء بالضم أم بالكسر أم بالفتح – بالتقاء الساكنين، وهو من العلل الصوتيَّة، إذ إنَّ النطق بساكنين يلتقيان في الوصل – دون سكت على الأول – مُحال، فكانوا يلجؤون إلى تحريك الأول منهما ليتمكنوا من النطق بهما، لذا فتعليل القرطبي لمثل هذه الظاهرة موافق لتعليلات الأوائل لها، إذ إن تعليلهم لها واحد، وهو التقاء الساكنين.

وقد اختلف المحدثون مع الأوائل في هذه الظاهرة كثيرا، فمنهم من ينفي أن يكون ثمة التقاء ساكنين إذا كان هناك ألف وصل قبلها ساكن، إذ يرى أنَّ الكسر – الذي يؤتى بها للتخلص – ما

([1]) القراءة بكسر الميم قراءة أبي حيوة والرؤاسي وعمرو بن عُبيد. انظر: أبا حيَّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 2 / 389.

([2]) القراءة بفتح الميم قراءة حفص عن عاصم. انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 201.

([3]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5 / 5 – 6.

هو إلا ألف الوصل نفسها التي فائدتها تغيير المقطع العربي [1]، ومنهم من يراها وَهْمًا في مواطن وحقيقة في مواطن أخرى [2]، وهكذا، فهذه الظاهرة اختلف فيها الأوائل والمحدثون.

ولا بُدَّ هنا من اللجوء إلى الكتابة الصوتيَّة لتبيُّن حقيقة الموضع الذي التقى فيه ساكنان، وبيان كيفية التخلُّص منه، وتمثيل القراءات كما يأتي:

أولا: قراءة القطع

ʔalif/ laam/ miim / ʔallɑɑhu ((الٓمٓ اللَّهُ))

هذه القراءة لا إشكال فيها؛ إذ إنَّها تُقرأ بالقطع بعد الميم، إذ يكون هناك فاصل بن الميم الساكنة، وبداية لفظ الجلالة الذي يبدأ بألف الوصل التي تنطق بداية الكلام كهمزة القطع، لذا لا يواجه الأصواتيُّ أي مشكلة في هذه القراءة.

ثانيًا: قراءة كسر الميم

ʔalif/ laam/ miimi llaahu((الٓمِ اللَّهُ))

ففي هذه القراءة تظهر الإشكاليَّة في التقاء سكون صوت الميم من (الم) مع سكون اللام من لفظ الجلالة (لْله)، ذلك أنَّ همزة الوصل لم يؤت بها إلا فقط من أجل النطق بالساكن، وهي ساقطة من الكتابة الصوتية، لذا يظهر عندنا المقطع عند التقاء الساكنين كما يأتي:

([1]) انظر: سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص 80 –81.

([2]) انظر: عبابنة، جعفر نايف، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد 66، ص45 – 96.

(ميمْ لْلاهُ) miim/l/laa/hu

وبنيتها المقطعيَّة هي (ص ح ح ص ص)

ويلاحظ أنَّه لا يجوز التقاء صامتين على هذا النحو إلا في الوقف، فهذا المقطع من المقاطع غير المرغوب فيها في التركيب المقطعي العربي[1] إلا في الوقف[2]، والحالة التي بين أيدينا ليست في حال الوقف، كم هي قراءة القطع قبل، إذ إنَّ الصامت الأخير أُتبِعَ بمقطع طويل (لا) = (laa)، فهو جزءٌ من كلمة لا كلمة مستقلة، لذا لا يجوز الوقوف على هذا المقطع (ميم لْ) من ((الم اللّهُ))؛ لأنهما صارتا تركيبا واحدا لا يجوز الوقوف فيه إلا على صائت الهاء.

وللتخلص من هذا المقطع الممنوع في النظام المقطعي العربي، يلجأ هذا النظام للتخلُّص مما مُنِع فيه ولا يوافق ذوق العربي إلى إقحام كسرة بين صوتي (m) واللام الأولى من لفظ الجلالة (l)، فيصبح المقطع كما يأتي:

(ميمْ لْلاهُ) miim/l/laa/hu ⟵ (ميمِ لْلاهُ) mii/mil/laa/hu

فبالتغير المقطعي الذي حدث تم التخلُّص من المقطع الممنوع، فالمقطع الأول الطويل المغلق (miil) غدا مقطعًا متوسطًا مفتوحًا (mii)، والثاني (l) الذي مثَّل صوتًا دون صائت ضمّ إليه صوتَ الميم، وأُقْحِمَتِ الكسرة بينهما، فصار مقطعًا متوسطًا مغلقا (mil)، واحتفظ المقطعين الثالث والرابع (laa) و (hu) بشكلهيما، وهذه التغيُّرات المقطعيَّة التي حدثت، حدثت لأجل التخلُّص من مقطع مزدوج الإغلاق في الوصل، وهو ممنوع في تلك الحالة.

([1]) انظر: جعفر عبابنة، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، ص 50.

([2]) انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 511.

وقد اختير الكسر هنا مماثة لحركة المقطع الذي قبله، وهو الكسرة الطويلة في المقطع (mii)، فكانت الكسرة مناسبة لهذا التخلُّص؛ لأن الحنك ينخفض إلى الأسفل، وهو يوافق في هذه الحالة حركة الكسرة الأماميَّة السفليَّة الضيقة [1]، كون الحنك قد تحرَّك إلى الأسفل[2]، مما يجعل الانتقال سهلا للنطق بالكسرة.

ثالثا: قراءة ضم الميم

ʔalif/ laam/ miimu llααhu((الٓمٓ اللَّهُ))

لا يختلف توجيه القراءة بالضم من حيث التغيُّر المقطعي عن قراءة الكسر، إذ الهدف من التغير المقطعي – كما سبق آنفًا – من أجل التخلُّص من مقطع ممنوع، لذا فإن التغيُّر المقطعيُّ الذي يرافق هذه القراءة هو التغيُّر المقطعيُّ نفسُه الذي رافق القراءة الأولى، ويمكن تمثيله كما يأتي:

(ميمْ لْلاهُ) miim/l/laa/hu ⟵ (ميمُ لْلاهُ) mii/mul/lαα/hu

ويبقى الكلام على اختلاف الصائت الذي أُقحِم في المقطع الثاني من أجل التخلُّص من المقطع الثاني، إذ إنَّهم من أجل التخلُّص من هذا المقطع الممنوع ينزعون إلى إقحام إحدى الحركات الثلاث: الضمة أو الفتحة أو الكسرة، بحسب البيئات اللغوية، وإن كانت الكسرة أصلا[3]؛

---

[1] انظر: سمير استيتية، الأصوات اللغوية، ص217.

(2) انظر: الخليل، عبد القادر:" ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى"، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، المجلد 15، العدد 1، 1997م، ص 179 – 180؛ وانظر: جعفر عبابنة، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، ص 57.

([3]) انظر: جعفر عبابنة، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، ص 55.

لِمَا ذُكِر آنفًا؛ وقد اختير الضم في هذا الموضع لموافقة تفخيم لام لفظ الجلالة المفخَّمة التي تُعدُّ ألفونًا صوتيًّا لفونيم اللام المُرَقَّق، فاكتسابها قيمة تفخيمية أكسبها موقعًا طبقيًّا خلفيًّا مع حروف الاستعلاء، إذ إنَّ ظهر اللسان عند النطق بها يرتفع إلى منطقة الطبق، وهذا ما يتوافق مع صائت الضمة الخلفي، إذ لو بقي الكسر مع تفخيم لام لفظ الجلالة لتعَسَّر النطق، فاختيرت الضمة.

رابعًا: قراءة فتح الميم

ʔalif/ laam/ miima llɑɑhu((الٓمٓ اللَّهُ))

هذه القراءة – أيضا – لا تختلف من حيث البنية المقطعيَّة عن القراءتين السابقتين، والهدف من إقحام هذه الصوائت – كما سلف الذكر – هو التخلُّص من مقطع ممنوع، فأي صائت من الصوائت الثلاثة القصيرة يحقِّق الهدف والمقصد، ويمكن تمثيل هذا التغير المقطعي كما يأتي:

(ميمْ لْلاهُ) miim/l/laa/hu ⟵ (ميمَ لْلاهُ) mii/mal/lɑɑ/hu

لكن يبقى الكلام على اختيار الفتحة في هذا الموضع، للتخلُّص من المقطع الممنوع، إذ يمكن تسويغ اختيار الفتحة من جانبين: الأول: أنَّ الفتحة أخفُّ الحركات، والانتقال إليها من السكون لا يُشكِّل صعوبة نطقيَّة؛ والثاني: أنَّ الصائت الفتحة حركة أمامية، وصائت المقطع الذي سبقها حركة أماميَّة أيضًا، والنطق بهما معًا – بالإضافة إلى خفَّة الحركة – لا يُشكل صعوبة في النطق، خاصَّة أنَّ حركة المقطع الذي يليها (laa) خلفيَّة مفتوحة [1]، فاتفقت مع الفتحة في أنها مفتوحة، واختلفت معها في الموقعيَّة، مما يُشكل توزيعًا متماثلا للحركات في المقاطع، إذ لم تَسِرْ صوائت المقاطع على وتيرة واحدة من حيث الموقعيَّة والانفتاح، مما يكسر الرَّتابةَ المقطعيَّةَ.

([1]) انظر: سمير استيتية، الأصوات اللغوية، ص 218.

الفصل الثاني

التوجيه الصرفي للقراءات القرآنية في تفسير ((الجامع لأحكام القرآن الكريم)) للقرطبي من سورة الفاتحة إلى أواخر سورة المائدة: دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الأول: ظاهرة التناوب بين صيغ الأفعال

المطلب الأول: توجيه القرطبي للقراءات المتعلقة بتناوب صيغ الفعل الماضي

سيكون الحديث في هذا المطلب عن القراءات التي تتناوب فيها صيغ الفعل الماضي، فيحلَّ أحدها مكان الآخر، فهي تُعنَى بالقراءات التي تنوب فيها صيغة من صيغ الفعل الماضي مكان أخرى من الفعل نفسه.

المسألة الأولى: تناوب صيغتي: (فَعَل) و(أفعَلَ)

وجد الباحث عند القرطبي على تناوب هاتين الصيغتين في تفسيره ضمن عيِّنة الدراسة موضعًا واحدًا، وهو توجيهه القراءات في الفعل (ضاء)، من قوله تعالى: ((**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ**)) [1]، إذ يقول: "ضاءَتْ وأضاءت لغتان، يُقال: ضاء القمر يضوءُ ضوْءًا، وأضاء يُضيءُ، ويكون لازما. وقرأ ابن السَّمَيْفَع: ضاءت بغير ألف[2]، والعامَّة بالألف... ((**مَا حَوْلَهُ**)): ما: زائدة مؤكِّدة. وقيل: مفعولةٌ بأضاءت... " [3].

يظهر من توجيه القرطبي لهاتين القراءتين الميلُ إلى تسويغهما بالاشتقاق الذي هو "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادَّة أصيلة، وهيئةَ تركيبٍ لها؛ ليدل بالثانية على معنى

---

(1) سورة البقرة، الآية: 18.

(2) القراءة بصيغة (فعلت) (ضاءت) قراءة ابن أبي عبلة وابن السميفع.

انظر: الزمخشري، الكشاف، 1/ 192؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 52.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1 / 322.

الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة، كضارب من ضرب، وحَذِرٌ من حَذِرَ "[1]؛ أو إلى تسويغها بالتعليل الصرفي، إذ إنَّه علَّل لهذه القراءة من حيث اشتقاقها، بل من حيث اشتقاق كل قراءة من القراءتين، فقراءة (**أضاءت**) وهي قراءة الجماعة، مُشتقَّةٌ من الفعل (أضاء) الذي مضارعه (يُضيء)، وقراءة ابن السَّميفَع مُشتَقَّة من الفعل (**ضاء**) الذي مضارعه (يَضوء)، وهي قاعدة صرفيَّة تنص على أنَّ ما كان على فعَل معتلَّ العين بالألف تُردُّ عينه إلى أصلها، وهو هنا الواو[2]؛ فاعتمد القرطبي على مقولات علماء الصرف من الأوائل، كما اعتمد على الاشتقاق لتسويغ الفرق بين القراءتين.

والمحدثون لا يختلفون مع القرطبي والصرفيين الأوائل في الاختلاف الاشتقاقي بين القراءتين، فهما يتفقان على أن كلَّ فعل من هذين الفعلين (ضاء) و(أضاء) يُشتَقُّ منه المضارع والمصدر على نحو ما ذكر القرطبي، إذ هو تحليل يستند إلى الاشتقاق وحده.

والقراءتان من حيث الزمن تدلان على المضي، فصيغة (فَعَلَ) من صيغ الماضي، وكذا الصيغة المزيدة بالهمزة في أولها (أفعل) تدل من حيث دلالتها الزمنية على الماضي، وذلك التقسيم يعتمد على السياق [3]، إذ إن كلا الفعلين يدل على الماضي وفق السياق الذي يكون فيه، فالدلالة الزمنيِّة ابتداء دلالة سياقيَّة.

---

(1) وانظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 1 / 346.

(2) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 2/ 424 – 425.

(3) انظر: أبو المكارم، علي، التعريف بالتصريف، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ط1، 2007 م، ص53.

أما من حيث الشكل، فقد اختلف الفعل الثاني (أضاء) عن الأول (ضاء) بزيادة الهمزة وحركتها في أوله، وهذا يعني أن الفعل حدثت فيه عملية تحويليَّة حوَّلته عن صيغته الأساس إلى صيغة أخرى، تختلف عن الأصيلة في الشكل، وقد حدث هذا التحوُّل عن طريق زيادة صوت الهمزة وحركته أول الفعل، فكان التحوُّل كما تمثله الكتابة الصوتية كما يأتي:

ʔa**ḍ**ααʔa ⟵ **ḍ**ααʔa

ومعادلته هي:

ʔa**ḍ**ααʔa= **ḍ**ααʔa + aʔ

وهذه الزيادة اشتقاقيّة إلصاقيَّة، ذلك أن الاشتقاق والإلصاق من سمات العربية، ومن منابع الوحدة اللغوية العربية [1]، فالاشتقاق والإلصاق من الظواهر الصرفية الموجودة في الكلمة العربيَّة؛ لذا عُدَّت من اللغات التحليلية التي: تعبر عن المعاني المنفصلة بكلمات يمكن أن تستعمل مستقلة، مورفيمات حرة " [2]، وهي التي لا تخلو من هذه الظواهر التصريفية الإلصاقية جمعيها؛ لذا اعتُمِد في حالة التحوُّل الصيغي التي مرت بها القراءة القرآنية على الاشتقاق والإلصاق.

وقد مرَّ آنفًا التعريج على مصطلح الاشتقاق الذي هو من أعمدة النظرية الصرفيَّة، أما الإلصاق أو كون اللغة فيها سمة إلصاقيَّة فمعناه " إضافة كمية من العناصر الصوتية إلى الوحدة اللغوية، على هيئة سوابق أو لواحق (prefixes – suffixes)، دون الإمساس ببنائها

---

(1) انظر: عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، أزمنة، عمان – الأردن، 1998 م، ص68.

(2) باي، ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب الحديث، القاهرة – مصر، ط8، 1998م، ص 151؛ وانظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة ، ص46.

الصوتي"[1]؛ وعلى ذلك فالعربية في مستواها الأرقى اشتقاقية تحليلية [2]، لكنها لا تنفك من سمة الإلصاقيَّة؛ لأنها موجودة فيها، لا غنى للعربيَّة عنها، إذ هي من سماتها.

وفي التحوُّل الذي حصل في القراءة القرآنية ثمة اشتقاق وإلصاق، فالاشتقاق ببيان أصل الصيغة، وما أخذت منه، والإلصاق بإضافة سابقة أول الفعل تتمثل بزيادة الهمزة وحركتها؛ إذ إنَّ حروف الزيادة – ومنها الهمزة – تُعدُّ من سوابق الفعل التي بها تتم عمليَّة التصريف، فهي من الحروف الزائدة التي بها يُستعان على الاشتقاق والتصريف التي تجمع في قولنا: (سألتمونيها)[3]، وهذا يعني أنَّه مورفيم ؛ والمورفيم هو " أصغر وحدة لغوية مجردة ذات معنى، وقد تكون متصلة مثل (ان) التي تستعمل للتثنية في اللغة العربية، أو تكون منفصلة مثل (ولد)" [4]؛ فكل ما يمثل وحدة لغوية ذات استقلال ومعنى يُعَدُّ مورفيمًا.

فالهمزة التي زيدت على أصل الفعل أوَّلِه تُعَدُّ مورفيمًا ذا معنى، ذلك أن الفرق بين صيغتي القراءتين (**ضَاءَتْ**) و(**أَضَاءَتْ**) فرق – زيادةً على كونه بنيوي – دلالي، والذي جلب هذا الفرق على الصيغة الهمزةُ المزيدةُ بدايةَ الفعل؛ لذا عُدَّت هذه السابقة – الهمزة – مورفيما لأنها ذات دلالة ومعنى.

---

(1) عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص70.

(2) انظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 46.

(3) انظر: علي أبو المكارم، التعريف بالتصريف، ص 45.

(4) محمد علي الخولي، معجم علم الأصوات، ص165.

فمن المعاني التي يُحدثها دخول مورفيم الهمزة على صيغة (فَعَل) التعدية [1] التي تعني "جعل الفعل اللازم متعدِّيًا أو المتعدِّي إلى واحدٍ متعدِّيًا إلى اثنين والمتعدي إلى اثنين متعدِّيًا إلى ثلاثة" [2]، وقد عبَّر عنها سيبويه بمصطلح التصيير؛ ذلك أنَّه أورد أمثلة تحوَّلت فيها دلالة الفعل وعمله من اللزوم إلى التعدي، لذا اقتضى السياق عنده الحديث عن العمليَّة التحويليَّة التي حدثت بلفظ التصيير، حتى يُدلِّل على أنَّ عمليَّة التحوُّل الصِّيَغِيِّ التي حدثت بزيادة الهمزة أول صيغة (فعَل) حتى صارت (أفعل) هدفُها التغيير الدلالي أو المعنوي، واستخدم سيبويه لفظ التصيير ليشير إلى أنَّ ما حصل عمليَّة تحوُّل من كون الفعل لازما إلى حالة التعدِّي، وهي عمليَّة تحويليَّة تصييريَّة نتج عنها الاختلاف على مستويي الشكل والدلالة.

المسألة الثانية: تناوب صيغتي (فَعَل) و(فاعَل)

من القراءات التي تناولها القرطبي بالتوجيه تلك التي يتناوب فيها فعلان: أحدهما جاء على صيغة (فعَل)، والآخر على صيغة (فاعَل)؛ ومن المواضع التي وجَّه فيه القرطبي مثل هذا التناوب ما ذكره في توجيه قراءات كلمة (واعَدَنا)، من قوله تعالى: ((**وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ**)) [3] ، يقول: " قوله تعالى: ((**وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**)) قرأ أبو

---

(1) انظر: ابن جني، الخصائص، 2/ 214.

(2) محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحويَّة والصرفيَّة، ص146.

(3) سورة البقرة، الآية: 51.

عمرو (**وَعَدْنَا**) بغير ألف[1]، واختاره أبو عُبَيْدٍ ورجَّحه، وأنكر(**وَاعَدْنَا**) [2]؛ قال: لأنَّ المواعدة إنما تكون من البشر، فأمَّا الله عزَّ وجلَّ؛ فهو المنفرد بالوعد والوعيد، كقوله عزَّ وجلَّ: ((**وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ**)) [3]، وقوله: ((**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**))[4]، وقوله تعالى: ((**وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ**)) [5]. قال مَكِّيٌّ: وأيضا؛ فإن ظاهر اللفظ فيه وعدٌ من الله تعالى لموسى، وليس فيه وعدٌ من موسى، فوجب حمله على الواحد لظاهر النص؛ لأنَّ الفعل مضاف إلى الله تعالى وحدَه، وهي قراءة أبي الحسن ورجاء وأبي جعفر وشيبة وعيسى بن عمر، وبه قرأ قتادة وابنُ أبي إسحاق. قال أبو حاتم: قراءة العامَّة عندنا: ((**وَعَدْنَا**)) بغير ألف؛ لأن المواعدة أكثر ما تكون بين المخلوقَيْن والمتكافِئَيْن، كلٌّ واحدٍ منهما يعِدُ صاحبَه " [6].

في هذ الموضع طال توجيه القرطبي للقراءتين القرآنيتين (**وَعَدْنَا**) و(**وَاعَدْنَا**)؛ ذلك للتفريق بينهما من حيث الاشتقاق والدلالة، إذ إنَّه حشد آراء متعدِّدة في توجيه هاتين القراءتين، حتى أفضى

---

(1) قرأ بغير ألف أبو عمرو أبو جعفر وشيبة واليزيدي وابن محيصن ويعقوب والحسن أبو رجاء وعيس بن عمر وقتادة وابن أبي إسحاق. انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2 / 212؛ وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص96؛ وانظر: عبد اللطيف، معجم القراءات القرآنية، 1/ 98.

(2) القراءة بالألف قراءة أكثر القراء، فقد قرأ بها مجاهد وعاصم وحفص والأعرج وابن كثير وابن عامر ونافع والأعمش وحمزة والكسائي؛ فأكثر السبعة عيلها. انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،2 /212؛ وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص96؛وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية،1/ 98.

(3) سورة إبراهيم، الآية: 22.

(4) سورة النور، الآية: 55.

(5) سورة الأنفال، الآية: 7.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2 / 98 – 99.

به المقام إلى ذكر آراء تحكم بشذوذ القراءة بالألف (**وَاعَدْنَا**)، بالاعتماد على معنى الزيادة في القراءة التي هي على وزن (فاعل) الذي تفيد زيادة الألف فيه معنى المشاركة [1] الذي لا يتوافق مع السياق العام للآية وفق تحليلات الرَّادِّين لوجه القراءة بالألف، وسيأتي التعليق عليها عند الكلام على الدلالة الصرفيَّة التي تحتملها كلُّ قراءة من القراءتين.

أما التفريق بينهما من حيث الاشتقاق؛ فلأنَّ القرطبيَّ ركَّز في القراءتين على اشتقاق كلٍّ منهما، بل سرد الأدلة على هذا الاشتقاق وما يتبعه من اختلاف دلالي، فجعل الاشتقاق والدلالة كوجهي عملة واحدة، متعاضدين متلاصقين، لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر، وإن كان تركيزه في الدلالة التي اعتمدت على الاشتقاق كبيرًا؛ لإبراز الوجه الذي يردُّ القراءة ويحكم بشذوذها، وهو ما فيه إشارة إلى أنَّه يذهب مذهب القائلين بردِّ وجه القراءة بالألف لما يرون فيه من فساد المعنى، مع أنَّ القراءة سبعيَّة متواترة.

وأما المحدثون فلا يختلفون مع القرطبي في كون الزيادة في بناء الكلمة يغيِّر غالبا في دلالتها، كما يتفقون معه في أنَّ أصل اشتقاق كلٍّ من القراءتين مختلف عن صاحبه، لكنَّهم قد يختلفون معه في تحليل هذا التغير؛ فالمحدثون من وجهة نظر صوتيَّة يخالفون القرطبي في كون القراءة الثانية (**وَاعَدْنَا**) مزيدة بالألف، إذ يرون أنَّ هذه الألف ما هي إلا زيادة في كمية الصائت الفتحة[2]، وليست إنشاء صوت الألف من لا شيء، وعلى هذا فأصل الألف الفتحة، إذ الألف ما هي إلا مطٌّ لحركة الفتحة القصيرة وتطويلها؛ ويمكن تمثيلها صوتيًّا كما يأتي:

waa/ʕad/naa ⟵ wa/ʕad/naa

---

(1) انظر: الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 1 / 96.

(2) انظر: سمير استيتية، الأصوات اللغوية، ص 242.

إذ يظهر بالكتابة الصوتيَّة تطويل كمية الحركة بزيادة حركة قصيرة؛ والقرطبي لا يقول بهذا الذي ذهب إليه المحدثون، إنما يذهب إلى القول بزيادة ألف؛ وهذا قد مرَّ سابقا في الكلام على التوجيه الصوتي لمثل هذه الظاهرة.

وهذا الذي سبق ذكره من القول بزيادة الألف، قد يُغتَفَر إذا نظرنا إليه من وجهة نظر صرفيَّة، أو إذا نظرنا إلى القراءتين على أنهما صيغتان، جاءتا على صيغتي (فعَل) و (فاعَل)، فقد يُتجاوز عن القول بأنَّ ثمة زيادة ألف لأنَّ الحديث هنا عن صيغتين، تختلف فيهما الثانية عن الأولى بزيادة أحد حروف الزيادة فيها؛ لذلك يُتجاوز عن القول بزيادة الألف توافقًا مع القول بزيادة الألف؛ لذا استخدم المحدثون مصطلح زيادة الألف وهم يريدون تلك الألف التي تزاد على أصل بنية الفعل (فعل) [1]، حتى وهم يدرسون الصرف دراسة من وجهة نظر حديثة، فهم يحذون حذو الأوائل في عدِّها حرفا زائدا [2]، فتجاوزوا كون الزيادة – كما سلف – في كمية حركة الفتحة، لِيعدُّوها ألفا مزيدة خالصة عند دراستهم الصيغ الصرفية.

وهذه الألف التي هي محور النقاش في الخلاف الصيغيِّ الحاصل بين القراءتين تُعَدُّ مورفيمًا؛ ذلك أنَّها ذات دلالة ومعنى، وقد مرَّ تعريف المورفيمِ قبلُ أنَّه أصغر وحدة صرفيَّة لها دلالة أو تدلُّ

---

(1) درويش، عبد الله، دراسات في علم الصرف، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة – المملكة العربية السعوديَّة، ط3، 1987 م، ص16؛ وانظر: عكاشة، محمود أبو المعاطي، البناء الصرفي في الخطاب المعاصر، دراسة في الألفاظ التراثية والمحدثة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة – مصر، ط1، 2009 م، ص 30.

(2) انظر: الصقلي، ابن القطَّاع (ت 515 هـ)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة – مصر، د. ط ، 1999 م، ص 103؛ وانظر: الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 1 /15.

على معنى، وتغيُّرها يعني تغيُّر الدلالة [1]؛ وبناء على هذا فالألف مورفيم؛ لأنَّها تعمل على تغيير مجرى الدلالة، والمعنى المُتحصِّل بزيادتها لا يتحصَّلُ دونها، فهي إذن مورفيم؛ كونها تجلب معنى.

ويُمكن بعلم الأصوات تحليل أثر زيادة الألف أو زيادة كمية الحركة في التشكيل المقطعيِّ، إذ إن القراءة الأولى (**وَعَدْنَا**) التي على زنة (فَعَلْنا) احتوت ثلاثة مقاطع الأول قصير، والثاني متوسط أو طويل مغلق، والثالث طويل مفتوح؛ أما القراءة بالألف **(وَاعَدْنَا)** فقد اختلفت عن القراءة الأولى في شكل المقطع الأول، فطال مع انفتاح بعد أنْ كان قصيرا؛ وهذا يبين أثر زيادة الألف أو زيادة كمية الحركة في إعادة تشكيل المقاطع.

المسألة الثالثة: التناوب بين صيغتي (فعَل) و(فعَّل)

من المواضع التي وجَّه القرطبيُّ فيها الاختلاف بن الصيغتين (فعَل) و (فعَّل)، ما ذكره في توجيه قراءات كلمة (فرق) من قوله تعالى: ((**وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُون**))[2]، إذ يقول: " وقوله تعالى: ((**وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنجَيْنَاكُمْ**))، ((إذ)) في موضع نصب. و((**فَرَقْنَا**)) فَلَقْنَا... وأصل الفَرْقِ: الفَصْل، ومنه فَرْق الشعر، ومنه الفُرقان؛ لأنه يفرُق بين الحق والباطل، أي: يفصل، ومنه: ((**فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا**)) [3]، يعني:الملائكة تنزل بالفرق بين الحق والباطل،

---

(1) استيتية، سمير شريف، اللسانيات: المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط2، 2008 م، ص 109.

(2) سورة البقرة، الآية: 50.

(3) سورة المرسلات، الآية: 4.

ومنه ((**يَوْمَ الْفُرْقَانِ**)) [1] يعني: يوم بدر، كان فيه فَرْق بين الحق والباطل، ومنه: ((**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ**))[2]، أي فصَّلناه وأحكمناه. وقرأ الزُّهريُّ: ((**فَرَّقْنَا**)) بتشديد الراء[3]، أي: جعلناه فَرْقًا. ومعنى: ((**بِكُمْ**)) أي: لكم، فالباء بمعنى اللام. وقيل الباء في مكانها، أي: فرَقنا البحر بدخولكم إيَّاه،أي: صاروا بين الماءين، فصار الفَرْق بهم، وهذا أولى، يُبَيِّنُهُ: ((**فَانْفَلَقَ**)) [4] " [5].

يوجِّه القرطبيُّ في هذا الموضع قراءة التشديد توجيهين لغويين: الأول صوتيٌّ، وذلك ذكره بأنَّ القراءة (**فَرَّقْنَا**) بالتشديد، وهي إلماحة أصواتية من القرطبي، توحي بوعيه لِحقيقة التغيُّر الأصواتيِّ المتمثِّلةِ بالتشديد، وهو زيادة صوت على بناء الكلمة، وقد سبق ذكر التعليق على ما كان مثلها في المباحث الصوتيَّة؛ والثاني: صرفيٌّ دلاليٌّ، وذلك عندما يركِّز في إيجاد الفرق الدلالي بين القراءتين (**فَرَقْنَا**) و(**فَرَّقْنَا**) اللتين هما على وزن (فعَل) و (فعَّل)، وهذا التركيز في إيجاد الفرق الدلالي بين الصيغتين، هو ما يُضفي على توجيهه سمة الصرفيَّة.

---

(1) سورة الأنفال، الآية: 41.

(2) سورة الإسراء، الآية: 106.

(3) القراءة بالتخفيف قراءة الجماعة. وقرأ بالتشديد الزُّهريُّ والأخفش.

انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 355/1؛ وانظر: ابن عطيَّة، المُحرَّر الوجيز، 208/1؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 97.

(4) يقصد (فانفلق) من قوله تعالى: ((فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ)). سورة الشعراء، الآية:63.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2 / 89 – 90.

فتوجيه القرطبي في هذا الموضع اعتمد على الدلالة بشكل كبير، فقراءة التخفيف (فَرَقْنَا) – وهي قراءة الجماعة – معناها الفصل، فقوله تعالى: ((وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ)) تعني – بناء على أصل الصيغة – فصلناه وفلقناه، والقراءة الأخرى (فَرَّقْنَا) التي بالتشديد أو التضعيف تأتي بمعنى جَعْلِ البحر فَلْقتين أو فِرْقين، فزاد على معنى القراءة الأولى بمعنى الصيرورة التي تعني التحويل والتصيير' إذ من المعاني التي تجلبها الزيادة بالتشديد الصيرورة [1]؛ وهذا ما حشد القرطبيُّ الأدلةَ من أجل إثباته، بأنَّ الفرْق – وهو مصدر الفعل فرَق بالتخفيف – معناه الفصل، وبأنَّ التفريق – وهو مصدر الفعل فرَّق بالتضعيف – معناه جعْل البحر فِرقين.

والزيادة التي دخلت هذا المبنى هي التضعيف أو التشديد، وهي زيادة تتمثَّل في زيادة صوت واحد على أصل البناء، ويمكن تمثيل هذه الزيادة بالكتابة الصوتية كما يأتي:

far/raq/naa ⟵ fa/raq/naa

إذ يظهر بالكتابة الصوتيَّة أن الزيادة التي حدثت في أصل المبنى هي زيادة صوت الراء، ومن هنا يأتي مصطلح التضعيف الذي يعني أنَّ الصوت قد تكرَّر، فكأنَّ الصوت الأول جاء معه ضعفه.

فهذا الصوت يمثل الزيادة في أصل المبنى، وهذه الزيادة – كما سبق – جلبت معنًى بدخولها على البناء الأصل، وهي من الأحشاء – جمع حشو – التي تُزاد في بناء الكلمات [2] وتُعدُّ من

---

(1) انظر: الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربيَّة ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، ط3، د. ت، 1/ 179؛ وانظر: علي أبو المكارم، التعريف بالتصريف، ص90.

(2) انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص170؛ وانظر: سمير استيتية، اللسانيات، ص 102.

ملحقاته؛ وهذا الحرف المزيد يُعدُّ علامة صرفيَّة على المورفيم الذي هو المعنى الناتج عن الصوت المزيد [1]، فالمعنى الناتج عن التغير في بنية الكلمة هو المورفيم، والتغيُّر البنيوي الذي يحدث هو العلامة الدالَّة على المورفيم.

بناء على ما سبق، فإنَّ الزيادة الصرفيَّة هنا وظيفية؛ لأنَّ الزيادة بشكل عام لا تأتي إلا من أجل وظيفة، قد تكون نحوية كالزيادة للتعدية، وقد تكون دلاليَّة، كالتكثير والمبالغة وغيرهما [2]، فمن وجهة نظر وظيفيَّة، فإنَّ وظيفة الصوت المزيد– عن طريق التضعيف – دلاليَّة، ذلك أنَّ الزيادة – كما سلف – جلبت معنى الصيرورة، وهي معنى لم يكن متاحًا قبل التضعيف.

المسألة الرابعة: تناوب صيغتي (أفعل) و(فعَّل)

ومن المواضع التي وجَّه القرطبيُّ فيها الفرق بين الصيغتين المذكورتين، ما ذكره في توجيه قراءات الفعل (وصَّى) وزيادة الهمزة والتضعيف فيه، من قوله تعالى: ((**وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَابَنِيَّ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُون**))[3]، إذ يقول: " قوله تعالى: ((**وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ**)) أي: بالمِلَّة، وقيل: بالكلمة التي هي قوله: ((**أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِين**))[4] وهو أصوب؛ لأنه أقرب مذكور، أو قولوا: أسلمنا. ووصَّى وأوصى لغتان لقريش وغيرِهم بمعنى، مثل: كرَّمنا وأكرمنا، وقُرِئَ

---

(1) انظر: محمود السعران، مناهج البحث في اللغة، ص172 – 173.

(2) انظر: محمود عكاشة، البناء الصرفي في الخطاب المعاصر، ص30 – 31.

(3) سورة البقرة، الآية: 132.

(4) سورة البقرة، الآية: 131.

بهما[1]. وفي مصحف عبد الله: ((**وَوَصَّى**))، وفي مصحف عثمان: ((**وَأَوْصَى**))، وهي قراءة أهل المدينة والشام. الباقون: ((**وَوَصَّى**))، وفيه معنى التكثير " [2].

في هذا الموضع يوجِّه القرطبيُّ القراءتين القرآنيتين توجيها لغويًّا لهجيًّا، وآخرَ صرفيًّا اشتقاقيًّا دلاليًّا؛ أمَّا التوجيه اللغويُّ اللهجي أنَّه ذكر أنَّ القراءة بالصيغتين المذكورتين ظاهرة لهجيَّة، فتميم وقيس ونجْد وأسد وعقيل يقرؤون بالهمزة، والحجازيون يقرؤون بالوجهين وإن كانوا غالبًا ما يؤثرون القراءة بالتجريد لا بالزيادة [3]؛ فلجأ القرطبي إلى تفسير مثل هذه الظاهرة الصرفيَّة بالاستعانة باللهجات العربيَّة التي كانت تَقرأُ بالوجهين، كل واحدة بحسب بيئتها.

وأما التوجيه الصرفي الاشتقاقيُّ الدلاليُّ، فيتركَّز أولا في التفريق بين الصيغتين (فعَّل)، المزيدة بالتضعيف، (وأفعل)، المزيدة بالهمزة، من حيث البنية والتشكيل، فالقول بأنَّهما لغتان يعني الاختلاف بينهما، والمقصود أنَّه اختلاف اشتقاقي، فالأولى اختلفت عن الصيغة الأصل في كونها زيدت بالتضعيف، ويمكن تمثيل القراءة الأولى بالكتابة الصوتيَّة كما يأتي:

waṢ/Ṣαα

---

(1) القراءة بالهمزة (**وَأَوْصَى**) قراءة نافع وابن عامر وأبو جعفر، والقراءة بالتضعيف (**وَوَصَّى**) قراءة الباقين، وقرأ بها أبو رجاء وشبل وقتادة. انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص171؛ وانظر: الداني، التيسير في القراءات السبع، ص 77؛ وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 115.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2 / 408.

(3) انظر: أحمد الجندي، اللهجات العربية في التراث، 2 / 613 – 623.

وتمثيل الأخرى بالكتابة الصوتيَّة كما يأتي:

ʔaw/Ṣαα

وهما تحولان صوتيَّان من حيث إنَّ التغيُّر الذي حدث إما بإضافة صوت، وذلك في صيغة التضعيف، أو تحوُّل مقطعيٌّ، وذلك في كلتا القراءتين، لذا تُعدُّ مثل هذه التحوُّلات من التحوُّلات الصوتيَّة، بسبب اصطباغها بصبغة صوتيَّة، وهي إدخال صوت في بنيتها، والتغيُّر في تشكيلاتها المقطعيَّة، وقد سبق مثل هذا عند الكلام على مسألة التضعيف في المباحث الصوتيَّة.

وإذا نُظِر إليهما – أي التحوُّلين – على أنَّهما صيغتان، عُدَّا صرفيَّتين؛ لأن الكلام عندَها على الصيغ لا على التحوُّل الصوتي الذي حصل في البنى، ذلك أنَّ دراسة التغير في البنية بوجه عامٍّ، هو ما تُعنى به الدراسة الصرفية، وهو بغية التحليل الصرفي.

فالقراءة التي فيها زيادة بالهمزة في أولها، أو قرئت بالصيغة التي على وزن (أفعل) بزيادة همزة في أولها، يُعدُّ هذا المزيد مورفيمًا، ذلك أنَّه يغير الدلالة ويحوِّلها عن معناها الأصلي، إذ إنَّ من دلالات زيادة الهمزة المبالغة[1] ، والمعنى هنا المبالغة في الوصيَّة؛ إذ إنَّ من طرق الاشتقاق والتصريف في العربيَّة الزيادة، ومن الحروف التي تزاد في أول الصيغ الفعليَّة والاسميَّة الهمزة [2]، وقد زيدت الهمزة هنا زيادة اشتقاقيَّة.

---

(1) انظر: عبد الله، رمضان، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، مكتبة بستان المعرفة، للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005 م، ص 47.

(2) انظر: النجَّار، لطيفة إبراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها (رسالة ماجستير)، دار البشير، عمان – الأردن، ط1 / 1994 م، ص94.

وما قيل في صيغة (أفعل) يُقال في صيغة (فعَّل)، من حيث إنَّ الزيادة الماثلة في هذه الصيغة زيادة صوت مماثل لصوت موجود، فهو عبارة عن تضعيف عين الفعل[1] بزيادة مثله عليه، ثمَّ هي زيادة دلاليَّة، يُقصَد منها جلب معنى، وهذا المعنى هو المبالغة والتكثير[2] ، ومن هنا افترقت هذه القراءة عن القراءة الأخرى، وإن كانت الأولى حَمَلت معنى المبالغة، إلا أنَّ صيغة فعَّل كأنها اختصَّت بهذا المعنى [3]؛ لغلبة معنى المبالغة والتكثير عليها، فكان معنى المبالغة المُتحقِّق بها أكبر، بالإضافة إلى أنَّ معنى التكثير هنا خاصٌّ بصيغة (فعَّل) دون (أفعل)، ومعنى المبالغة مشترك بينهما، مع دلالة التشديد على معناها في صيغة التضعيف.

وهذا الصوت المزيد في صيغة (أفعل) وهو الهمزة، ما هو إلا أحد اللواصق السابقية أو السوابق الإلصاقيَّة التي تسبق الفعل الماضي، فيزيد من بنية الفعل من جهة، ويكسبه دلالة المبالغة والتكثير – كما سبق الحديث عنها– من جهة أخرى؛ وكون هذا الفعل هنا يحتوي زيادة إلصاقيَّة سابقيَّة، فإنَّ هذا لا يتعارض مع اشتقاقيَّة الفعل، إذ إن الفعل – بوجه عامٍّ – قابل للإلصاق لا يستغني عنه، هو كذلك اشتقاقي[4]، إذ إنَّ الاشتقاقيَّة هي الصورة الأخيرة للصرف العربي، وهي أنضج صور الصرف.

---

(1) انظر: رمضان عبد الله، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، ص 46.

(2) انظر: أبا حيَّان الأندلسي، البحر المحيط، 1 / 568.

(3) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل، 2/ 128.

(4) انظر: تمام حسَّان، العربية معناها ومبناها، ص 106.

المطلب الثاني: تناوب صيغ الفعل المضارع

المسألة الأولى: التناوب بين صيغتي (تَفْعِل) و(تُفْعِل)

ومن ذلك ما ذكره في توجيه القراءات في قوله تعالى: ((وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ)) [1]، إذ يقول: " قوله تعالى: ((وَلَا تَنكِحُوا۟))، قراءة الجمهور بفتح التاء [2]. وقُرِئت في الشَّاذِّ بالضمِّ [3]، كأنَّ المعنى أنَّ المُتزوِّج لها أنكحها من نفسه" [4].

يوجِّه القرطبيُّ القراءتين القرآنيتين توجيها صرفيًّا اشتقاقيًّا دلاليًّا، ذلك أنَّه فرَّق بين القراءتين من حيث اشتقاق كلِّ واحدة منهما، وما يترتَّب عليها من تغيُّرٍ في المعنى، فقراءة الجماعة (تَنكِحُوا) تعني ألا تتزوجوهنَّ[5] أنتم أنفسُكُم، فتكونون فاعلين لفعل الزواج، لذا فهي مُشتقَّة من الفعل

---

(1) سورة البقرة، الآية: 221.

(2) القراءة بفتح التاء قراءة الجماعة. انظر: أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، 2 / 173؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 305.

(3) القراءة بضم التاء قراءة الأعمش. انظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد الهمز في(ت370هـ)، مختصر من شواذِّ القرآن من كتاب البديع، تحقيق: برجستراسر، وآثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة – مصر، د. ط، د.ت، ص20؛ وانظر: أبا حيَّان الأندلسي، المصدر السابق، 2/ 173.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3 / 454.

(5) انظر: الزمخشري، الكشَّاف، 1/ 431.

الماضي (نَكَح)؛ أمَّا قراءة الأعمش (**تُنكِحُواْ**) فاشتقاقها من الفعل (أنْكح) الذي يعني أنَّهم يقومون بفعل التزويج [1]، فكلا الفعلين يدلُّ على المعنى التعدية، إذ دلالتهما على التعدية واحدة.

والأفعال – بوجه عامٍّ – تُؤخذ من بعضها، فالأمر – بدْءًا من آخر ما يُؤخَذ منها – يُؤخَذ من المضارع، والمضارع يُؤخَذ من الماضي، ولكلٍّ من هذه الاشتقاقات قوانين صرفيَّة يجري عليها التحويل من صيغة إلى أخرى، وبيانها مع الفعلين المضارعين في القراءتين القرآنيتين كما يأتي:

القراءة الأولى: ((**تَنكِحُواْ**))، وهي قراءة الجماعة

هذه القراءة مُشتقَّةٌ من الفعل الماضي (نَكَحَ)، فصار التحوّلُ الصرفيُّ العام لهذا الاشتقاق كما يأتي:

نكَحَ ⟵ تَنْكِحُ

فمن حيث تغيُّر حركة عين الكلمة، تتغيَّر حركة العين من الكسر إلى الفتح، إذ إنِّ الفعل الماضي إذا كان من باب (فعَل)، مفتوح العين، يكون مضارعه على (يفعِل) بكسر العين ويأتي بضمِّها [2]، ذلك بحسب سماع الفعل عن العرب .

وأما من حيث التغيَّر في شكل الفعل الماضي من صيغته إلى صيغة الفعل المضارع؛ فإنَّ هذا التغيَّر مرَّ في عدة مراحل:

---

(1) انظر: الزمخشري، الكشَّاف، 1/ 431.

(2) انظر: ابن جني، المنصف، 1/ 185.

الأول: يتمثل في إسقاط حركة الفتحة لتستحيل الحركة إلى سكون [1]، وتمثله المعادلة الصوتيَّة الآتية:

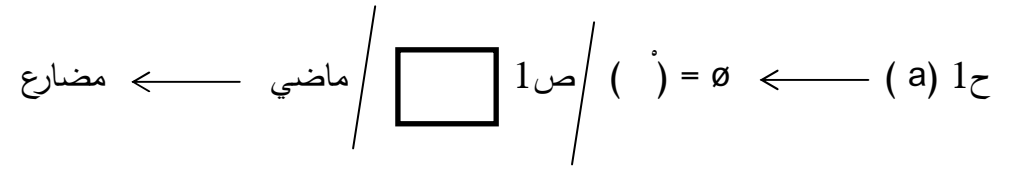

وتحليل هذه المعادلة أنَّ حركة الصامت الأول – فاء الفعل – تتحوَّل إلى صفريَّة أو إلى السكون، في الموقع التي تكون فيه الحركة ممثلة لإحدى مراحل التحوُّل من الماضي إلى المضارع.

الثاني: يتمثَّل في إلصاق حرف المضارعة، وهو من اللواصق[2] السوابق أو السوابق الإلصاقيَّة، بأول الفعل الماضي؛ لتتحوَّل الدلالة الزمنيَّة للفعل من الماضي إلى المضارع، ليكون حرف المضارعة بهذا مورفيمًا مُقيَّدًا يدلُّ على المضارعة، فحرف المضارعة – وهو التاء المفتوحة في قراءة الجماعة – يُعدُّ مورفيمًا، وهو هنا عنصر صوتي[3] يدلُّ على المضارعة؛ ويمكن تمثيل هذا التحوُّل وفق المعادلة الآتية:

(t) + faʕala = tafʕilu

وتحليل المعادلة هو أنَّ الفعل الماضي بإضافة السابقة الإلصاقيَّة علامة المضارعة (التاء) في أوله، يصبح فعلا مضارعًا، وهذه التاء تساوي ضمير المخاطب الجماعي، أو ضمير

---

(1) انظر: النجَّار، أشواق محمد، دلالة اللواصق التصريفيَّة في اللغة العربيَّة، دار دجلة، عمان – الأردن، ط1، 2006 م، ص140.

(2) انظر: تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص 107.

(3) انظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ الغربي، ص 219.

الخطاب مطلقًا [1] (أنتم) ((ت (المضارعة)) = أنتم) [2]، وهذا التحوُّل يُمثِّل محور التحوُّل من صيغة الماضي إلى المضارع.

الثالث: تحوُّل صائت عين الفعل من الفتحة في الماضي إلى الكسرة في المضارع، وهو تحوُّل يواكب التحوُّل الصيغي من الماضي إلى المضارع، إذ إنَّ التحوُّلات الصائتية الثلاثة – الكسرة والفتحة والضمة – التي تحدث في عين الفعل الماضي، يقابلها ستُّ صيغ في المضارع [3]، وهي معروفة [4].

ومما يجدر الاهتمام به في التفريق بين الصيغتين حركة مورفيم المضارعة التي اختلفت من قراءة إلى أخرى، كما مرَّ سابقًا، إذ إنَّ القراءتين إحداهما بتحريك مورفيم المضارعة بالفتحة، والأخرى بتحريكها بالضمَّة، وهذا الاختلاف الصائتي بين صائتي مورفيم المضارعة في كلِّ قراءة من القراءتين ذو دلالة، فالفتحة بحسب القاعدة الصرفيَّة التي تحكم تصويت مورفيم المضارعة تدلُّ على أنَّ الفعل المضارع صيغ من فعل ثلاثي أو مزيد فوق أربعة، فالصائت الفتحة دلالة الصياغة من الثلاثي أو مما كان مكوَّنًا من أكثر من أربعة حروف [5]، والصائت الضمة يدلُّ على الصياغة مما كان أصله في الماضي رباعيًّا [6]، فهما ذوا دلالة على أصل الاشتقاق من الرباعي في

---

(1) انظر: تمَّام حسَّان، العربية معناها ومبناها ، ص 108.

(2) انظر: أشواق النجَّار، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص 139.

(3) انظر: طرَزي، فؤاد حنَّا، الاشتقاق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط1، 2005م، ص205.

(4) انظر: ابن القطّاع الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص 324 وما بعدها؛ وانظر: السيوطي، همع الهوامع؛ 6 / 30 وما بعدها؛ وانظر: فؤاد طرَزي، الاشتقاق، ص 205.

(5) انظر: صلاح، شعبان، تصريف الأفعال في اللغة العربية، د. ط، د. ت، ص20.

(6) انظر: شعبان صلاح، تصريف الأفعال في اللغة العربية، ص20.

الماضي إذا كان حرف المضارعة مضمومًا، ومن الثلاثي ومن فوق الرباعي إذا كان صائت حروف المضارعة مفتوحًا.

والقيمة الوظيفيَّة التي تقوم بها مورفيمات المضارعة متعدِّدة: فهي تدلُّ على الناحية الزمنيَّة في المقام الأول، إذ إنَّ الوظيفة الرئيسة التي تقوم بها هذه المورفيمات أو العلامات تغيير الدلالة الزمنيَّة[1] من المُضِيِّ إلى المضارعة ، فقيمتها الدلاليَّة الأولى زمنيَّة؛ ففي كلتا القراءتين يدلُّ مورفيم المضارعة على الانتقال الزمني للفعل من الزمن الماضي إلى المضارع، فمع أنَّ صيغة الفعل المضارع (يفعل) تدلُّ على المضارعة[2] وعلى الانتقال الزمني، إلا أنَّ محور هذا التحوُّل الصِّيَغيِّ بين صيغة الماضي والمضارع، هو مورفيمات المضارعة، كما اتَّضح سابقًا.

ومن دلالات مورفيم المضارعة الدلالة على نوع الفاعل وتحديد ماهيته فيما إذا كان مخاطبا أو متكلمًا [3]، على نوع الفاعليَّة ما إذا كان للمخاطب أو المتكلم أو للغائب.

المسألة الثانية: التناوب بين صيغتي (تَفعَلُ) و (تُفاعِل)

من المواضع التي وجَّه فيها القرطبيُّ التناوب بين هاتين الصيغتين، ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ((**وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ**))[4]، يقول: " قوله تعالى: ((**تُفَادُوهُمْ**)) [5] كذا قرأ نافعٌ

---

(1) انظر: أشواق النجَّار، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص 141.

(2) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص104 – 105، ص107.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 1 / 13؛ وانظر: نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص230.

(4) سورة البقرة، الآية: 85.

(5) قرأ بالألف وضم التاء نافع وعاصم والكسائي وحمزة.

انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص163؛ وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 104–105.

وعاصمٌ والكسائيُّ. والباقون: ((**تَفْدُوهُمْ**)) [1] من الفداء. والفداء طلب الفدية في الأسير الذي في أيديهم... وَيُقال: فداه وفاداه، إذا أعطى فداءه فأنقذه. وفداه بنفسه وفدَّاه تفدية، إذا قال: جُعِلتُ فداك. وتفادوا: فَدَى بعضُهم بعضًا، والفِدية والفَدَى والفِداء كلُّه بمعنى واحد. وفاديت نفسي: إذا أطلقتها بعد أن دفعْتُ شيئًا، بمعنى فدَيْتُ، ومنه قول العبَّاس للنَّبي، صلى الله عليه وسلَّم: فاديتُ نفسي وفاديت عقيلًا " [2].

ينحو التوجيه الصرفي عند القرطبي في هذا الموضع منحيين: الأول: اشتقاقيٌّ صرفيٌّ، يتمثَّل في التركيز في أصل اشتقاق الفعلين المضارعين من سابقيهما بالزمن الفعلين الماضيين؛ والثاني: دلاليٌّ صرفيٌّ، يتمثّل بالوقوف على الفرق الدلالي بين صيغتي القراءتين القرآنيتين.

أمَّا المنحى الأول – وهو الاشتقاقيُّ الصرفيُّ – فيُركِّز القرطبي فيه في أصل اشتقاق كلٍّ من الفعلين المضارعين من فعليهما الماضيين، وذلك على النحو الآتي:

القراءة الأولى: (**تَفْدُوهُمْ**) وهي قراءة غير نافع وعاصم والكسائي من السبعة

هذه القراءة القرآنية أتت على صيغة (تَفعل) وهذه الصيغة مشتقَّةٌ من صيغة الفعل الماضي (فعل)، ويظهر هذا في الكتابة الصوتية كما يأتي:

fadaa (فدى) ⟵ tafdee (تفدي)

---

(1) قرأ بغير الألف وبفتح التاء أبو كثير وأبو عمرو وابن عامر. انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص163.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2/ 240 –241.

فهذه المعادلة تمثِّل أصل التغير الاشتقاقي في القراءة القرآنية التي قرأها بعض القراء بغير الألف، إذ إنَّ أصل اشتقاقها من الفعل الماضي (فَدَى)، والمضارع الذي تحوَّل عن هذا الفعل الماضي هو (تفدي)، بحسب ما أشار القرطبي.

والمُحدَثون لا ينكرون ما يذهب إليه القرطبي، ولا يردُّونه، لكنَّهم يذهبون في تحليل مثل هذه التحوُّلات مذهب تعميق التحليل، والبحث في كيفيَّات التحوُّلات التي حدثت للفعل حتى تحوَّل من صيغة الماضي إلى صيغة المضارع؛ لذا كان تحليلهم أكثر عمقًا من تحليل الأوائل.

وانطلاقًا من التحوُّل الذي حدث، فإنَّ المحدثين يعدُّون مثل هذا التحوُّل تحوُّلا في صيغ الفعل[1]، وهذه الفكرة قديمة حديثة، إذ إنَّ فكرة المزاوجة بين صيغ الفعل الماضي والمضارع في كتب التراث القديمة وفي كتب المحدثين، فكرة دارجة متكرِّرة، وهذا المزاوجة هي التي رسّخت فكرة اشتقاق الأفعال من بعضها وفق الترتيب الزمني، فجعلوا اشتقاق الصيغ من الناحية الشكليَّة – الصِّيغيَّة – قائمة على فكرة الزمن، فالمضارع مشتقٌّ من الماضي، والأمر – الذي يدلُّ على المستقبل– يُشتَقُ من المضارع؛ وقد ظهر سابقًا كيفيَّة الاشتقاق – بوجه عام – من الماضي إلى المضارع.

ويمكن تمثيل القراءتين القرآنيتين بالكتابة الصوتية كما يأتي:

القراءة الأولى: ((تَفْدُوهُمْ))

tafduuhum

---

(1) انظر: نهر، هادي،الصرف الوافي: دراسات وصفية تطبيقية، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط1، 2010 م، ص285؛ وانظر: رمضان عبد الله، الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة الحديث، ص41، وغيرهما.

القراءة الثانية: ((تُفَادُوهُمْ))

tufaaduuhum

وقد مرَّت قبل أبرز التغيرات التي تحدث للصيغ عند تقلبها.

وقد فرَّق القرطبي بين القراءتين القرآنيتين ((**تُفَادُوهُمْ**)) و((**تَفْدُوهُمْ**)) تفريقا دلاليًّا؛ ذلك بناء على الصيغة، فذهب إلى أن قراءة ((**تُفَادُوهُمْ**))، وهي من الفعل (فادى)، تحمل دلالتين: الأولى: أنَّ المؤمنين يفدي بعضُهم بعضًا، فهو بهذا يشير إلى أنَّ عملية المفاداة عمليَّة تشاركيَّة بين طرفين، وذلك كقولنا: دارس محمدٌ زميلَه، فحدث المدارسة هنا واقع من كلٍّ من الفاعل والمفعول به، فغدا المفعول به في الرتبة النحويَّة أو المجاز، فاعلا حقيقيّا في المعنى لاشتراكه في الحدث؛ وهذ المعنى – أي معنى المشاركة – من المعاني التي تنتج عن صيغة (فاعل)[1]، وهو أشهر معاني هذه الصيغة، فالدلالة الأولى التي ذكرها القرطبي توجيهًا لهذه القراءة هي المشاركة، وهي من معاني صيغة (فاعل) التي أُخِذَ منه الفعل المضارع (تُفادي).

وأمَّا المعنى الآخر الذي ذكره القرطبيُّ توجيها للقراءة نفسِها فهو قوله إنَّ (فادى) بمعنى (فدَى)، وهو يقصد بذلك أنَّ صيغة المزيد تستوي بالدلالة وصيغة المُجرَّد منها، وذلك مثل: وعد وواعد، وجاز وجاوز، وغيرهما؛ وهذا المعنى وإن لم يذكره القرطبيُّ صراحة إلا أنَّ ذكر المثال يغني

---

(1) انظر: ابن جني، المنصف شرح تصريف المازني، 1 / 92- 93؛ وانظر: هادي نهر، الصرف الوافي ص280.

عن التصريح بالمراد والمقال؛ وهذا المعنى أو هذه الدلالة من الدلالات المعروفة لهذه الصيغة[1]، فهو معنى صحيح لا ينكره الدلاليون المحدثون؛ ذلك لسماح اللغة به، واتساع اللغة به.

المسألة الثالثة: التناوب بين صيغتي (تُفعِلُ) و(تُفعِّل)

من المواضع التي تناولها القرطبيُّ في توجيه القراءات المتعلقة بتناوب هاتين الصيغتين، ما ذكره في توجيه قراءات كلمة (فَتُذَكِّرَ) من قوله تعالى: ((أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى))[2]، إذ يقول: " قوله تعالى: ((فَتُذَكِّرَ)) خفَّف الذال والكاف ابنُ كثير وأبو عمرو[3]؛ وعليه فيكون المعنى أنْ تردَّها ذَكَرًا في الشهادة؛ لأنَّ شهادة المرأة نصف شهادة الرجل، فإذا شهدتا صار مجموعهما كشهادة ذَكَر؛ قاله سفيان بن عُيَيْنَة وأبو عمرو بن العلاء. وفيه بُعدٌ؛ إذ لا يحصل بمقابلة الضَّلال الذي معناه النسيان إلا الذِّكْرُ، وهو معنى قراءة الجماعة ((فَتُذَكِّرَ))[4] بالتشديد، أي: تَنبِّهها إذا غفلت ونسيت" [5].

---

(1) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 3 / 454.

(2) سورة البقرة، الآية: 282.

(3) القراءة بالتخفيف قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: ابن مجاهد السبعة في القراءات، ص194، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 149 – 150.

(4) القراءة بالتشديد قراءة باقي السبعة عدا ابن كثير وأبي عمرو. انظر: ابن مجاهد السبعة في القراءات، ص194، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 149 – 150.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4 / 451 – 452.

ينحو القرطبي في توجيه القراءتين القرآنيتين (فَتُذَكِّرَ) و(فَتُذْكِرَ) منحيين: أولهما: صوتيٌّ؛ وقد سبق الكلام عليه في المباحث الصوتية عند الحديث عن التوجيه الصوتي للتضعيف عند القرطبي؛ والآخر: اشتقاقيٌّ ودلالي صرفيٌّ، إذ اعتمد على البحث في دلالة البنى الصرفيَّة لتوجيه القراءتين القرآنيتين توجيها صرفيًّا.

وقد ذكر في توجيهه الدلالي الصرفيِّ رأيين: الأول: ما ذكره سفيان بن عُيَيْنةَ وأبو عمرو ابن العلاء من أنَّ المقصود بقراءة التخفيف – وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو – الصيرورة إلى التذكير، بمعنى أنَّ شهادتي المرأتين إذا اجتمعتا كانتا كشهادة الرجل، فكون المرأة الأولى قد صيَّرت المرأة الثانية شبيهة بالرجل بالشهادة، هو معنى التصيير من الأنوثة إلى الذكورة، وهذا المعنى الصرفيِّ من المعاني المعروفة المعهودة في صيغة الفعل المزيد بالهمزة في أوله (أفعل)[1]؛ لأنّ قراءة التخفيف (فَتُذْكِرَ) مشتقَّة من الفعل (أَذْكَرَ)، وهو فعل رباعي بالزيادة، وهو يأتي – أيضا – بمعنى التعدية [2]؛ لأنَّ الفعل الماضي المجرَّد منه لازمٌ، وقد اكتسب معنى التعدية – إلى جانب الصيرورة – بزيادة الهمزة في أوله.

وأما الرأي الثاني الذي ذكره القرطبي في توجيهه الدلالي الصرفي هو أنَّ الذَّكر أو التذكير يقابله النسيان، وهو ما يتوافق مع قراءة الجماعة (فَتُذَكِّرَ)، إذ إنَّ السياق المقامي يوجب أن يكون المعنى أو أن تكون الدلالة التذكير الذي هو ضدُّ النسيان، وقد ذكر مصدر ماضيه المُجرَّد وهو

---

(1) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 3 / 449.

(2) انظر: المصدر السابق، 3 / 449.

(الذِّكْر) [1]؛ وعلى ذلك فإنَّ المعنى هو المبالغة والتشديد في مسألة التذكير، والتنبيه من الغفلة التي قد تقع فيها النساء، لذا كان التشديد في التذكير.

وهذا التوجيه الدلالي الذي ذكره القرطبي لا ينكره المحدثون؛ لأنَّ الغالب في الزيادة على المباني الزيادة في المعاني، وهي معانٍ تتفق مع السياق القرآني في كلتا القراءتين، فقراءة الجماعة تفيد المبالغة والتعدية معًا، وقراءة ابن كثير وأبي عمرو تفيد مطلق التَّذكُّر والذِّكر.

وقد اعتمد القرطبي في توجيهه الدلالي على الاشتقاق الظني، إن صحَّت التسمية؛ ذلك أنَّ القرطبي يعدُّ المتلقي – ذهنيًّا – عارفًا بالاشتقاق الصرفي، ويعتمد على أنَّ عقليَّة المتلقي تستوعب الاشتقاق دون زيادة في الإيضاح والتبيين، فبنى على هذا الاعتقاد توجيهه الدلالي، فهو يفترض أنَّ المتلقي يعلم أنَّ الفعل المضارع (تُذكِّر) مشتقٌّ من الفعل الماضي (ذكَّر)، والفعل المضارع (تُذكِر) مشتقٌّ من الفعل الماضي المزيد بالهمزة (أذكر)، فوجَّه القراءتين بناء على هذا الافتراض.

وأما على صعيد الاشتقاق، فإنَّ كلا من الفعلين المضارعين (تُذْكِر) و(تُذكِّر) مشتقٌّ من الفعلين الرباعيَّيْن بالزيادة (أذكر) و (ذكَّر) على التوالي، والدليل على هذا الاشتقاق أنَّ كليهما يبدأ بمورفيم المضارعة المضموم (تُ) الذي سبق أن ذُكِر أنَّه دليل الاشتقاق من فعل رباعي، وأكثر ما تظهر هذه الدلالة في التفريق بين الفعلين المضارعين المُشتقَّين من الماضي المُجرَّد (ذكَر) الذي مضارعه (تَذْكُر)، والماضي المزيد بالهمزة (أذكر) الذي مُضارعه (تُذكر)، فبالضم يتميَّز الفعلان من بعضهما.

---

(1) انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، 11 / 377، مادة: ذكر.

كما أنَّ مورفيم المضارعة دلَّ على التأنيث وعلى الغائب، وهي من الدلالات التي يوحي بها مورفيم المضارعة (ت) [1]، إذ الدلالة على الجنس وعلى الخطاب أو الغيبوبة أو التكلُّم، من الدلالات التي يوحي بها مورفيم المضارعة.

وأما التحول النهائي لكلا القراءتين من صيغة الماضي إلى صيغة المضارع، فكما يأتي:

أولا: قراءة الجماعة:

tu/ɗak/ki/ru (تُذَكِّرُ) ⟵ ɗak/ka/ra (ذكَّرَ)

ثانيا: قراءة ابن كثير وأبي عمرو:

tuɗ/ki/ru (تُذْكِرُ) ⟵ ʔaɗ/ka/ra (أذْكَرَ)

وقد مرَّ سابقا تحليل التغيرات التي تحدث في التحوُل من صيغة الماضي إلى المضارع.

المسألة الرابعة: التناوب بين صيغتي(تُفعِّل) و(تُفاعل)

من المواضع التي وجَّه فيها القرطبي مثل هذا النوع من التناوب بين الصيغ، ما ذكره في توجيه قراءات الفعل (يُضاعف) من قوله تعالى: ((**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا**))[2]، إذ يقول: " قوله تعالى: ((**وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا**))، أي: يُكثر

(1) انظر: نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص230.

(2) سورة النساء، الآية: 40.

ثوابها... وقرأ أبو رجاء: ((يُضَعِّفْهَا)) [1]، والباقون: ((يُضَاعِفْهَا))[2]، وهما لغتان، معناهما: التكثير، وقال أبو عبيدة: ((يُضَاعِفْهَا)) معناه: يجعله أضعافًا كثيرة، و((يُضَعِّفْهَا)) بالتشديد: يجعلها ضعفين" [3].

في هذا الموضع ينحو القرطبي في توجيه القراءتين القرآنيتين ((يُضَعِّفْهَا)) و((يُضَاعِفْهَا)) منحيين: الأول: لغويٌّ لهجيٌّ، والآخر: صرفيٌّ دلاليٌّ؛ أما المنحى اللغوي اللهجي فبتوجيهه القراءتين وفق لغة العرب، إذ إنَّه يذكر أنَّ العرب كانوا يستعملون الفعلين الاستعمال نفسه، خاصَّةً أن الصيغتين – من وجهة نظر دلاليَّة – تدلان على معنى التكثير، فلا فرق عندهم بين الصيغتين إلا من حيث الشكل؛ أما صيغة التضعيف فاستعملها من العرب التميميون لميلهم إلى التضعيف بوجه عام، وصيغة المفاعلة أو زيادة الألف بعد فاء الفعل فهي لغة الحجازيين [4] الذين يميلون إلى الخفَّة.

وأما المنحى الصرفيُّ الدلاليُّ، فبالتفريق بين الصيغتين وما يترتب عليهما من دلالة، فذكر أنَّ الصيغتين تدلان على معنى التكثير، وذكر رأيًا آخر – وهو رأي أبي عبيدة – يرى أنَّ ما كان على

---

(1) قراءة التضعيف على صيغة (تُفعِّل) قراءة ابن كثير وابن عامر. انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص203؛ وانظر: أبا علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، 2 / 365 – 366.

(2) قراءة التخفيف على صيغة (تُفاعِل) قراءة السبعة عدا ابن كثير وابن عامر. انظر: ابن زنجلة، المصدر السابق، ص203؛ وانظر: أبا علي الفارسي، المصدر السابق، 2 / 365 – 366.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 6 / 322.

(4) انظر: الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية – مصر، ط1، 1996 م، ص177.

صيغة التفعيل – التضعيف – دلالته العدديَّة اثنان، بمعنى ضعفين فقط، وما كان على المفاعلة – بزيادة الألف – فدلالته العدديَّة الكثرة، بمعنى أنَّه يدلُّ على الكثير لا على الاثنين فقط.

وما ذكر القرطبي هذه الدلالات الصرفيَّة إلا بناء على ما قرَّ في ذهنه من معرفة المتلقي بالتصريف والاشتقاق، وما ينتج مع اختلاف الصيغ الفعليَّة من اختلاف في المعاني والدلالات؛ لذا كان تركيزه على بيان الدلالة الصرفيَّة أكثر من تبيين الاشتقاق؛ لأنَّ المعهود من المتلقي معرفة الاشتقاق الصرفيِّ.

والمحدثون لا ينكرون الدلالات الصرفية التي أشار إليها القرطبي، ولا ينكرون – أيضا – التوجيه اللغويَّ اللهجيَّ؛ لأنَّه من أصول العربيَّة القارَّة المعروفة، فمن المعروف في اللغة أنَّ القبائل العربيَّة كانت تتحدث بلغاتها ولهجاتها، وهذا من خصائصها اللغوية التي تُعرَف بها هذه القبائل، لذا كان التوجيه اللغوي اللهجي مُوفَّقًا، لكنَّه لا يُعدُّ كافيًا في ضوء علم اللغة الحديث الذي يسعى دائما إلى تعميق تحليل الظواهر اللغوية، وبيانها وتفسيرها بربطها بمستويات اللغة جميعها.

وصيغتا القراءتين ((يُضَعَّفْهَا)) و((يُضَاعِفْهَا)) من حيث الاشتقاق مُشْتَقَّتان من صيغتي الفعلين الماضيين (ضعَّفَ) و (ضاعَفَ) على التوالي، وهذا الاشتقاق الزمني لا ينكره المحدثون، إذ إنَّ كثيرا من كتب الصرف الحديث درست قضية اشتقاق الأفعال من بعضها وفق ترتيب زمني كما هي [1]، فهم لا يختلفون مع الأوائل في قضية اشتقاق الأفعال من بعضها، لكنهم يختلفون في طرائق تحليل أطوار التحوُّل الاشتقاقي، ويختلفون في تفسيراتهم لبعض الظواهر التي تمرُّ بها الصيغ في تحولاتها.

---

(1) انظر: هادي نهر، الصرف الوافي: دراسة وصفية تطبيقية، ص285؛ وانظر: فؤاد طرَزي، الاشتقاق، ص205؛ وانظر: الطيب بكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص 181 وما بعدها، وغيرهم.

ويمكن تمثيل التغير الاشتقاقي من الماضي إلى المضارع في صيغتي فعلي القراءتين القرآنيتين كما يأتي:

القراءة الأولى: ((يُضَاعِفْهَا))، وهي قراءة الجماعة:

(ضاعَفَ) ḍααʕafa ⟵ (يُضاعفُ) yuḍααʕifu

هنا يظهر التحوُّل الأخير والنهائي السطحيُّ من صيغة الفعل الماضي وقالبه (فاعل) إلى صيغة الفعل المضارع وقالبه (يُفاعِل)، دون التعليق على التحوُّلات الداخلية التي حدثت أثناء التحوُّل وسبق التعليق عليها سابقًا.

القراءة الثانية: ((يُضَعِّفْهَا))، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر

(ضعَّفَ) ḍαʕʕafa ⟵ (يُضعِّفُ) yuḍαʕʕifu

وهنا – أيضًا – تظهر الصيغة النهائية من صيغ الفعل المضارع (يُفعِّلُ) المُشتَقِّ من صيغة الفعل الماضي المزيد بالتضعيف (فعَّل).

ويمكن القول إنَّ ما حدث من اشتقاقٍ للفعل المضارع من ماضيه يعدُّ تغيُّرا على مستوى القالب أو الصيغة، بمعنى أنَّ أغلب الأفعال المماثلة لهذه القوالب والصيغ، تطرأ عليها التغيرات والتحولات نفسها التي تطرأ على هذه القوالب والصيغ؛ وقد سبق قبل الكلام على مورفيمات المضارعة ودلالاتها مقترنا بالكلام على التغيرات التي أصابت الصيغة.

وقد ذكر القرطبي – فيما يخصُّ الدلالة – أنَّ الفعلين يدلان على التكثير، وهذا المعنى من المعاني التي يدلُّ عليها كلٌّ من صيغتي (فعَّل) و(فاعل) [1]، فكلتا الصيغتين تدلُّ على معنى المبالغة والتكثير، فهما في المعنى – في هاتين القراءتين – سواء.

وهذا الذي ذهب إليه أبو عُبيْدة لا دليلَ لغويًّا يسنده ويرجِّحه، خاصَّةً أنَّ هذا الفعل – دون أن يكون مزيدا – يدل على الزيادة على الشيء بمثله، يقول صاحب اللسان: " وضِعف الشيء:

المطلب الثالث: القراءات المتعلقة بتناوب صيغ فعل الأمر

من الأفعال التي تناولها القرطبي بالتوجيه – فيما يخصُّ تناوبها معًا – أفعال الأمر، فقد وجَّه القرطبي القراءات القرآنية التي مثَّلت مثل هذا التناوب بين أفعال الأمر في موضعين اثنين من عيِّنة الدراسة، يأتي ذكرهما في المسألتين الآتيتين.

المسألة الأولى: التناوب بين صيغتي الأمر (أفعِلْ)

من المواضع التي وجَّه فيها القرطبيُّ مثل هذا النوع من التناوب، ما ذكره في توجيه قراءات كلمة (انظُر) من قوله تعالى: ((**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقُولُواْ رَاعِنَا وَقُولُواْ انظُرْنَا وَاسْمَعُواْ وَلِلكَافِرِينَ عَذَابٌ**

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 4 / 64؛ وانظر: السُّليم، فريد بن عبد العزيز الزامل، الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، القصيم – المملكة العربية السعودية، ط1، 2007 م، ص119 و ص 142 – 144؛ وانظر: الضامن، حاتم صالح، الصرف، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، مطبعة البيان التجارية، دبي – الإمارات العربية المتحدة، ودار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل – العراق، د. ط، 1996 م، ص54 – 55 .

أَلِيم))[1]، إذ يقول: " وقوله تعالى: ((**وَقُولُواْ انظُرْنَا**))، أُمِروا أن يخاطبوه – صلى الله عليه وسلَّمَ – بالإجلال، والمعنى: أقبِلْ علينا، وانظُرْ إلينا، فحذف حرف التعدية، كما قال:

ظاهراتُ الجَمالِ والحُسْنِ ينْظُرْ نَ كما ينظُرُ الأراكَ الظِّباءُ [2]

أي: إلى الأراك. وقال مجاهد: المعنى: فهِّمنا وبيِّنْ لنا. وقيل: المعنى: انتظرنا وتأنَّ بنا؛ قال:

فإنَّكما إن تنظُراني ساعةً من الدَّهْرِ يَنْفَعْني لدى أمِّ جُندِبِ [3]

والظاهر استدعاء نظر العين المُقترِن بتدبُّر الحال، وهذا هو معنى ((**رَاعِنَا**))، فبُدِّلت اللفظة للمؤمنين، وزال تعلُّق اليهود. وقرأ الأعمش وغيرُه: ((**أَنْظِرْنَا**)) [4] بقطع الألف وكسر الظاء، بمعنى: أخِّرْنا، وأمهلنا حتى نفهم عنك، ونتلقَّى منك؛ قال الشاعر:

أبا هِنْدٍ فلا تعجَلْ علينَا وَأَنْظِرْنَا نُخَبِّرْكَ اليَقِينَا[5] " [6].

---

(1) سورة البقرة، الآية: 104.

(2) البيت لعُبَيْدِ الله بن قيس الرقيات. انظر: ديوانه، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت– لبنان، د. ط، د. ت، ص88.

(3) البيت لامرئ القيس. انظر: الكندي، امرأ القيس بن حجر بن الحارث (ت 80 ق.هـ)، ديوانه، ضبطه وصحَّحه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط5، 2004 م.

(4) القراءة بالقطع (**أَنْظِرْنَا**) قراءة الأعمش قرأ بها وحدَه، وقراءة الوصل (**انْظُرْنا**) قراءة جمهور القرَّاء.

انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 1 / 509؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 169.

(5) البيت لعمرو بن كلثوم، وهو بيت من معلَّقته. انظر: الزَّوْزَنيَّ، القاضي أبا عبد الله الحسين أحمد ابن الحسين (ت 486 هـ)، شرح المُعلَّقات العشر، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، 1983 م، ص206.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2 / 298.

في هذا الموضع يوجَّه القرطبيُّ قراءتين قرآنيتين جاءتا على صيغة الأمر، فالأولى: وهي قراءة جمهور القرَّاء، ((**انْظُرْنَا**)) جاءت على صيغة الأمر (افعُلْ)، والثانية: وهي قراءة الأعمش وحده من القُرّاء ((**أَنْظِرْنَا**)) التي جاءت على صيغة الأمر (أفْعِلْ)، وهما قراءتان تناوب فيهما فعلا أمرٍ، أدَّت كلُّ واحدة منهما دلالةً خاصَّة بالصيغة التي جاءت عليها.

وقد وجَّه القرطبيُّ هاتين القراءتين توجيها دلاليًّا صرفيًّا، تناول فيه التوجيه الاشتقاقي للقراءتين، بما فيه من إشارة إلى اشتقاقهما؛ وتَنَاوَلَ التوجيه الدلالي، وفيه كلام على الفرق الدلالي الذي حدث نتيجة لاختلاف بين صيغتي فعل الأمر.

أما توجيه الدلالة الصرفيَّة فبناء على اشتقاق كلٍّ من الفعلين، فالدلالة المترتِّبة على صيغة فعل الأمر التي جاءت عليه قراءة الجمهور ((**انْظُرْنَا**)) هي النَّظر إلى الشيء، وهو ما أمر النبي – صلى الله عليه وسلم – أن يفعله مع صحبه؛ وأما القراءة الأخرى – وهي قراءة الأعمش –مُشتقَّة من الفعل المزيد بالهمزة في أوله (أَنْظَرَ) الذي على صيغة (أَفْعَلَ)، والدلالة التي رافقته هي التأخير والإمهال، فهي هنا قطعيَّة الدلالة، بمعنى لا تحتمل غير هذه الدلالة.

وهاتان القراءتان قد اختلفتا من حيث الاشتقاق، فأصل اشتقاق قراءة الجمهور الفعل الماضي (نَظَرَ)، وهو فعلٌ يُشتقُّ منه الفعل المضارع (يَنْظرُ)، وأصل اشتقاق قراءة الأعمش الفعل الماضي (أنظر)، وهو فعلٌ يُشتَقُّ منه الفعل المضارع (يُنْظِر)، وكلا فعلي الأمر الذين جاءت بهما القراءتان مُشتَقَّان من فعليهما المضارعين، لما هو معروف في الصرف أنَّ الاشتقاق زَمَنيٌّ في

الأفعال، بمعنى أنَّ المضارع يُشتَقُّ من سابقه في الزمن، وهو الماضي، والأمر يُشتَقُّ من سابقه في الزمن وهو المضارع [1].

ويمكن تمثيل الرحلة الاشتقاقية الزمانية لكلٍّ من القراءتين صوتيًّا كما يأتي:

القراءة الأولى: قراءة جمهور القراء: ((**انْظُرْنَا**))

إذ اشتُقَّت هذه القراءة من الفعل المضارع، وذلك كما يأتي:

ʔun/đur (انْظُرْ) ⟵ yun/đi/ru(يُنظِرُ)

وقد مرَّت صيغة الأمر بمراحل صوتية وصرفيَّة حتى استوت على ما هي عليه، وذلك كما يأتي:

أولا: إسقاط مورفيم المضارعة

إذ إنَّ اشتقاق صيغة الأمر تكون من صيغة المضارع، وهذا الإسقاط عبَّر عنه الأوائل بالحذف[2]، وهو مصطلح مساوٍ لمصطلح الإسقاط، وهو ما تبيِّن حقيقتَه الكتابةُ الصوتيَّةُ، وذلك كما يأتي:

n/đur (نْظُرْ) ⟵ yan/đu/ru(يَنظُرُ)

ويظهر بالمعادلة الآتية:

---

(1) انظر: الطيب البكوش،التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص185؛ وانظر: هادي نهر، الصرف الوافي دراسة وصفية تطبيقية، ص285.

(2) انظر: الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 2 / 260.

(y) ⟵ ø ⟵ ماضٍ ⟵ مضارع

بمعنى أنَّ مورفيم المضارعة يسقط عند التحويل من صيغة الفعل الماضي إلى صيغة الفعل المضارع.

ثانيًا: تعويض همزة الوصل

وهذا التعويض يؤتى به بغية المخالفة، بمعنى أنَّ العربيَّة لا تُجوِّز البدء بالساكن، وحتى تتم المخالفة بين الساكن وابتداء الكلمة يؤتى بهمزة الوصل لكسر ممنوع في العربيَّة، إذ لا يُتَوَصَّلُ إلى نطق الساكن بداية صيغة الأمر المُتولِّدة عن المضارع إلا بهمزة الوصل؛ يقول ابن مالك: " فإن سُكِّن لفظًا تالي حرفِ المضارعة ولم يكن ماضيه (أفعل)، حُذِف حرف المضارعة وجُعِلَ موضعَه همزةُ وصل [1]، فالفعل الذي يخلِّف حذف مورفيم المضارعة فيه البدء بالساكن، يعوَّض أولَه بها بدل مورفيم المضارعة؛ فهمزة الوصل ذات قيمة وظيفية، إذ إنَّها تقوم بوظيفتين: الأولى: التعويض عن حذف مورفيم المضارعة، والثانية: تمكين النطق بالساكن الذي خلَّفه حذف مورفيم المضارعة.

ويمكن تمثيل هذا التغيُّر بالكتابة الصوتيَّة كما يأتي:

(نْظُرُ)n/ɖu/ru ⟵ (انْظُرْ) ʔin/ɖur

ثالثا: ضم صائت همزة الوصل

في هذا الطور من أطوار التغيُّر الصِّيغي، تُضمُّ همزة الوصل؛ ذلك أنَّها تتبع صائت المقطع القبل الآخر في الكلمة، لا العكس، إذ إن الصامت في المقطع قبل الأخير من الكلمة – وهو هنا

(1) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 3 / 463؛ وانظر نحوه: السيوطي، الأشباه والنظائر: 3 / 309.

(ɗ) – أصل، وكذا حركته، فمن باب أولى أن يتأثر بصائته صائت همزة الوصل المُقحَمة؛ فهو إذن من باب المماثلة الرجعيَّة التي يؤثر فيها اللاحق بالسابق.

وهذا الضم ليس مطَّردًا في همزة الوصل، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبدًا، إلا أنْ يكون الحرف الثالث مضمومًا فتضمُّها. وذلك قولك: اقتُل، واستُضعِف، واحتُقِر، واحرُنجِم. وذلك أنَّك قرَّبت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمَّة، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد..." [1]، فالأشيع الأغلب – بحسب الفعل – الكسر إلا إن كان ثالث الحروف مضموما فتُضمُّ الهمزة مماثلة لصائت الثالث في الكلمة، فضمُّ همزة الوصل تابعٌ لضم ما كان أصلا في الفعل.

ويمكن أن يُمثَّل هذا التغيُّر بالكتابة الصوتيَّة:

ʔunɗur ⟵ ʔinɗur (انْظُرْ)

رابعًا: تغيُّر حركة الحرف الأخير

هذه الحركة والتغيُّرات التي تطرأ عليها، يُعنى بها المستوى النحويُّ، إذ من المعلوم في قواعد العربيَّة أنَّ المضارع في الأصل مرفوع، وتعتوره تغيُّرات بسب دخول النواصب والجوازم عليه؛ ولمَّا كان الأمر صيغة مُولَّدة عنه، مُتفرِّعةً منه، أخذ بعض خصائصه الإعرابية، والقاعدة الإعرابية في الأمر أنَّه يُبنى على ما يُجزم به مضارعُه [2]، لذا لمَّا كان المضارع منه مجزومًا علامة جزمه السكون بُني الأمر منه على السكون، هذا بالإضافة إلى أنَّ المضارع في القراءة القرآنية الكريمة–

(1) سيبويه، الكتاب، 4 / 146.

(2) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل، 2 / 46.

التي هي مدار البحث – مبنيٌّ على السكون؛ لاتصاله بضمير المتكلمين (نا) أو المورفيم الدال على الجماعة المتكلمين.

القراءة الثانية: قراءة الأعمش: ((**أَنْظِرْنَا**))

اشتُقَّت هذه القراءة من الفعل المضارع (يُنظِرُ) كما يأتي:

(يُنْظِرُ) yunđir ⟵——— (انْظُرْ) ʔunđur

في هذا التمثيل الكتابيِّ الصوتيِّ تظهر المرحلة الأخيرة أو السطحيَّة من التحوُّل الذي مرَّت بها صيغة فعل الأمر في رحلتها الاشتقاقيَّة الزمانية، من صيغة المضارع إلى صيغة الأمر.

وفيما يأتي بيان لأطوار التغير الصِّيَغِيِّ من صيغة الفعل المضارع إلى صيغة فعل الأمر بشيء من التفصيل كما يأتي:

أولا: إسقاط مورفيم المضارعة

وقد سبق الكلام على هذا الإسقاط عند الكلام على قراءة الجماعة؛ ويمكن تمثيل هذا التحوُّل بالقاعدة الآتية:

(y)⟵——— ø / ماضٍ ⟵——— مضارع

وهذه المعادلة تعني إسقاط مورفيم المضارعة عند التحوُّل من صيغة الفعل المضارع إلى صيغة فعل الأمر.

ويُمكِن أن يُمثَّل هذا في الكتابة الصوتيَّة كما يأتي:

(يُنظِرُ) yunđiru ⟵——— (نْظِرُ) nđiuru

ثانيًا: تعويض همزة القطع بدل مورفيم المضارعة أو زيادتها

وهذا – أيضًا – من ضرورات التحوُّل الصيغي من المضارع إلى الأمر في تحوُّلات بعض صيغ الأفعال المضارعة ، إذ إنَّ همزة القطع تُزاد أول فعل الأمر في الفعل المضارع المصوغ من الرباعي المبدوء بها من صيغة (أَفْعَلَ) [1]، أي من صيغة الرباعي المزيد بهمزة في أوله، يقول صاحب شرح الإيضاح: " ثمَّ أورد اعتراضًا – يقصد الزمخشري – من الرباعيِّ بالهمزة، ومضمونه أنَّه إذا حُذِف حرف المضارعة وبعده ساكن وجب الإتيان بهمزة الوصل، وهذا كذلك وهمزته قطع"[2]؛ فعادت الهمزة التي كانت أول صيغة الماضي في اشتقاق الأمر، رغم أنَّها حُذِفت في اشتقاق صيغة المضارع للخفَّة.

ويمكن تمثيل هذا التغير بالكتابة الصوتية، كما يأتي:

(نْظِرُ) nðiuru ⟵ (أَنْظِرُ)ʔanðiuru

وقد رافق زيادة الهمزة زيادة صائتها – الفتحة – معها، فهي زيادة مقطع كامل (ʔa)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يُتوصَّل إلى النطق بالهمزة وصوت النون الساكن إلا بوجود هذا الصائت، وعدم زيادة هذا الصائت ينتج مقطعًا ممنوعًا، وهو أن تبدأ الكلمة بصائتين، وهو ما لا يوجد في النظام المقطعي العربي[3]؛ فالصائت ضروري؛ لأنه مرافق لهمزة القطع لا تُنطَق إلا به، وللتخلص من مقطع لا تُتيحه العربيَّة، إذ لا يمكن أن يُنطق بصامتين متتابعين بداية الكلام.

---

(1) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل، 2 / 47، وانظر: محمد عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، ص 186.

(2) انظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، 2 / 47.

(3) انظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 101.

المسألة الثانية: التناوب بين صيغتي الأمر (افعَلْ) و(فاعِلْ)

ومن ذلك ما ذكره في توجيه القراءات في قوله تعالى: ((**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُون**)) [1]، يقول: "وقرأ أبو بكر عن عاصم وحمزة: ((**فَآذِنُوا**)) [2] على معنى: فآذنوا غيرَكم، فحذف المفعول. وقرأ الباقون: ((**فَأْذَنُواْ**)) [3]، أي: كونوا على إذْنٍ؛ من قولك: إنِّي على علم؛ حكاه أبو عُبَيْد عن الأصمعي. وحكى أهل اللغة أنَّه يُقال: أذِنْتُ به إذْنًا، أي: علمت به. وقال ابن عبَّاس وغيره من المفسرين: معنى ((**فَأْذَنُواْ**)): فاستيقنوا الحرب من الله تعالى، وهو بمعنى الإذْن. ورجَّح أبو علي وغيره قراءة المدِّ، قال: لأنَّهم إذا أُمِروا بإعلام غيرهم ممَّن لم ينتهِ عن ذلك، علِموا هم لا محالة. قال: ففي إعلامِهم علمُهم، وليس في علمِهم إعلامُهم غيرهم. ورجَّح الطبريُّ قراءة القصر؛ لأنَّها تختصُّ بهم. وإنما أُمِروا على قراءة المدِّ بإعلام غيرهم"[4].

في هذا الموضع يوجِّه القرطبي القراءتين القرآنيتين بغير ما توجيه، إذ وجَّههما توجيها لغويًّا صرفيًّا نحويًّا دلاليًّا، كلُّ ذلك بناه على ما بُنِيَتْ عليه القراءتان من صيغ، إذ إنَّ كلا من القراءتين

---

(1) سورة البقرة، الآية: 279.

(2) قراءة المدَّ أو صيغة (فاعل) التي عليها قراءة (**فَآذِنُوا**) قرأ بها حمزة وأبو بكر عن عاصم. انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص148.

(3) قراءة القصر أو صيغة (فعِل) التي عليها قراءة (**فَأْذَنُواْ**) قراءة السبعة عدا حمزة وأبي بكر عن عاصم. انظر: ابن زنجلة، المصدر السابق، ص 148 – 149.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4 / 414.

– قراءة جمهور القُرَّاء وقراءة حمزة وعاصم في رواية أبي بكر – حَمَلَتْ مجموعة من الإشارات اللغوية والصرفية والنحويَّة والدلاليَّة.

والمهمُّ هنا التركيز في كلٍّ من التوجيه الصرفيِّ والدلاليِّ؛ أمَّا التوجيه الصرفيُّ والدلاليُّ فقد أشار القرطبيُّ فيه إلى الفروقات بين القراءتين على أنهما صيغتان مختلفتان تحمل كلٌّ واحدة منهما مدلولاتٍ صرفيَّةً خاصَّةً، فقراءة الجمهور وهي ((**فَأْذَنُوا**)) مصوغة من الفعل الثلاثي – في الأصل – (أذِن)، وهي تحمل من حيث الدلالة اللغوية والصرفيَّة معنى العلم بالشيء، ومعناها: كونوا على إذن – بمعنى علم – بأنكم مُحارَبون من الله – عزَّ وجلَّ – إذا تعاملتم بالربا؛ لأنَّ معنى (أذن) في أصل اللغة علم [1] وبما توحي به صيغة الفعل المجرّد (فعِل) التي تدلُّ على العلل والأسقام وما يُضادها من الفرح والسرور[2]، وللدلالة على حالة من الحالات كالظمأ والرَّهَب، وعلى الملكات كالفهم والعلم [3]، فالعلم بالشيء من الملكات الخاصة، فهذا الوزن يدلُّ على الأمور الذهنية والنفسية، ومنها – كما سبق – الفرح والحزن والعلم والرهب وغيرها.

وأما القراءة الأخرى – قراءة حمزة وعاصم – فتختلف في دلالتها الصَّرفيَّة عن قراءة الجمهور، إذ إنَّ الدلالة التي جاءت بها قراءة حمزة وعاصم ((**فَآذِنُوا**)) هي التعدية، وهذا ما جعل القرطبيَّ يربط توجيه القراءتين بالجوانب الصرفية والنحوية والدلاليَّة؛ ومعنى التعدية قد صرَّح به القرطبي عند توجيه القراءةَ القرآنيةَ من حيث الدلالة الصرفيَّة، فرأى أنَّ معنى قراءة المد – أو إشباع الحركة

---

(1) انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، 34 / 161 / مادة: أذن.

(2) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 3 / 438 – 439؛ وانظر: محمد الريحاني، اتجاهات التحليل الزمني، ص22.

(3) انظر: محمود عكاشة، البناء الصرفي في الخطاب المعاصر، ص26.

– هو الإعلام، فهو من الفعل (أعلم) الذي مصدره (إعلام) الذي يدل على التعدية، فهو يرى أنَّ قراءة ((**فَآذِنُوا**))، معناها: فأعلموا غيركم بحرب الله – عزَّ وجلَّ – لآكِلِ الرِّبَا.

والقراءتان القرآنيتان مصوغتان على شكل الأمر، وهذا يعني أنَّهما مُشتقَّتان من صيغتين مضارعتين، وذلك على النحو الآتي:

القراءة الأولى: ((**فَأْذَنُوا**))، وهي قراءة الجمهور

أشار القرطبي في توجيه هذه القراءة إلى اشتقاقها إشارة ماديَّة وأخرى ضمنيَّة، أمَّا الماديَّة المحسوسة فذكره أنَّها من (أَذِنَ)، إذا أخذنا بعين الاعتبار تركيزه في الدلالة الصرفيَّة وعلى ما قرَّ في ذهنه من معرفة القارئ بقواعد الصرف التي من قواعدها أنَّ الأمر يُشتقُّ من المضارع؛ فهمُّه الأوحد هو التفريق بين دلالتي الصيغتين، مع أنَّه أنَّ أصل اشتقاق القراءة هو الماضي المجرَّد (أذن)؛ وأما الضمنيَّة فمن خلال الدلالة الناتجة عن الاشتقاق، إذ إنَّ الزيادة في المبنى يلحقها زيادة في المعنى، وهذا المعنى هو الإشارة الضمنية إلى الاشتقاق.

وقد مرَّت هذه القراءة بعدة تغيرات صوتيَّة وصرفيَّة خلال رحلتها الاشتقاقية من صيغة المضارع إلى صيغة الماضي، مرَّ ذكر أشباهها في التحليل سابقا؛ لذا يُكتفى هنا بذكر التمثيل الصوتي الكتابي لكل منهما:

القراءة الأولى: (ائْذنُوا)

(يَأْذَنُوا) ya?/đa/nuu ⟵ (ائْذنوا)?i?/đanuu

القراءة الثانية: ((**فَآذِنُوا**))، وهي قراءة حمزة وعاصم في رواية أبي بكر

(يُآذِنُوا) yu?aađinuu ⟵ (آذِنُوا) ?aađinuu

وتُعدُّ صيغة المضارع بالنسبة إلى صيغة الأمر صيغة أصلا، وصيغة الأمر تُعدُّ صيغة متولِّدة أو متحوِّلة منها، فصيغة المضارع صيغة توليدية لصيغة الأمر، وصيغة الأمر متحوِّلة عنها.

المطلب الرابع: التناوب بين صيغ المبني للمعلوم والمبني للمجهول

هذا المطلب يُعنى بتوجيه القرطبي للقراءات التي تتناوب فيها الأفعال المبنية للفاعل – على حدِّ تعبير الأوائل – أو المبنية للمعلوم، والأفعال المبنية للمفعول – في اصطلاح الأوائل أيضًا – أو المبنية للمجهول، وبيان الفروقات الصرفيَّة والدلاليَّة التي تنتج عن الاختلاف بينها، وسيكون الكلام على هذا التوجيه من وجهة نظر زمانيَّة، أي من حيث المضيُّ والمضارعة.

المسألة الأولى: التناوب بين صيغتي المبني للمعلوم والمبني للمجهول الماضيتين

من المواضع التي وجَّه فيها القرطبي التناوب بين صيغتي المبني للمعلوم والمبني للمجهول، ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ((**لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا**))[1]، إذ يقول: " قوله تعالى: ((**لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ**)) وتمَّ الكلام، ثم قال جلَّ وعزَّ: ((**إِلاَّ مَن ظُلِمَ**)) استثناء ليس من الأول في موضع نصب؛ لكن من ظُلِم فله أن يقول: ظلمني فلان. ويجوز أن يكون في موضع رفع، ويكون التقدير: لا يحبُّ الله أن يجهر أحدٌ بالسوء إلا من ظُلِم. وقراءة الجمهور ((**ظُلِمَ**))[2] بضم الظاء وكسر اللام ويجوز إسكانها. ومن قرأ:

---

(1) سورة النساء، الآية: 148.

(2) القراءة بصيغة البناء للمفعول أو للمعلوم قراءة جمهور القرَّاء. انظر: أبا حيَّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 3 / 398.

((ظَلَمَ)) [1] بفتح الظاء وفتح اللام... فلا يجوز له أن يُسكِّن اللام لخفَّة الفتحة. فعلى القراءة الأولى قالت طائفة: لا يحبُّ الله أن يجهر أحدٌ بالسوء من القول إلا من ظُلِم، فلا يُكرَه له الجهر به. ثمَّ اختلفوا في كيفية الجهر بالسوء، وما المباح من ذلك... فأمَّا من قرأ: ((ظَلَمَ)) بالفتح في الظاء واللام... فالمعنى: إلا من ظَلَمَ في فعل أو قول فاجهروا له بالسوء من القول؛ في معنى النهي عن فعله والتوبيخ له والردِّ عليه، المعنى: لا يحب الله أن يُقال لمن تاب من النفاق: ألستَ مُنافِقًا؟ إلا من ظَلَم، أي: أقام على النفاق... وقال قوم: معنى الكلام: لا يحبُّ الله أن يجهر أحدٌ بالسوء من القول، ثمَّ استثنى استثناءً مُنقطِعًا: أي: لكن من ظَلَم فإنَّه يجهر بالسوء ظلمًا وعدوانًا وهو ظالم في ذلك. قلت: وهذا شأن كثير من الظلمة ودأبُهم، فإنهم مع ظلمهم يستطيلون بألسنتهم، وينالون من عِرْضِ مظلومِيهم ما حُرِّم منهم " [2] .

في هذا الموضع يركِّز القرطبي توجيهه في الدلالة الصرفيَّة، على اعتبار أنَّ صيغتي المبني للمعلوم والمبني للمجهول معروفتان للقارئ، لذا يكتفي بتوصيف حركات – أو صوائت – كلٍّ من الصيغتين، إشارة إلى الاشتقاق دون تصريح أو تبيين.

وعلى صعيد كلامه على الدلالة الصرفيَّة لكلٍّ من القراءتين، فقراءة الجمهور((ظُلِمَ)) توحي عنده بأنَّ من وقع عليه الظُّلم – بحسب قوله – مستثنى من عدم الجهر بالقول، وذلك الجهر

---

(1) القراءة بصغية المبني للفاعل أو للمعلوم قراءة ابن عباس وابن عمر وابن جبير وعطاء بن السائب والضحَّاك ابن مزاحم وزيد بن أسلم وابن أبي إسحاق ومسلم بن يسار وعبد الأعلى بن عبد الله بن مسلم بن يسار والحسن وابن المُسيَّب وقتادة أبي رجاء. انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 3 / 398؛ وانظر: ابن جني، المحتسب، 1 / 203.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 7 / 199 – 203.

بالقول قوله: ظلمني فلان، يجهر بظلم الظالم له تنبيها للناس على ظلمه، أو الدعاء على الظالم بسبب ظلمه، فلا يكون هذا القول عندها سوءا.

وكذا على القراءة الأخرى ((**ظَلَمَ**)) فإنَّ الظالم يُستثنى – أيضًا – من كراهة الجهر بالسوء من القول، فمن ظَلَم لا يُكرَه له أن يجهر به؛ لأنَّ من يفعلُ هذا الفعلَ الذي حرَّمه الله –عزَّ وجلَّ – على نفسه، وحرَّمه على عباده وجعله بينهم مُحرَّمًا، مَنْ يفعل هذا الفعل فلا بأس أن يجهر به؛ لأنَّ الجهر بالقبيح من ديدن الظلمة والمجرمين والعاصين.

وأما الإشارات الاشتقاقية للقراءتين فتتمثل فيما يكون من القرطبي من توجيه دلاليٍّ، فقوله في التوجيه الدلالي للقراءة الأولى: إنَّ من ظُلِم يجوز له أن يقول ظلمني فلان، إشارة منه إلى أنَّ الفعل مبنيٌّ للمجهول، وقوله في التوجيه الدلالي في القراءة الثانية: إنَّ من ظَلَم فله أن يجهر بالسوء؛ لأنَّه مُعتدٍ ظالم، ففيه إشارة إلى أنَّ الفعل مبنيٌّ للمعلوم؛ وأما الإشارات الاشتقاقيَّة الأخرى، فإشارت ماديَّة صائتية تتثمل في ذكر ضبط كلٍّ من الصيغتين، إذ إنَّه ضبط القراءة الأولى – قراءة الجمهور – بضم الظاء وكسر اللام، دلالة على المبني للمجهول، وضبط القراءة الأخرى قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما بفتح الظاء واللام جميعًا، وفيه دلالة على أنَّ المقصود أنَّ

وهذا الذي ذكره القرطبيُّ في توجيه القراءتين يحتاج – من حيث معرفة الاشتقاق – إلى مزيد من التحليل الصرفي، فالقارئ بحاجة إلى معرفة اشتقاق كلِّ صيغة من صيغتي القراءتين، ودراسة التغيرات التي حدثت لصيغة البناء للمعلوم حتى تحوَّلت إلى صيغة البناء المجهول.

ويمكن معرفة التحوُّلات التي حدثت للقراءتين بالكتابة الصوتيَّة، وتمثيل القراءتين القرآنيتين كما يأتي:

đulima (ظُلِمَ) ⟵ đɑlama (ظَلَمَ)

إذ تمثِّل الكتابة الصوتيَّة الممثِّلة لكلتا الصيغتين الرحلة الاشتقاقيَّة لتحوُّل الصيغة من المعلوم إلى المجهول، والبنيتين السطحيَّتين لكلٍّ منهما، دون تفصيل.

وفيما يأتي بيان أهم التغيرات التي حدثت لصيغة قراءة الجمهور – التي تمثِّل البناء للمعلوم– حتى انتهت إلى صورتها النهائية فصارت مبنية للمجهول:

أولا: تغيُّر صائت فاء الفعل من الفتح إلى الضم

إذ من ضرورات التحوُّل الصِّيغِيِّ من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول في الفعل الماضي ضمُّ فاء الفعل، وذلك كما يأتي:

đulama (ظُلَمَ) ⟵ đαlama (ظَلَمَ)

أو بشكل أدق:

đu (ظُ) ⟵ đα (ظَ)

إذ إنَّ التغيُّر الأول الذي حدث صائتي، بمعنى أنَّ فاء الفعل تغيَّر صائتها من الفتح إلى الضم، وهذا من خطوات تغيير صيغة الفعل المبني للمعلوم إلى المجهول، أنْ يُضَمَّ أولُه [1]، فهذا التغيُّر الصائتي من مستلزمات تحويل الصيغة.

ثانيًا: تحويل صائت ما قبل الآخر من الفتح إلى الكسر

وهذا التحوُّل – أيضًا – صائتي، إذ إنَّ حركة ما قبل الآخر تتحوَّل من الفتح إلى الكسر، إذ إنَّ من متطلبات التحوُّل من صيغة البناء للمعلوم إلى صيغة البناء للمجهول أن يتغير صائت مـا

(1) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2 / 113؛ وانظر: هادي نهر، الصرف الوافي، ص291.

قبل الآخر إلى الكسر؛ ويمكن تمثيل هذا التغير الصائتي بالكتابة الصوتية كما يأتي:

đu/li/ma (ظُلِمَ) ⟵ đu/la/ma (ظُلَمَ)

أو بشكل أدق:

li(لِ) ⟵ la (لَ)

وبهذا يتم التحوُّل من صيغة الفعل المبني للمجهول من صيغة الفعل الماضي، إلى صيغة المبني للمجهول من صيغة الزمن نفسه.

والظاهر من خلال التحوُّلات السابقة أنَّ التحوُّل من صيغة البناء للمعلوم إلى المجهول من صيغة الفعل الماضي صائتي خالص، حتى إننا لا نستطيع التمييز بين الصيغتين – المبنية للمعلوم ومُقابلتِها – إلا بالصوائت [1]، إذ إنَّ محور التحوُّل الصيغي يقوم على تغيُّرُ الصوائت.

وقد تحوَّل صائت الفتحة إلى الكسر؛ للتماثل، بمعنى أنَّ التحوُّل الصائتي الثاني – وهو التحوُّل إلى الكسر – اعتمد على التحوُّل الصائتي الأول، وهو التحوُّل إلى الضم، ولمَّا كان الأول صائتًا ضيِّقًا [2] ماثله الثاني الفتحة الواسعة، فتحوَّل إلى الكسرة الصائت الضيِّق[3]؛ لتسهيل النطق، لئلا ننتقل من ضيق إلى واسع، لما في ذلك من صعوبة في النطق.

وهذا التغيُّر الصائتي الذي عليه مدار التحوُّل الصيغي من المعلوم إلى المجهول دلاليٌّ أيضا، بمعنى أنَّ صائت التحوُّل مورفيم مقيَّدٌ؛ ذلك أنَّه لا يستغني عن الصامت الذي يحمله، لأن

---

(1) انظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص200.

(2) انظر: سمير استيتية، الأصوات اللغوية، ص 219.

(3) انظر: سمير استيتية، المرجع السابق، ص 217.

الصوامت هي التي تحمل الصوائت دائما، فلا غنى لها عنها؛ ثم إن هذا التحوُّل الصائتي هو الذي جلب معنى المفعوليَّة للصيغة، فلولاه – كما سلف – لما حدث التغير أو التحوُّل الصيغي أبدًا، لذا مع كونه تحوُّلا صائتيًّا – يندرج تحت التحوُّلات الصوتية – يؤدي معنى وظيفيًّا آخر، صرفيًّا من جهة أنه حوَّل الصيغة من البناء للمعلوم إلى البناء إلى المجهول؛ ونحويًّا، من حيث إنَّه جلب معنى المفعوليَّة.

فمن الممكن أن يُطلق على هذا الصائت الذي كان محور التحوُّل من صيغة البناء للمعلوم إلى صيغة البناء للمجهول، مورفيم البناء للمعلوم، هذا إذا عُدَّ من الوحدات الصغرى المقيَّدة التي تحمل معنى، إذ هو – من حيث المعنى – جلب معنى المجهوليَّة أو المفعوليَّة على الصيغة، ولولاه لما حدثت صيغة المبني للمجهول، فلا ضير عندها إذا أطلق على هذا الصائت مورفيم البناء للمجهول؛ كونه محور التحوُّل والدلالة على المجهول، كما يُطلق على حروف المضارعة مورفيمات المضارعة، كونها محور التحوُّل من صيغة الماضي إلى صيغة المضارع.

ولمَّا كان التغيُّر الذي حدث صائتيًّا، يبقى في مضمار الصوائت القصيرة نفسها، فإنَّ التشكيل المقطعي بقي هو ذاته، إذ حافظت الصيغتان على عدد المقاطع نفسه في كلتا القراءتين، وكذا على شكل المقاطع نفسه، فكلتا القراءتين – أو الصيغتين – بقيت تحتفظ بثلاثة مقاطع قصيرة على النحو الآتي:

(ظَلَمَ) = đα / la / ma وهي قراءة الجمهور.

(ظُلِمَ) = đu / li / ma وهي قراءة ابن عباس وغيره.

فكما يُلاحظ أنَّ كلتا القراءتين حافظت على عدد المقاطع نفسه، وكذا على التشكيل المقطعيِّ نفسه، إذ كلٌّ واحدة منهما ثلاثيَّة المقاطع، مع كونها تتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة.

المسألة الثانية: التناوب بين صيغتي المبني للمعلوم والمبني للمجهول المضارعتين

ومن المواضع التي وجَّه القرطبي مثل هذا النوع من التناوب، ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ((وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلاَ يُظْلَمُونَ نَقِيرًا)) [1]، إذ يقول: " وقرأ: ((يُدْخَلُونَ الْجَنَّةَ))[2] الشيخان أبو عمرٍو وابنُ كثير – بضم الياء وفتح الخاء – على ما لمْ يُسَمَّ فاعلُه. الباقون: بفتح الياء وضمِّ الخاء[3]، يعني: يدخلون الجنَّة بأعمالهم" [4].

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع قراءتين قرآنيتين تناوبتا، جاءت إحداهما على صيغة البناء للمعلوم، والأخرى – التي نابت مكانها – جاءت على صيغة البناء للمجهول، وقد نحا القرطبيُّ في توجيه القراءتين القرآنيتين منحيين: الأول: اشتقاقيٌّ، والآخر: دلالي صرفي.

أما المنحى الأول: وهو الاشتقاقيُّ، فبالإشارة إلى أنَّ القراءة الأولى قراءة ابن كثير وأبي عمرو بُنيت على ما لمْ يُسَمَّ فاعله، أي على صيغة البناء للمجهول، وفي هذا إشارة – وإنْ كانت ضمنيَّة لا تصريحيَّة – على أنَّه يقصد الصيغة والاشتقاق، وإنْ لم يذكر كيفيَّة بناء الفعل واشتقاقه من بناء المعلوم؛ لأنَّ هذا – في ذهنه – من المعلومات في الصرف ضرورة، لذا لم يُفِضْ في بيان الاشتقاق لثقته بما عند القارئ من علمٍ في الصرف.

---

(1) سورة النساء، الآية: 124.

(2) القراءة بصيغة المبني للمعلوم قراءة عاصم من طريق حفص، ونافع وحمزة وابن عامر والكسائي.انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 238 – 239، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص212.

(3) القراءة بصيغة المبني للمجهول قراءة أبي عمرو وابن كثير، وأبي بكر عن عاصم من رواية أبي هشام. انظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 238 – 239، وانظر: ابن زنجلة، المصدر السابق، ص212.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 7 / 154.

وأما المنحى الثاني: وهو الدلالي الصرفيُّ، فبذكره الدلالة الناتجة عن كلٍّ من القراءتين – مع ربطها بالجانب النحوي – بالاعتماد على الصيغة، فالقراءة التي جاءت على صيغة البناء للمعلوم– وهي قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو – تحمل دلالة أنَّ من أسند إليهم فعل الدخول – وهم المؤمنون – يدخلون الجنَّة بأعمالهم، وهي دلالة صرفيَّة من حيث إنَّ الصيغة بُنيت لتدلَّ على من يقوم بالفعل، ونحويَّة من حيث الاعتماد والإسناد؛ وأما القراءة الأخرى قراءة ابن كثير وأبي عمرو فبنيت على صيغة المبني للمجهول، ودلالتها البناء على ما لمْ يسمَّ فاعلُه، فالقرطبي وإن استخدم مصطلحا نحويًّا في توجيهه الدلالي للقراءة القرآنية، إلا أنَّ المقصود من استخدامه أنَّ المؤمنين لا يدخلون الجنة بأنفسهم، وإنَّما يدخلهم الله – عزَّ وجلَّ – فيها، فالله هو فاعل فعل الإدخال لا هم؛ فالتقدير في هذه القراءة: (يُدخِلُهُمُ الله في الجنة) وهي تساوي في مدلولها (يُدخَلُونَ الجنَّةَ)؛ هذا على سبيل التأويل النحوي، وقد دلَّ عليه سياق كلامه؛ وأما على سبيل التأويل الدلالي الصرفي، فالصيغة بُنيت للدلالة على معنى الفاعلية، فهي علامة عليه.

وقد مرَّت قراءة أبي عمرو وابن كثير ((**يُدْخَلُونَ**)) التي على صيغة البناء للمجهول– قبل تحوُّلها إلى البناء للمجهول – بتحولين صوتيَّين حتى انتهت إلى ماهي عليه، وهما كما يأتي:

أولا: تحويل صائت حرف أو مورفيم المضارعة من الفتحة إلى الضمة

هذا التحوُّل الصائتي أحد محورين اثنين في تحوُّل صيغة المبني للمعلوم إلى المجهول في صيغة المضارع، إذ إنَّ مورفيم المضارعة – إن لم يكن مضمومًا – يَضمُّ دائما [1] لبناء الصيغة للمجهول، ويمكن تمثيل هذا التحوُّل الصائتي بالكتابة الصوتية كما يأتي:

---

(1) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2 / 113.

(يَدْخُلُونَ) yad/xu/luu/na ⟵——— (يُدخُلونَ) yud/xu/luu/na

أو بتمثيل المقطع نفسه الذي حدث فيه التغيير:

(يَ) ya ⟵——— (يُ) yu

ثانيًا: تحوُّل صائت ما قبل الآخر من الضم إلى الفتح

يُعدُّ هذا التحوُّل الصائتي المحور الثاني من محوري التحوُّل الصِّيَغِيِّ من المعلوم إلى المجهول، إذ إنَّه عند تحويل المعلوم المضارع إلى مجهول لا بُدَّ من فتح ما قبل الآخر[1]، فهو تحوُّلٌ تقتضيه طبيعة التحوُّل الصِّيَغِيِّ في المضارع من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، ويمكن تمثيل هذا التحوُّل الصائتي بالكتابة الصوتية، ذلك كما يأتي:

(يُدخُلونَ) yud/xu/luu/na ⟵——— (يُدخَلونَ) yud/xa/luu/na

أو بتمثيل مقطع التحوُّل نفسِه:

(خُ) xu ⟵——— (خَ) xa

وبناء على ما سبق، فإنَّ محور التحوُّل الصيغي من المعلوم إلى المجهول صائتي، فهو يقوم – في المضارع – على تغيُّر صائتين: الأول: صائت مورفيم المضارعة، والثاني: صائت ما قبل الآخر.

وقد حدثت عمليَّة مخالفة بين الصائتين – الضمتين – فتحوَّلت الضمة الثانية إلى فتحة، أي تحوَّل الصائت الثاني إلى فتحة؛ ذلك لتيسير النطق، إذ إن المقطع الأول حوى ضمَّة، والثاني

---

(1) انظر: ابن جني، المنصف شرح تصريف المازني، 1 / 93.

التابع له حوى ضمَّة أيضًا، ومن باب تيسير النطق تحوَّلت الضمة الثانية إلى فتحة؛ لئلا يتتابع مقطعان قصيران يحويان صائتين ضيقين من النوع والشكل نفسه، فعُمِد إلى المخالفة بينهما بإبدال الفتحة بالصائت الثاني، إذا الفتحة أخفُّ من الضمة.

المطلب الخامس: التبادل بين مورفيمات المضارعة وتغيُّر دلالة الخطاب

يتناول هذا المطلب الاختلاف الذي يحدث بين مورفيمات المضارعة، وأثر هذا الاختلاف في إعادة توجيه الخطاب، فهو يبحث في أثر اختلاف مورفيمات المضارعة في الدلالة، وأثره في إعادة تشكيل الأفعال المضارعة؛ وسيتم البحث في هذا المطلب في عدد من المسائل، كما يأتي:

المسألة الأولى: التبادل بين مورفيمات المضارعة الدالة على الخطاب والغيبة والتناوب بينها

من هذه المواضع التي وجَّه القرطبي فيها الاختلاف بين مورفيمات المضارعة الدالَّة على المخاطب والغائب والتناوب بينها، ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ((**وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ**))[1]، يقول: "قرأ الأعمش وابنُ وثَّاب وحمزة والكسائي وحفص وخلف بالياء فيهما [2]، إخبارًا عن الأمَّة القائمة، وهي قراءة ابن عبَّاس، واختيارُ أبي عُبَيْدٍ. وقرأ الباقون فيهما على الخطاب [3]، لقوله تعالى: ((**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**)) [4]. وهي اختيار أبي حاتم، وكان

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 115.

(2) القراءة بالتاء في كلا الفعلين (يفعلوا ويُكفروه) قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم من رواية أبي بكر، وأبي عمرو في إحدى روايتيه. انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص215.

(3) القراءة بالتاء قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم، وهي إحدى روايتي أبي عمرو. انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص215.

(4) سورة آل عمران، الآية: 110.

أبو عمرٍو يرى القراءتين جميعا الياءَ والتاءَ. ومعنى الآية: وما تفعلوا من خير فلن تُجحَدوا ثوابَه، بل يُشكر لكم وتُجازَوْنَ عليه " [1].

يعالج القرطبي في هذا الموضع التناوب الذي حدث بين حروف المضارعة، وقد ركَّز في دلالة هذا التناوب والاختلاف، فرأى أنَّ دلالة القراءة بالياء في كلا الموضعين – يفعلوا ويكفروه – هي الإخبار عن الأمة جمعاء، وأنَّ القراءة بالتاء دلالتها المخاطب، فهو يوجه القراءتين القرآنيتين توجيها دلاليًّا بناء على تبادل حروف المضارعة.

وذكره لدلالة كلٍّ من الياء والتاء مورفيمي المضارعة بالغيبة والمخاطب، ينمُّ عن استيعابه لفكرة مطلق الغيبة ومطلق الخطاب، خاصَّة عند ذكره للخطاب، فهو ذكر هذه الدلالة وهو يدرك أنَّ استخدامه للفظ الخطاب يدلُّ على العموم أو المطلق، لذا احتاج توجيهه إلى زيادة في الإيضاح والبيان، لا لأنَّه قصَّر في التوجيه، إنَّما لتبيين ما ذهب إليه وتوضيح ما أدركه وألمحَ إليه.

فالياء تدلُّ – من حيث مطلق الدلالة – على الغائب المفرد مطلقًا دون الغائبة [2]، فهو للغائب المفرد المُذكَّر [3]، إذ إنَّ مورفيم المضارعة (الياء) يدلُّ من حيث توجيه الخطاب[4] على الغائب، وله دلالة أخرى عدديَّة، وهي دلالة الإفراد، إذ لا يحمل دلالة عدديَّة غيرها، وله دلالة ثالثة

---

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5 / 270.

(2) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل، 2 / 6.

(3) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل، 2/ 6؛ وانظر: أشواق النجار، دلالة اللواصق التصريفيَّة، ص140.

(4) مصطلح توجيه الخطاب يدل على المتكلِّم والمخاطب وضمير الالتفات الذي يُسمَّى الغائب. انظر: سمير استيتية، اللسانيات، 115.

هي الدلالة على التذكير، وهي دلالةُ جنسٍ، إذ لا يدلُّ على غير التذكير، وإن رأى بعضهم أنَّه يدل على الغائِبَيْن والغائِبِين والغائبات، ذلك بعد أن أورد أمثلة مثل: يَكتبْنَ، ويكتبونَ ، ويكتبان، ونحوها[1]، والصواب في ذلك أنَّ دلالة التثنية والجمع والتأنيث التي في الصيغ السابقة، ليست ناتجة عن مورفيم المضارعة (الياء)، إذ لو كانت كذلك لبقيت هذه الدلالة مرافقة لهذا المورفيم حتى بعد نزع اللواحق – نون النسوة وواو الجماعة وألف الاثنين– من صيغة الفعل، فالحقُّ أنها دلالة مرافقة لكلٍّ من مورفيم التأنيث والجماعة والاثنين.

وأمَّا التاء فتدلُّ على المخاطب مطلقًا [2]، وهذا يعني أنها تدلُّ على المخاطب بجنسيه المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، فإذا أضيف مورفيم المضارعة (تَ) إلى أول الفعل المضارع دلَّ على المخاطب مطلقًا، وهذا المخاطب إمَّا أن يكون – عنده – مُذكَّرًا أو مؤنَّثًا، وهنا يأتي دور السياق والفاعل الذي يلي الفعل في تحديد ماهيَّة المخاطب وجنسه، فهو في القراءة الكريمة – كناية عن القراءتين القرآنيتين ((**تَفْعَلُواْ**)) و((**تُكْفَرُوهُ**)) – للمذكَّر، وهو من حيث العدد للمذكر الجمع، بدلالة اللاصقة الإلحاقيَّة مورفيم واو الجماعة الذي يدل على خطاب المُذكَّر؛ إذ إنَّ الدلالة على الجمع بفعل منه.

وهنا يظهر دور الالتفات في اختلاف مورفيمات المضارعة ودلالاتها، وهذا ما أشار إليه القرطبي، إذ إن هذا الالتفات أعاد توجيه الخطاب من الغائب، وهو عنده يدلُّ على مجموع الأمة، إلى المخاطب الذي يريد الله – عزَّ وجلَّ – به توجيه الخطاب إليهم مباشرة؛ رفعا لشأنهم، فهو خطاب تكريم للمخاطَبين.

---

(1) انظر: شعبان صلاح، تصريف الأفعال في اللغة العربية، ص19.

(2) انظر: رمضان عبد الله، الصيغ الصرفيَّة في اللغة العربية في ضوء علم اللغة الحديث، ص37.

وقد ذكر القرطبيُّ علَّة من علل إعادة توجيه الخطاب، وهي موافقة السياق، ذلك أنَّه ذكر أنَّ الخطاب لمماثلة ضمير الخطاب في قوله تعالى: ((كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ))، فناسب أن يكون مورفيم المضارعة يدلُّ على الخطاب، ليزيد من إعلاء شأنهم وتكريمهم.

ويمكن تمثيل هذا الاختلاف في الكتابة الصوتية كما يأتي:

(تَفْعَلُوا) tafʕaluu ⟵——— yafʕaluu (يَفْعَلُوا)

ويظهر بالكتابة الصوتيَّة أنَّ الاختلاف الذي حدث اختلاف في المقطع الأول فقط، لا من حيث الشكل، إنما من حيث اختلاف المقطع الأول في القراءة الأولى عن الثانية، إذ حصلت عملية إزاحة من مورفيم المضارعة في المقطع الأول من القراءة الثانية (ya) لمورفيم المضارعة (ta) من المقطع الأول في القراءة الأولى، إذ أزاحه وحلَّ مكانه، مما أثر في الدلالة، وإعادة توجيه الخطاب، كما مرَّ في التحليل سابقًا.

ويمكن أنْ يُعَدَّ مورفيم المضارعة مورفيمًا متَّصلا، ويمكن أن يُعدَّ ألومورفًا – والألومورف هو الاختلاف الناتج عن الاختلاف في النطق فحسب، بحيث يُعدُّ صورة مختلفة نطقيًّا مع المورفيم مع الاحتفاظ بدلالة المورفيم [1] – وذلك باختلاف زاوية النظر إلى مورفيم المضارعة، فإذا نُظِر إلى هذه المورفيمات (أنيت) على أنَّها للمضارعة، كان كلٌّ واحد منها ألومورفَ مضارعة، بمعنى أنَّها إذا نُظِر إليها نظرة عامَّة على أنَّها تُغيِّر دلالة الزمن الماضي إلى المضارعة عُدَّت ألومورفات، وإذا نُظِر إليها بحسب اختلاف دلالتها في الفعل المضارع نفسه باختلاف دلالاتها على الخطاب، عُدَّت مورفيمات.

---

(1) انظر: سمير استيتية، اللسانيات، ص 109.

ومن المواضع التي تكلم فيها القرطبي على اختلاف مورفيمات المضارعة بين الخطاب والغياب، ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ((**وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ**)) [1]، يقول: " قوله تعالى: ((**أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا**)) هذا جواب منهم لموسى عليه السلام، لمَّا قال لهم: ((**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً**))... فلمَّا سمعوا ذلك من موسى، وليس في ظاهره جواب عمَّا سألوه، واحتكموا فيه عنده، قالوا: **أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا** ؟، والهُزْءُ: اللعب والسخرية... وقرأ الجَحْدَريُّ: ((**أَيَتَّخِذُنَا**)) [2] بالياء، أي: قال ذلك بعضُهم لبعض، فأجابهم موسى عليه السلام بقوله: ((**أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ**))؛ لأنَّ الخروج عن جواب السائل المُسترشِد إلى الهُزْءِ جهلٌ، فاستعاذ منه عليه السلام... " [3].

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع القراءتين القرآنيتين توجيها دلاليًّا صرفيًّا، ذلك أنَّه يركِّز في مجمل الدلالة الناتجة عن اختلاف القراءتين من حيث اختلاف حرفي المضارعة فيهما، فقراءة الجماعة ((**أَتَتَّخِذُنَا**))، كان حرف المضارع فيها دالا على المخاطب، وقد بُيِّنَ سابقًا أنَّ دلالة تاء الخطاب هي المخاطب مطلقًا [4]، ثُمَّ يأتي السياق فيحدِّدُ جنس المخاطب وعدده، ففي القراءة

---

(1) سورة البقرة، الآية: 67.

(2) القراءة بالتاء قراءة الجمهور، والقراءة بالياء قراءة عاصم الجحدري وابن محيصن.انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 1 / 414.

(3) القرطبي، الجامع لحكام القرآن، 2 / 179.

(4) انظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فنِّ الصرف، ص 57؛ وانظر: رمضان عبد الله، الصيغ الصرفيَّة في اللغة العربية في ضوء علم اللغة الحديث، ص37.

القرآنية الكريمة يدلُّ السياق – المقامي والنحويُّ – أنَّ توجيه الخطاب لموسى – عليه السلام – من قومه، فالمخاطَبُ موسى، والمُخاطِبُ قومه، لأنهم هم السائلون وهو – عليه السلام – المجيب.

وأما قراءة الجَحْدَريِّ ((**أَيَّتَّخِذنَا**)) فإنَّ القرطبي وجَّهها على ما يحمل حرف أو مورفيم المضارعة فيها من معنى أو دلالة، إذ الدلالة المتحصِّلة بهذا المورفيم هي أنَّ بني إسرائيل قال بعضُهم لبعض ((**أَيَّتَّخِذنَا**)) موسى هُزُوًا؛ فانتقل الخطاب في القراءتين من موسى – عليه السلام– من مخاطب في القراءة الأولى إلى موضوع الخطاب في القراءة الثانية بكونه غائبًا أو مُلتَفتًا إليه[1] أو ثالثا[2]، فبعد أن كان هو المعنيُّ بالخطاب صار هو موضوع الخطاب، فأعيد توجيه الخطاب من المخاطب إلى الغائب.

وأما القراءتان من حيث الاختلاف الذي حدث بينهما، فتُمَثَّلان بالكتابة الصوتية كما يأتي:

القراءة الأولى: ((**أَتَّتَّخِذنَا**)) وهي قراءة الجماعة

وتمثيلها بالكتابة الصوتية كما يأتي:

ʔatattaxiḏunaa

---

(1) يرى سمير استيتية أن مصطلح الغائب غير صحيح، إذ إنَّ الغياب قد لا يكون حقيقيًّا، فقد يتكلم اثنان عن ثالث بضمير الغيبة وهو حاضر حضورًا حقيقيًّا، لذا رأى أن الأصح استخدام مصطلح ضمير الالتفات؛ لأنَّه أصلح في تحقيق واقع الظاهرة، ولأنَّ الغائب ما هو في حقيقة الأمر إلا معدولا به عن ضميري التكلُّم والخطاب، وأظنَّ أنَّ ما ذهب إليه صحيح من حيث الواقع اللغوي، وصدق مصطلح ضمير الالتفات – الذي استخدمه البلاغيون – على توصيف الواقع اللغوي وحقيقته . انظر: سمير استيتية، اللسانيات، ص 115.

(2) وهو مصطلح أشار عليَّ به مشرفي الأستاذ الدكتور علي الحمد؛ وذلك لأنَّ المتكلم والمخاطب موجودان، ومن ليس حاضرا أو موجودًا فهو ثالث.

القراءة الثانية: قراءة الجَحْدَريِّ

وتمثيلها بالكتابة الصوتية كما يأتي:

ʔayattaxidʊnaa

ويُلاحظ بالكتابة الصوتية على القراءتين أنَّ الفرق الوحيد الذي حدث بين القراءتين هو في المقطع الثاني فقط، وهو الاختلاف بين مورفيمي المضارعة (ta) الذي يدلُّ على المخاطب و(ya) الذي يدلُّ على الغائب أو على الالتفات؛ وقد سُبِق هذا المقطع بهمزة الاستفهام التي شكلت المقطع الأول من كلتا القراءتين، لذا وقع مورفيما المضارعة مقطعًا ثانيا.

المسألة الثانية: التبادل بين مورفيمات المضارعة الدالة على ضمائر الغيبة أو الالتفات

من ذلك ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ((**ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِّنكُمْ**)) [1]، يقول: " ((**يَغْشَى**)) قرئ بالياء والتاء[2]، الياء للنعاس، والتاء للأَمَنة"[3].

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع القراءتين القرآنيتين توجيهًا صرفيًّا ودلاليًّا صرفيًّا؛ أما الصرفيُّ: فبالإشارة إلى التبادل الذي حدث بين حرفي المضارعة (يَ) و (تَ) الدالَّين على المضارعة، وأمَّا الدلاليُّ الصرفيُّ فبالإشارة إلى الدلالة الناتجة عن تبادلهما، إذ إنَّ القراءة بحرف المضارعة (الياء) تُحيل على (النُّعاس) في الآية نفسها، والقراءة بحرف المضارعة (التاء) تُحيل على (الأمَنَة) كذلك في الآية نفسها.

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 154.

(2) القراءة بالتاء قراءة حمزة والكسائي، والقراءة بالياء قراءة الباقين. انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص176.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5 / 370.

والقرطبيُّ لم يفصِّل كثيرًا في المسألة الصرفيَّة ولا في دلالاتها، إذ اكتفي بذكر أنَّ إحدى القراءتين بالياء والأخرى بالتاء، مع ذكر ما تدلُّ كلُّ واحدة منهما عليه؛ وتفسير ذلك أنَّه اعتمد على معرفة القارئ بالصرف، إذ من المعلوم أنَّ (الياء) حرف مضارعة يدلُّ على الغياب والتأنيث، بحسب سياقه، وأنّ (التاء) كذلك حرف مضارعة يدلُّ على الغياب وعلى التذكير، وذلك بحسب السياق، فبنى توجيهه على هذا المعرفة التي يفترض وجودها عند القارئ.

وما قاله القرطبيُّ صحيح، وإن كان يحتاج إلى زيادة في البيان والتحليل في المسألة الصرفيَّة نفسها ودلالاتها؛ فمن الناحية الصرفيَّة ثمة إبدالٌ حدث بين مورفيمي المضارعة في القراءتين القرآنيتين، وهذا التغيُّر تغيُّرٌ مورفولوجي؛ لأنّه حدث في الصيغة، إذ إنَّ مورفيم المضارعة (تَ) الدالِّ على المضارعة [1] من جهة وعلى الغيبة [2] أو الالتفات من جهة أخرى، أزاح مورفيم المضارعة (التاء) الذي يدلُّ على المضارعة من جهة وعلى المؤنثة الغائبة [3] من جهة أخرى، وأخذ مكانه، وبذلك خَلَفَ الأولُ الثاني في مكانه.

وقد أفاد من قرأ بالقراءتين القرآنيتين جميعًا معاني ودلالات مختلفة، ومن هنا تأتي فائدة إعادة توجيه الخطاب، إذ تساعد في تعدُّد الدلالة وتنويعها، فبدل أن يفيد المتلقَّي فكرة واحدة من قراءة قرآنية واحدة، فهو يُفيد غير دلالة بغير قراءة؛ وإعادة توجيه الخطاب على اختلاف القراءات القرآنية – بالإضافة إلى تنويع الدلالة – يؤدي إلى التكامل الدلالي، وذلك يعني أنَّه بدل أن يُفيد وجْهًا

---

(1) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص84.

(2) انظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص57.

(3) انظر: أبا الفداء، إسماعيل بن علي محمود (ت 732 هـ)، الكُنَّاش في النَّحو والتصريف، دراسة وتحقيق: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط2، 2005 م، 2 / 4.

واحدا من قراءة واحدة، يجمع بين القراءات ليكوِّن عنده فكرة واحدة متكاملة بالجمع بين القراءات المتعدِّدة، فإعادة توجيه الخطاب التي حدثت بفعل تبادل حروف المضارعة، أعطى دلالة تكامليَّة تُفيد القارئ بأنَّ الغشيان الذي أصابهم، أصابهم من جهتين: الأولى: من النعاس، والثانية: من غشيان الأمنة لهم، فهو غشيان من وجهين؛ ومن هنا يظهر أثر تبادل مورفيمات المضارعة في تنويع الدلالات الصرفيَّة وتكاملها، وتعدُّد مواطن الإحالات ودلالاتها.

ويمكن تمثيل القراءتين القرآنيتين بالكتابة الصوتية كما يأتي:

ta ʃɣ aa (تغشى) ←——— ya ʃɣ aa (يغشى)

إذ يظهر بالكتابة الصوتية التغيُّر السطحيُّ من القراءة الأولى ((**يَغْشَى**)) إلى القراءة الثانية ((**تَغْشَى**))، إذ لا يظهر في التمثيل الصوتي إلا تغيُّرٌ واحد، وهو إبدال مورفيمي المضارعة، دونَ أنْ يظهر أيُّ تغيُّر آخر، إذ لم تنطوِ القراءتان إلا على هذا التغيُّر الصوتي، وبناء عليه فلا تغيير مقطعي – كما مرَّ سابقًا – لا في البنية العدديَّة للمقاطع ولا الشكليَّة.

المسألة الثالثة: التبادل بين مورفيمات المضارعة الدالة على ضمائر الغيبة أو الالتفات والتكلُّم

من المواضع التي وجَّه القرطبي فيها هذا النوع من التبادل ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ((**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا**)) [1]، يقول: " قوله

(1) سورة النساء، الآية: 40.

تعالى: ((**وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا**)) أي: يُكْثِرُ ثوابَها... وقرأ الحسن: ((**نُضَاعِفْهَا**)) بنون العَظَمَة[1]. والباقون بالياء[2]، وهي أصحُّ؛ لقوله: ((**وَيُؤْتِ**)) "[3].

يركِّز القرطبيُّ في توجيهه القراءتين القرآنيتين على دلالة حرف المضارعة نفسه، ويظهر ذلك أكثر ما يظهر في قراءة الحسن ((**نُضَاعِفْهَا**))، إذ إنَّه يذكر القراءتين، ويذكر بمَ قرئت كلٌّ منهما، ودلالة حرف المضارعة نفسه، إذ إنَّه لمَّا ذكر قراءة الحسن عرَّف بحرف المضارعة (النون) بأنه نون العظمة، أما الياء فلم يذكر عنها إلا أنَّها قراءة الباقين عدا الحسن؛ وهذا الذي ذكره عن نون المضارعة من دلالتها على العظمة صحيح[4]، هذا في سياق الواحد المفرد يستخدم النون، وإلا ليست دائمًا للعظمة، فقد تكون للاثنين ولمجموع المتكلمين، فالنون تدلُّ على الاثنين فصاعدًا، من حيث العدد، وعلى المتكلِّمَيْن والمُتكلِّمِينَ، من حيث الخطاب، وعلى المذكَّر والمؤنَّث من حيث الجنس[5]، وهذا كلُّه تفسير لمقولة بعض الصرفيين: " والنون للمتكلم غيرَ المفرد مطلقًا

---

(1) القراءة بالنون قراءة ابن هرمز والحسن. انظر: الزمخشري، الكشَّاف، 2 / 79؛ وانظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت 1250 هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، اعتنى به وراجع أصوله: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط4، 2007 م، 5 / 299.

(2) القراءة بالياء قراءة الجماعة من القُرَّاء عدا ابن هرمز والحسن. انظر: الزمخشري، المصدر السابق، 2 / 79؛ وانظر: الشَّوْكاني، المصدر السابق، 5 / 299.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 6 / 322.

(4) انظر: الحملاوي، شذا العرف، ص57؛ وانظر: أبا الفداء، الكَنَّاش في النحو والتصريف، 2 / 5؛ رمضان عبد الله،الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة المعاصر، ص37؛

(5) وانظر: أبا الفداء، الكَنَّاش في النحو والتصريف، 2 / 5.

"[1] أو لمقولتهم: " والنون له – أي المتكلِّم – مع غيره " [2]، فهو يدل على المتكلِّم غير المفرد إذا علا الواحد مهما كان جنسه.

وأما قراءة الجمهور ((**يُضَاعِفْهَا**)) التي بحرف أو مورفيم المضارعة (الياء)، فدلالتها الحديث عن غائب أو مُلتفَتٍ إليه معروف في الذهن، وهو الله، جلَّ شأنُه، وهذه الدلالة أوحت بها القراءة القرآنية المذكورة؛ لأنَّ الله – عزَّ وجلَّ – هو الأوحد الذي له حقٌّ مضاعفة الأجور، فمورفيم المضارعة الدالِّ على الالتفات لا يدلُّ إلا على الله – عزَّ وجلَّ – بقرينة السياق.

ويمكن تمثيل التغير المورفولوجي الذي حدث بين القراءتين كما يأتي:

(يُضاعفْها) yuđααʕifhaa ⟵ (نُضاعفْها) nuđααʕifhaa

والملاحظ أنَّ التغيُّر الذي حدث بين القراءتين لم يَعْدُ تبادل مورفيمي المضارعة (النون) و(الياء)، وهذا ما يُستنتج بالكتابة الصوتية.

وثمَّة موضع آخر ذكر فيه القرطبي توجيه القراءات التي فيها تبادل حروف مضارعة دالة على التَّكلُّم والالتفات ضمن عيِّنة الدراسة، وهو توجيه القرطبي لقراءات قوله تعالى: ((**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا**

(1) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل، 2 / 6.

(2) القوشجي، علاء الدين علي بن محمد (ت879 هـ) ، عنقود الزواهر في الصرف، دراسة وتحقيق: أحمد عفيفي، مطبعة درا الكتب المصريَّة، القاهرة – مصر، ط1، 2001 م، ص337.

غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِير)) [1]، يقول القرطبي: "وقرأ جمهور الناس: ((لاَ نُفَرِّقُ)) بالنون[2]، والمعنى يقولون: لا نفرِّق، فحَذفَ القولَ، وحذْفُ القول كثير، قال الله تعالى: ((وَالْمَلآئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَاب سَلاَمٌ عَلَيْكُم)) [3]، أي: يقولون سلامٌ عليكم. وقال: ((وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّار)) [4]، أي: يقولون: ربَّنا... وقرأ سعيد بن جُبَيْر ويحيى بن يَعمُر وأبو زُرْعة بن عمرو بن جرير ويعقوب : ((لاَيُفَرِّقُ)) بالياء [5]، وهذا على لفظ كلٍّ "[6].

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع قراءتين قرآنيتين حدث بين حرفي المضارع فيهما تبادل توجيها صرفيًّا دلاليًّا، ذلك بناء على التبادل الصرفيِّ الذي حدث في كلتا القراءتين، إذ أدَّى كلُّ حرف من حرفي المضارعة دلالة تختلف عن دلالة صاحبه، وقد نبَّه القرطبي على هذا الاختلاف الدلاليِّ المبنيِّ على تغيُّرٍ صرفيٍّ؛ فوجَّه قراءة الجماعة ((لاَ نُفَرِّقُ)) بقوله: إنَّهم يقولون لا نفرِّق بين أحد من الرُّسل، وهؤلاء الذين يقولون ذلك عن أنفسهم الرسول – صلى الله عليه وسلم – والمؤمنون،

---

(1) سورة البقرة، الآية: 285.

(2) القراءة بالنون قراءة جمهور القُرَّاء. انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 2 / 379.

(3) سورة الرعد، الآيتان: 23 – 24.

(4) سورة آل عمران، الآية: 191.

(5) القراءة بالياء قراءة سعيد بن جبير وابن يعمر وأبي زرعة ويعقوب وأبي عمرو من طريق أبي خارجة. انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 2 / 379 – 380؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 434.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4 / 296 – 297.

بدلالة قوله – عزَّ وجلَّ –: ((آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ))، فحرف أو مورفيم المضارعة (النون) يدلُّ على جماعة المتكلمين، وهذا هو المقصود من كلام القرطبي.

ونون المضارعة في القراءة القرآنية الكريمة لم تدلَّ على التعظيم، كما هو الحال في قراءة الموضع السابق؛ لأنَّ المتكلِّم هنا جماعة، لا واحد يتكلَّم بصيغة الجماعة، لذا فهي لا تدلُّ على الإفراد – من حيث العدد – ولا على التعظيم، إنَّما تدلُّ على الجماعة والإقرار بالإيمان، ويفرِّق بين الدلالتين السياق والمُحال عليه.

وأما القراءة الأخرى – قراءة الجمهور – فدلالتها على الغائب المفرد، وقد أحسن القرطبي بالتقدير بـ (كل) الذي يدلُّ على الفرد الواحد من جماعة المتكلمين، فالرسول – صلى الله عليه وسلم – وكلُّ فرد من المؤمنين مقصود بمورفيم المضارعة في القراءة ((لاَ يُفَرِّقُ))، إذ مورفيم المضارعة في القراءة القرآنية يدلُّ على كلِّ فرد – من باب التخصيص – في الجماعة اللغوية، ويحيل عليه.

وبناء على ما سبق، فإنَّ مورفيم المضارعة في كلٍّ من القراءتين يؤدي وظيفة صرفيَّة، وأخرى نحويَّة، وثالثة دلاليَّة؛ أما الصرفيَّة فلأنَّ التغيُّر الذي حدث بين القراءتين مورفولوجي، والنحويَّة لاختلاف الإحالة من قراءة إلى أخرى على الفاعل، فقراءة الجمهور تستلزم فاعلا جمعًا، وقراءة ابن جُبَيْرٍ وغيره تستلزم فاعلا فردًا؛ والدلاليَّة فلاختلاف الدلالة بين القراءتين، فقراءة الجمهور تستلزم الدلالة على التخصيص، وأما قراءة ابن جُبَيْرٍ وغيره فتستلزمُ الدلالة على عموم جمهور المتكلمين؛ وهذا ما يفيد إعادة توجيه الخطاب بين القراءتين من وظائف صرفيَّة ونحويَّة ودلاليَّة.

ويمكن أن يُمثَّل التغيُّر المورفولوجي الذي وقع بالكتابة الصوتية كما يأتي:

(نُفَرِّقُ) nufarriqu ⟵——— (يُفرِّقُ) yufarriqu

يظهر بالكتابة الصوتية أن الفرق الذي حديث بين القراءتين فرق في مورفيمي المضارعة، إذ أزاح مورفيم المضارعة (الياء) الدالُّ على الالتفات مورفيمَ المضارعة (النون) الدالَّ على المتكلمين وأخذ مكانه، فأحدث تغييرًا صرفيًّا جرَّ معه تغييرين نحويًّا ودلاليًّا،سبق الكلام عليهما.

المبحث الثاني: توجيه القرطبي للقراءات المتعلقة بظاهرة التناوب بين الصِّيَغ الاسميَّة

يتناول هذا المبحث الحديث عن القضايا المتعلِّقة بتناوب الأسماء والمصادر والمشتقات، إذ يعنى بتوجيه القرطبي للقراءات المتعلِّقة بتناوب الأسماء فيما بينها، وتناوبها مع المُشتقات، وتناوب المصادر فيما بينها، وكذا تناوب المشتقات فيما بينها، ذلك كما يأتي.

المطلب الأول: تناوب صيغ الأسماء فيما بينها

يعنى هذا المطلب بتوجيه القراءات القرآنية الاسمية، إذ يدرس القراءات التي حلَّت فيها الأسماء مكان بعضها، وبيان أثر هذا التناوب في اختلاف البنية الصرفيَّة، وأثر هذا التناوب والاختلاف في الدلالة الصرفيَّة.

المسألة الأولى: التناوب بين صيغ الإفراد والجمع

من المسائل الاسمية التي تناولها القرطبي في توجيه القراءات القرآنية، التناوب بين الأسماء والمفردة وجموعها، إذ وجَّه القرطبي في كثير من المواضع في تفسيره إحلال المفرد مكان الجمع، وإحلال الجمع مكان المفرد، وأثر تناوب مثل هذه الصيغ في الدلالة الصرفيَّة.

ومن المواضع التي وجَّه القرطبي فيها مثل هذا النوع من التناوب ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾﴾ [1]، إذ يقول: " قوله تعالى: ﴿﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾﴾ رفعٌ بالابتداء أو بالصفة. وقرأ أهل مكة وابن عبَّاس ومجاهد وسعيد بن جبير: ﴿﴿ آيَةٌ بَيِّنَةٌ ﴾﴾ [2] على

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 97.

(2) القراءة بالإفراد قراءة أُبيٍّ وابن عبَّاس وعمر ومجاهد وأبي جعفر في رواية قتيبة، وقراءة الجمع قراءة الجمهور. انظر: أبا حيَّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 3 / 9.

التوحيد، يعني مقام إبراهيم وحده؛ قالوا: أثر قدميه في المقام آية بيِّنةٌ. وفسَّر مجاهد مقام إبراهيم بالحرم كلِّه؛ فذهب إلى أنَّ من آياته الصفا والمروةَ والركنَ والمقامَ. والباقون بالجمع؛ أرادوا مقام إبراهيم، والحجر الأسود، والحطيم، وزمزم، والمشاعر كلَّها. قال أبو جعفر النحَّاس: من قرأ ((آياتٍ بيِّناتٍ)) فقراءَته أبْيَنُ؛ لأنَّ الصفا والمروة من الآيات... " [1].

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع قراءتين قرآنيتين، جاءت الأولى على لفظ التوحيد، على حد تعبير القرطبي، والأخرى على الجمع، وقد ذكر القرطبي توحيد الأولى وجمع الثانية، من باب التمهيد لتوجيه القراءتين، وإن كان ذكره لمسألتي الإفراد والجمع والإشارة إليهما في القراءتين القرآنيتين يُعَدُّ توجيها.

وبعد أن ذكر القرطبي ما في القراءتين القرآنيتين من فرق صرفي، شرع يذكر أثر الاختلاف الصرفي في الدلالة، وما ينتج عنه من اختلاف في الإشارة أو الإحالة؛ فقراءة التوحيد: ((**آيَةٌ بَيِّنَةٌ**)) تدلُّ على المذكور، وهو (مقام إبراهيم) الذي معناه أثر قدميه، فهو آية بيِّنة، فاللفظ – أو اللفظان – ((**آيَةٌ**)) و((**بَيِّنَةٌ**)) – يدلّان على المفرد، وهو بهذا يحيل على مفرد وهو المقام، ثمَّ يذكر تفسير مجاهد لمعنى المقام، وهو الحرم بما فيه من آيات كالمقام نفسه، والصفا والمروة، وغيرهما، فهما يُعَدَّان من المقام، وعلى هذا توجيه قراءة التوحيد أو الإفراد.

أما القراءة القرآنية التي جاءت على الجمع فمدلولها أوسع، من حيث دلالتها على المقام وغيره، فالمقصود بها مقام إبراهيم، والصفا والمروة، والحطيم، وغيرها، فهذه الآيات بيِّنات كلها موجودة بالمقام من حيث إنها تحيط به، وتقترب منه.

---

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5 / 209.

وما ذكره القرطبي يحتاج إلى مزيد من التحليل من حيث التصريف والمدلول؛ أما من حيث التصريف فإنَّ القرطبي لم يزد في توجيهه على الإشارة إلى كون إحدى القراءتين بالمفرد والأخرى بالجمع، ولهذا فالتحليل لا يكفي، خاصَّة وأنَّ الانتقال من الإفراد إلى الجمع تحوُّلٌ صيغي يحتاج إلي بيان، من حيث الاشتقاق أولا، ومن حيث نوع الجمع وما يحمل من دلالات.

فالقراءتان القرآنيتان – وقد وقعتا في كلمتين منعوت ونعت – ((آيَةٌ بَيِّنَةٌ)) و((آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ)) أصابهما تغير صيغي صرفي، فقد انتقلت القراءة القرآنية ((آيَةٌ بَيِّنَةٌ)) – على اعتبار أنها الأصل– من الإفراد إلى الجمع، ويمكن تمثيل هذا التغير المورفولوجي بالكتابة الصوتية كما يأتي:

(آيَةٌ) ʔaayatun ⟵ (آيَاتٌ) ʔaayaatun

(بَيِّنَةٌ) bayyinatun ⟵ (بَيِّنَاتٌ) bayyinatun

يظهر بالكتابة الصوتية أنَّ ثمة اختلافا من حيث الصيغة بين الإفراد والجمع في القراءتين القرآنيتين، وهذا الاختلاف في كلا الموضعين يكمن في إضافة (ات = aat) آخر المفرد، وما ظهر في تمثيل القراءتين القرآنيتين يوهم بأن الاختلاف الذي حدث هو فقط في تطويل صائت المقطع الثاني، والحقيقة أنَّ هذه التاء التي سمَّاها سيبويه (هاء التأنيث) [1] تثبت عند الوصل في اللفظ، لذا ظهرت بالكتابة الصوتية لأنها اتصلت بالتنوين فلا يوقف عليها، وإلا فإن الوقف عليها بالهاء، وهذا يعني أنها غير ثابتة ولا يركن إليها دائمًا، فهي تختلف عن التاء الأصيلة التي تبقى دائما ثابتة في جميع أحوالها، لذا ما قال به الأوائل من زيادة هذه اللاحقة الإلصاقية (aat)

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 3 / 394.

صحيح؛ يقول صاحب المقتضب في باب الجمع لما يكون من الأجناس على (فَعْلة): " اعلم أنَّ ما كان من ذلك اسمًا فإنَّك إذا جمعته بالألف والتاء حرَّكْتَ أوسطه، لتكون الحركة عوضًا من الهاء المحذوفة... " [1]، وهو ما يؤكد تسمية سيبويه لها بهاء التأنيث.

وهذا الرأي ليس فقط في اعتقاد العلماء الأوائل، إنما هو رأي المحدثين أيضا فهم يقولون بإسقاط تاء التأنيث – التي هي هاء التأنيث – من المفرد عند زيادة الألف والتاء؛ لأنَّها لو لم تسقط لاجتمع تاءا تأنيث في الجمع[2]، وهذا لا يجوِّزه النظام العربي، فما الفائدة من وجود التاء الأولى – هاء التأنيث – مع إضافة تاء أخرى تدلُّ على التأنيث.

فالتغير الذي حدث صرفيٌّ، ذلك بإضافة اللاحقة الصرفية (ات) أو (aat)، ويمكن أن تُرصد التحوُّلات السطحيَّة والعميقة لهذا التغيُّر، وهي كما يأتي:

أولا: إسقاط هاء التأنيث أو حذفها، ويمكن تمثيله بالكتابة الصوتية كما يأتي:

ʔaaya (آيَ) ⟵ ʔaayah (آيه)

ويُمكن أن يُحكم هذا التحوُّل الصوتي بالقاعدة الآتية:

F(h) ⟵ ø / (مؤنث مفرد) ⟵ (مؤنث جمع)

---

(1) المُبرِّد، أبو العبَّاس محمد بن يزيد (ت 285 هـ)، المُقتضَب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة – مصر، ط3، 1994م، 2 / 186.

(2) انظر: عبد الواحد، عبد الحميد، الكلمة في التراث اللساني العربي، مكتبة علاء الدين، صفاقس – تونس، ط1، 2004 م، ص317.

وتحليل القاعدة هو أنَّ هاء التأنيث (F(h)) تسقط عند تحوُّل الصيغة من الإفراد المؤنث، إلى الجمع المؤنث؛ وهو إسقاط تمهيدي، سببه التمهيد لزيادة اللاحقة الإلصاقية على المفرد.

ثانيًا: زيادة اللاحقة الإلصاقيَّة (aat)

يأتي هذا التغيُّر لاحقا لتغيُّر الإسقاط، وهو سبب له، ويمكن تمثيل هذا التحوُّل بالكتابة الصوتية كما يأتي:

(آيَ) ʔaa/ya ⟵ (آيات) ʔaa/yaat

بعد إضافة اللاحقة الإلصاقيَّة (aat) تمَّ التحوُّل الصيغي من الإفراد المؤنث إلى الجمع؛ ويرى الباحث أنَّ الذي حدث – هنا – هو فقط إطالة الصائت الذي بقي بعد إسقاط هاء التأنيث، وليست زيادة ألف أو فتحة طويلة كاملة؛ لأنَّ الذي سقط صوت الهاء، وليس المقطع الصوتي الذي يحوي هاء التأنيث، لذا يُعدُّ ما حدث – بحسب الكتابة الصوتية – تطويلا للصائت القصير لا إضافة الألف الصائت الطويل برمَّتِه، فالمقطع الذي أضيف في النهاية هو (at)، من باب الزيادة في كمية الحركة لتوافق مقطع الزيادة الأصيل (aat).

والقراءة القرآنية الأخرى ((بَيِّنَاتٌ)) التي ترافق القراءة الأولى ((آيَاتٌ)) ترافقها التغيُّرات نفسها التي جرت على القراءة الأولى، فالتحليل معها هو هو.

وأما المقطع الأخير(yun) من القراءة القرآنية ((آيَاتٌ)) ʔaayaatun، فهو "من الزيادات المقوليَّة الأخرى كالأعراب..." [1]، فهو متعلِّق بالإعراب والمستوى النحوي، وليس من المقولات الصرفيَّة.

---

(1) عبد الحميد عبد الواحد ، الكلمة في التراث اللساني العربي، ص317.

ولا بُدَّ من الكلام في هذا المقام عن نوع الجمع، ودلالة اللاحقة الإلصاقيَّة أو مورفيم جمع المؤنث السالم عليه؛ أما الجمع فينـدرج تحـت ما يُسمَّى (الاسم الذي في آخره هاء التأنيث) [1] أو (جمـع التأنيث) [2] أو (جمـع الـمؤنث الصحيح) [3] أو (جمع المؤنث السالم) [4]، ويبقى الأخير أكثرها شهرة، وأشيعها تداولا، إذ أغلب المحدثين والمعاصرين استخدمه في دراساته، وعلى كلِّ حال، فإن هذه المصطلحات على كثرتها دالَّة على مفهوم واحد، وهو ما دلَّ من الأسماء الصفات عقلِ أم لم يعقل على اثنتين أو اثنين فأكثر بزيادة ألف وتاء في آخره [5]، فنوع الجمع هنا هو جمع مؤنث سالم، أو ما رادفه من المصطلحات.

وجمع المؤنث السالم سُمِّي سالمًا؛ لأنَّه يكون بزيادة اللاحقة الإلصاقية أو مورفيم جمع التأنيث (ات) أو (aat) في آخر المفرد المؤنث دون أن تُمَسَّ بنية المفرد، وهذه اللاحقة الإلصاقية أو مورفيم جمع المؤنث السالم (aat) لها دلالات: فهي تدلَّ على العدد والنوع أو الجنس[6]، فمن

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 3 / 394.

(2) انظر: ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (ت 577 هـ) . أسرار العربية، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط1، 1997م، ص52.

(3) انظر: أبا الفداء، الكُنَّاش في الصرف، 1 / 49.

(4) انظر: محمدا الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، 1 /301، وانظر: رمضان عبدالله، الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة المعاصر، ص113؛ وغيرهما كثير من المعاصرين.

(5) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 1 / 69؛ انظر: هادي نهر، الصرف الوافي: دراسة وصفية تطبيقية، ص 216؛ وانظر: الطريفي، يوسف عطا، الوافي في قواعد الصرف العربي، الأهليَّة للنشر والتوزيع، عمان– المملكة الأردنية الهاشمية، ومكتبة بيروت، بيروت – لبنان، ط1، 2010 م، ص134.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، 4/ 236؛ وانظر: الرُّمَّاني، أبا الحسن علي بن عيسى (ت 384 م)، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة – المملكة العربيَّة السعوديَّة، ط1، 1981م، ص151 – 152؛ أشواق النجَّار، دلالة اللواصق التصريفية، ص 79.

حيث العدد تدلُّ على ما فوق الاثنين فصاعدا، ومن حيث الجنس تدلُّ على التأنيث اللفظي أو المعنوي أو كليهما معًا، وهذا ما دلَّت عليه القراءة القرآنية الكريمة.

ويبقى الكلام على المورفيم الحر المفرد ومورفيم الجمع، إذ كلُّ صيغة من هاتين الصيغتين– المفرد والجمع – تُعدُّ مورفيما، ذلك من حيث النظر إليها على أنَّها صيغة مستقلَّة تؤدي وظيفة صرفيَّة أو دلاليَّة صرفيَّة، وقد تحوَّل المورفيم المفرد إلى مورفيم جمع بإضافة المورفيم المقيَّد مورفيم جمع التأنيث [1] أو اللاحقة الإلصاقيَّة (aat) التي – كما سبق وذُكِر – تدل على الجمع والتأنيث، وقد أدَّت كلُّ قراءة من القراءتين وظيفة صرفيَّة وهي الدلالة على الإفراد، وقد أدَّتها القراءة التي جاءت على صيغة الإفراد، وكذا يُقال في القراءة الدالَّة الجمع.

هذا وتُعَدُّ صيغة الإفراد أصلَ المثنى والجمع [2]، لذا فهي من حيث التوليد صيغة توليدية؛ لأنَّها صيغة لتوليد صيغة جمع التأنيث وغيرها، وتُعَدُّ صيغة جمع التأنيث تحويليَّة؛ لأنها تحوَّلت عن صيغة أصل، هي صيغة الإفراد.

ومن المواضع التي جرى فيها إبدال بين الاسم المفرد وجمعه، ما ذكره القرطبي في توجيه قراءات قوله تعالى:((هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَإِلَى اللّهِ تُرْجَعُ الامُور))[3]، إذ يقول: " قوله تعالى: ((هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَإِلَى

---

(1) انظر: داود، محمد محمد، العربية وعلم واللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ط1، 2001 م، ص165.

(2) انظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص 368؛ وانظر: عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللساني العربي، ص 312.

(3) سورة البقرة، الآية: 210.

اللّهِ تُرْجَعُ الامُور))... وقرأ يحيى بن يعمر: ((وَقُضِيَ الأُمُورُ)) بالجمع [1]. والجمهور: ((وَقُضِيَ الأَمْرُ)) [2]، فالمعنى: وقع الجزاء، وعُذِّب أهلُ العصيان " [3].

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع قراءتين قرآنيتين، حلَّ الاسم المفرد في إحداهما مكان الاسم الجمع في الأخرى، إذ حلَّت كلمة (الأُمُورُ) – في قراءة يحيى – مكان كلمة (الأَمْرُ)، في قراءة الجمهور، وقد وجَّه القرطبي هذا التناوب بين الصيغتين، فرأى أنَّ قراءة الجماعة تدلُّ على الإفراد، وأن قراءة يحيى تدلُّ على الجمع، وهما يؤديان – بحسب تفسير القرطبي لهما – معنى واحدًا.

والقرطبي نبَّه على أنَّ قراءة الجمهور – كما سبق – تدل على الإفراد، وأنَّ قراءة يحيى هي من باب الجمع، لكنَّ هذه الإشارة وحدها لا تكفي، فالصرفيون يذكرون تفصيلات اشتقاق كلِّ جمع من مفرده، فقد ذكروا أنَّ ما كان على وزن (فَعْل) يُجمَع على (فُعُول)[4]، فهذا هو الجمع القياسي لكلِّ ما كان على وزن (فَعْل) من الأسماء، وما خالف ذلك كان سماعيًّا، شاذًّا في القياس؛ وستُناقش البنية من حيث تغيُّراها لاحقا.

---

(1) القراءة بالجمع قراءة يحيى بن يعمر. انظر: أبا حيَّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 2 / 134.

(2) القراءة بالإفراد قراءة الجمهور من القُرَّاء. انظر: أبا حيَّان الأندلسي، المصدر السابق، 2 / 134؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 287.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3 / 396 – 398.

(4) انظر: المؤدِّب، أبا القاسم بن محمد بن سعيد (ت 228 هـ)، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، ودار الشام للطباعة، دمشق – سوريا، ط1، 2004م، ص386؛ وانظر: الرضي الأستراذي، شرح شافية ابن الحاجب، 2 / 89.

وهذا النوع من الجمع أسماه الصرفيون (جمع التكسير) [1]، فالمفرد لا يسلم بخلاف السالم الذي يكون بزيادة لاحقة إلصاقيَّة دون التغيير في بنية المفرد، إذ إنَّه – أي جمع التكسير – ما دلَّ على أكثر من اثنين باختلاف صيغة مفرده أو بنيته أو صورته الظاهرة [2]، وغالبية كتب الصرف تحوم حول هذا المفهوم، وقد سمِّي جمعَ التكسير من باب التمييز الاصطلاحي، حتى يُميَّز عن الصحيح أو السالم.

وقد اختلفت القراءتان عن بعضهما من حيث الاشتقاق، ومن المعلوم أنَّ الجمع مشتقٌّ من مفرده، وبمعرفة كيفيَّة الاشتقاق لا بدَّ من الاحتكام إلى الكتابة الصوتيَّة، وبالإمكان تمثيل التحوُّل الصِّيغي بين القراءتين بالكتابة الصوتيَّة كما يأتي:

ʔalʔamru (الأَمْرُ) ⟵ ʔalʔumuuru (الأُمُوْرُ)

يظهر بالكتابة الصوتيَّة أنَّ التغيُّر الذي حدث أثناء رحلة التحوُّل الصيغي من الإفراد إلى الجمع، ليس تغيُّرًا بالإضافة، أي بإضافة سوابق أو لواحق إلصاقية، إنما هو تغيُّر بنيوي داخل

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 3 / 395، 407؛ وانظر: أبا حيَّان الأندلسي،أثير الدين بن محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 1998 م، 1 / 401 ، وغيرهما كثير.

(2) انظر: ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت 646 هـ)، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، 2010 م، ص 40؛ وانظر: زرندح، كرم محمد، أسس الدرس الصرفي في العربية، دار المقداد للطباعة، غزة – فلسطين، ط4، 2007 م، ص 138؛ وغيرهما.

البنية، إذ التغيُّر الذي يحدث في جموع التكسير – بوجْه عامٍّ – أحد ثلاثة تغيرات[1]، وقد يجمع بينها جميعًا [2]، فتحمل الصيغة أكثر من تغيُّر واحد عند تحوُّلها من المفرد إلى الجمع، والتقسيم الآتي يقتصر على الثلاثة التغيرات الرئيسة، وهي كما يأتي:

أولاها: زيادة أصواتية على أصل المفرد، وذلك مثل: أمر – أمور، ونحوها.

ثانيها: نقص أصواتيٌّ من أصل المفرد، وذلك مثل: كتاب – كتب، ونحوها.

ثالثا: تغيير صائتي، وذلك مثل: أسَد – أُسْد، ونحوها.

والذي حصل هنا في القراءة عيِّنة الدراسة، من نوع التغيُّر الأول، إذ زاد صوت على أصل المفرد، مع تغيُّرٍ آخر صائتي، ويمكن تحليل هذه التغيرات الصوتية كما يأتي:

أولا: زيادة حركة طويلة

وذلك بالكتابة الصوتية كما يأتي:

ʔam/ru (أمْرُ) ⟵——— ʔa/muu/ru (أَمورُ)

إذ يُلحظ أن الزيادة الصوتية التي حدثت هي في المقطع الثاني، إذ انتقل المقطع الثاني من حال السكون واللاحركة إلى مقطع متحرك، بعد أن كان – في حالة المفرد – جزءًا من المقطع

---

(1) انظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 54؛ وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 1 / 70؛ وانظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص 381 – 382؛ الفكرة واحدة على اختلاف المصطلحات بينهم.

(2) انظر: كرم زرندح، أسس الدرس الصرفي، ص 138.

الأول، ليستقل في مقطع متوسط مفتوح وحده، ليُكوِّن عندها محور التحوُّل الصيغي من الإفراد إلى الجمع، في صيغة المفرد (فَعْل) وتحوُّلها إلى جمعها.

ثانيًا: عملية تماثل بين حركة المقطع الأول وحركة المقطع الثاني

سبق الكلام قبل على التماثل، وقد تحوَّل صائت المقطع الأول من الفتحة إلى الضمة مماثلة للحركة الطويل في المقطع الثاني، ويمكن تمثيل ذلك بالكتابة الصوتيَّة كما يأتي:

(أَمُورُ) ʔa/muu/ru ⟵ (أُمُورُ) ʔu/muu/ru

وبشكل أدق:

(أَ) ʔa ⟵ (أُ) ʔu

إذ يُلحَظُ أنَّ حركة صامت المقطع الأول الفتحة، ماثلت صائت المقطع الذي يليه وهو الضمة، ولمَّا كان التأثير من لاحق في سابق، والتأثُّر من السابق باللاحق، كانت المماثلة رجعيَّة أو ارتداديَّة، وقد بُيِّن ذلك سابقًا في الكلام على المماثلة.

وهذه عيِّنة أو صيغة من كثير من صيغ التكسير التي تحتاج إلى تحليل صوتي أو صرفي، إذ ما ذُكِر آنفا من أنَّ جموع التكسير تندرج تحت ثلاثة تغيرات صوتية كلام عامٌّ، فليس هناك جمع تكسير إلا يندرج تحت إحدى هذه التغيُّرات، لكن هذا لا ينفي أنَّ كلَّ صيغة من صيغ التكسير تحتاج إلى تحليل صوتيٍّ مستقل عن أخواتها من صيغ التكسير الأخرى.

ويبقى الكلام على هذه الصيغة من حيث الدلالة العددية على القلة والكثرة، وكذا الدلالة النوعية أو الجنسيَّة على التذكير والتأنيث، إذ إنَّ هذه الدلالة تؤخذ من صيغة جمع التكسير نفسها، فالصيغة نفسها تدلُّ على هذه الدلالات.

أمَّا الدلالة العدديَّة على القلة والكثرة، فإن الصرفيِّين قسَّموا جموع التكسير من حيث الدلالة على القلة والكثرة إلى جموع تكسير دالَّة على القلَّة، وأخرى دالَّة على الكثرة [1]، وجموع القلَّة هي الأقل عددًا، إذ إن أوزانها محصورة في أربعة أوزان هي: (أفْعِلة) و(أفْعال) و(أفْعُل) و (فِعْلة) [2]، وجموع الكثرة هي الأكثر عددًا، وتصل إلى ستة وعشرين وزنًا [3] أو صيغة، وقيل إنَّها ثلاثة وعشرون وزنًا[4] أو صيغة، والقراءة الدالَّة على الجمع التي هي عيِّنة الدراسة من جموع الكثرة، وهي تدلُّ على ما زاد على عشرة [5]، وعلى هذا فإنَّ (الأمور) جمع تكسير، دلالته العدديَّة الكثرة التي حدَّد العلماء العدد فيها ما كان زائدًا على العشرة، وهذه الدلالة العدديَّة تؤخذ من صيغة الجمع نفسها، إذ تُعدُّ الصيغة نفسها علامة من العلامات [6] الدالَّة على الجمع، كما هي اللواحق التي تحوِّل المفرد إلى الجمع، فكما تعدُّ هذه اللواحق الإلصاقيَّة علامات على الجمع، فإنَّ العلامة على الجمع أو مورفيم الجمع في جموع التكسير الصيغةُ نفسُها.

---

(1) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل، 1/ 537.

(2) انظر: حاتم الضامن، الصرف، ص 255 – 259؛ انظر: يوسف الطريفي، الوافي في قواعد الصرف العربي، ص138 – 141.

(3) انظر: يوسف الطريفي، المرجع السابق ، ص138 – 141.

(4) انظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف، ص157 وما بعدها؛ وانظر: الرفايعة، حسين عبَّاس، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 2006 م، ص94.

(5) انظر: عجمي، موسى أسعد، نظام الحرف في النحو والصرف، دار المحجة البيضاء، بيروت – لبنان، ط1، 2011 م، ص 58؛ وانظر: كرم زرندح، أسس الدرس الصرفي، ص 138.

(6) انظر: الدايم، محمد عبد العزيز، نظرية الصرف العربي: دراسة في المفهوم والمنهج، الرسالة (158)، حوليَّات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، الحوليَّة الحادية والعشرون، 2000 – 2001 م، ص41.

وفي سياق الانتقال من الإفراد إلى الجمع في القراءتين القرآنيتين، فإنَّ كلاً منهما لها دلالة خاصَّة، إذ القراءة بالإفراد ((**الأَمْرُ**)) تدلُّ على انقضاء الأمر برمَّته يوم القيامة، ذلك بعد إدخال المؤمنين الجنة وإدخال الكافرين النار، فهذه القراءة تختزل كثيرا من الأحداث – الأمور– التي حدثت، وذلك بدلالة صيغة الإفراد، فهي تدلُّ على عموم انقضاء الأمر دون تفصيل؛ أمَّا القراءة بالجمع ((**الأُمُورُ**)) فتدلُّ على التفصيل، إذ إنَّ الأمور التي قُضيت كثيرة، تبدأ من وفاة كلِّ إنسان وحتى دخوله الجنَّة أو النار، وبينهما أمور كثيرة، أراد الله – عزَّ وجلَّ – من صيغة الجمع أن ينصَّ على كلِّ أمر منها، وأن يؤكِّده؛ وعلى هذا فكلٌّ من القراءتين لها دلالة تختلف عن الأخرى، وهي دلالة صرفيَّة تُستفاد من كلٍّ من صيغتي – أو علامتي أو مورفيمي – الإفراد والجمع.

المسألة الثانية: التناوب بين صيغ الجمع

أوَّلا: التناوب بين صيغ الجمع السالم والتكسير

من المواضع التي وجَّه فيها القرطبي هذا النوع من التناوب، ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ((**لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُواْ أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُون**)) [1]، إذ يقول: " قوله تعالى: ((**أَهْلِيكُمْ**)) هو جمع أهل على السلامة. وقرأ جعفر بن محمد الصادق: ((**أَهَالِيكُمْ**)) [2] وهذا جمعٌ مُكسَّرٌ؛ قال أبو الفتْح:

---

(1) سورة المائدة، الآية: 89.

(2) القراءة بالجمع على السالم قراءة جعفر بن محمد الصادق، والقراءة بالجمع على التكسير قراءة الجمهور. انظر: ابن جني، المحتسب، 217/1؛ وانظر: أبا حيَّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 4 / 13.

أهالٍ بمنزلة ليالٍ، واحدُها: أهْلات وليْلاتْ [1]، والعرب تقول: أهْل وأَهْلَة..." [2].

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع قراءتي الجمع ((أَهْلِيكُمْ)) و((أَهَالِيكُمْ)) توجيها صرفيًّا، ذلك حين فرَّق بين صيغتي الجمع، فذكر أن قراءة الصادق بجمع التكسير، وقراءة الجمهور بجمع السلامة، ثمَّ إنَّه ذكر قياس ابن جني لقراءة الصادق ((أَهَالِيكُمْ)) على كلمة (ليالٍ)، والتوفيق بين مفرديهما وجمعيهما، من باب قياس صيغة على أخرى.

والقرطبي في هذا الموضع ركَّز في التفريق بين الجمعين على أساس نوعي فقط، بمعنى أنَّه فرَّق بينهما مصنِّفًا كلَّ صيغة منهما على أساس جموع السلامة والتكسير فحسب، دون ذكر الدلالة المترتبة على كلٍّ منهما.

وتوجيه القرطبي يحتاج إلى مزيد من التحليل الاشتقاقيِّ والدلاليِّ، فالقارئ بحاجة إلى أنْ يعرف اشتقاق كلَّ جمع منهما، ودلالة كلٍّ منهما بناء على اختلاف صيغتي القراءتين الجمعيَّتين؛ فمن حيث الاشتقاق فإن كلاًّ من القراءتين اشتُقَّت من مفرد واحد هو (أهل)، وهو اسم جمع يدلُّ

---

(1) اختلف الرسم بين محتسب ابن جني وتفسير القرطبي، إذ إنَّ الرسم في المحتسب بهاء التأنيث: أهلاة وليلاة، وفي التفسير بالتاء المفتوحة: أهلات وليلات؛ فالرسم في المحتسب أدق وأصوب؛ لأنَّ ابن جني يتحدث عن مفرد ليالي وأهالي، لا عن الجمع بالتأنيث؛ ثمَّ إنَّ عبارة ابن جني تدلُّ على التشبيه قياسًا؛ لأنَّ يتحدَّث عن مفرد تقديري، يقول: "فأمَّا أهالٍ فكقولهم: ليالٍ، كأنَّ واحدها أهلاة وليلاة، وقد مرَّ بنا تصديقا لقول سيبويه: فإنَّ واحده في التقدير: ليلاة، ما أنشده ابن الأعرابي: في كلِّ يوم ما وكلَّ ليلاه... ". ابن جني، المحتسب، 1 / 217 – 218.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 8/ 145.

بلفظه على الواحد ومعناه معنى الجمع [1] وهذا المفرد يجمع على جمعين: فهو يجمع جمعَ مُذكَّرٍ سالمًا، إذ هو من الملحقات بجمع المذكَّر السالم؛ لاختلال شروط جمع المذكر السالم فيه[2]، لذا يُعرب إعرابه، فيقال: أهلون؛ كما ويجمع على التكسير، فيُقال: أهالٍ[3]، فهما جمعان لمفرد واحد، وهذا يعني أنَّ الأصل الاشتقاقي لكلا الجمعين مفرد واحد، على ما بُيِّنَ سابقًا.

ويمكن تمثيل التحوُّل من الإفراد إلى الجمع في القراءتين كما يأتي:

القراءة الأولى: ((أَهْلِيكُمْ)) قراءة الجمهور

(أهل) ʔahl ⟵——— (أهليكم) ʔhliikum

وهذه القراءة جُمِع فيها المفرد على جمع السلامة المُذَكَّر، ولا إشكال في جمعه، إذ إنَّ المفرد الذي يُجمع جمعَ مذكَّرٍ سالمًا يُكتَفى في جمعه بزيادة اللاحقة الصرفية (ون) = (uun) في حالة الرفع، أو (ين) = (iin) في حالتي النصب والجر[4]، وهذا الإلحاق وإن كان الأوائل أرادوا به الإلحاق النحوي، أي مساواة الملحقات بالجموع السالمة بها نحويًّا من حيث العلامة الإعرابية،

---

(1) انظر: يوسف الطريفي، الوافي في قواعد الصرف العربي، ص 36.

(2) انظر: هادي نهر، الصرف الوافي، ص 215؛ انظر: رمضان عبد الله، الصيغ الصرفيَّة في ضوء علم اللغة المعاصر، ص111.

(3) انظر: ابن جني، المحتسب، 1 / 218.

(4) انظر: ابن هشام، أبا محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، شرح قطر الندى وبلَّ الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق ضرح قطر الندى، تأليف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، ط1، 1990 م، ص51.

إلا أنَّه – أي الإلحاق – يحمل معنى الجمع، فهو صيغة دالَّة على الجمع؛ ويمكن تحليل ما حدث وفق المعادلة الآتية:

أَهْل + ين + كُم = أهليكم (في حالة النصب، بحسب السياق القرآني)

أو

ʔahl+ iin + kum= ʔahliikum

يظهر بالمعادلة أنَّ صيغة المفرد اكتسبت دلالة الجمعيَّة بزيادة اللاحقة الإلصاقيَّة أو مورفيم الجمع (ين) = (iin) آخر صيغة المفرد، وهذا الجمع يتكوَّن بزيادة هذه اللاحقة، وسيأتي الكلام على دلالتها لاحقًا.

وممَّا يلاحظ من الكتابة الصوتية حذف النون، إذ إنَّ النون تسقط إذا كانت صيغة جمع المذكَّر السالم في تركيب إضافي، فقد أضيف الضمير (كُم) = (kum) آخر الجمع مما كان مسوِّغًا لحذف النون، إذ إنَّها تسقط حال الإضافة.

القراءة الثانية: ((أَهَالِيكُمْ)) وهي قراءة جعفر الصادق

(أهل) ʔahl ⟵ (أهاليكم) ʔahaaliikum

يظهر بالكتابة الصوتيَّة أنَّه يحدثُ اضطراب في أصوات بنية المفرد عند تحوُّلها إلى صيغة الجمع (أهالي)، وهذا الاضطراب دليل أنَّ صيغة الجمع التي تحوَّل إليها المفرد لا علاقة لها بجموع السلامة، إذ لو كانت كَتِيكَ، لحافظت المفردة على أصواتها حتى لو تحوَّلت إلى جمع، مما يعني أنَّ الصيغة الجمعيَّة الناتجة من صيغة المفرد إحدى صيغ التكسير، والجمع (أهالي) أحد صيغ جموع التكسير.

ودراسة التغيرات الصوتية لصيغ التكسير تتعلق بكل صيغة دون الأخرى، وقد مرَّ قبل تحليل صيغة من الصيغ، فلا داعي لتكراره هنا؛ ولكن ينبغي القول هنا أن الفرق بين الصيغيتن هو أنَّ صيغة السلامة تدل على الجمع بمورفيم الجمع، وصيغة التكسير تدل على الجمع بنفسها.

ثانيا: التناوب بين صيغ التكسير

من القضايا التي تناولها القرطبي في توجيه القراءات القرآنية التناوب بين صيغتين من جموع التكسير؛ ومن ذلك ما ذكره في توجيهه قراءات قوله تعالى: ((**ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ**))[1]، إذ يقول: " قوله تعالى: ((**وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى**))... قال أبو عُبَيْد: وكان أبو عمرٍو يقول: ما صار في أيديهم فهم الأُسَارَى، وما جاء مُستأسِرًا فهم الأسْرى. ولا يعرف أهل اللغة ما قال أبو عمرو، وإنَّما هو كما تقول: سُكارى وسَكْرى. وقراءة الجماعة: ((**أُسَارَى**))[2] ما عدا حمزة فإنَّه قرأ: ((**أَسْرَى**))[3] عل فَعْلى، جمع أسير، بمعنى مأسور، والباب – في تفسيره إذا كان كذلك – فَعْلى، كما تقول: قتيلٌ وقَتْلى، وجريحٌ وجَرْحى... قال ابن فارس: يُقال في جمع أسير: أَسْرى وأُسارى[4]، وقُرئ بهما، وقيل: أَسارى – بفتح الهمزة – وليست بالعالية "[5].

---

(1) سورة البقرة، الآية: 85.

(2) قرأ بالجمع على (أُسارى) القرَّاء السبعة عدا حمزة، قرأ بها ابن كثير أبو عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي ونافع. انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص163.؛ وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص104.

(3) قرأ بالجمع (أَسْرى) حمزة والأعمش والحسن. انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص163؛ وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص104؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 144/1.

(4) انظر: ابن فارس،أبا الحسين أحمد بن فارس بن زكريًا (ت 395 هـ)، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط2، 1986م، 1 / 97.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 2 / 239 – 240.

أحسن القرطبي في هذا الموضع في توجيهه القراءتين القرآنيتين الدالَّتين على الجمع، فوجَّههما توجيها اشتقاقيًّا صرفيًّا، مُبيِّنًا كيفيَّة صياغة كلِّ جمعٍ منهما وكيفيَّة بنائه من مفرده، فرأى أنَّ كلا الجمعين ((**أَسْرَى**)) و((**أُسَارَى**)) مُشتقَّان من صيغة مفردة واحدة هي (أَسِير)، كما ذكر القرطبيُّ أنَّ الاشتقاق هنا قياسيٌّ، إذ إنَّ صيغة المفرد في الصفة إذ كانت على (فعيل) فإنَّها تُجمَع على (فَعْلى)، فالصيغة هنا قياسيَّة مطَّردة؛ وأما الثانية ((**أُسَارَى**)) فسماعيَّة لا قياسيَّة، إذ إنَّ ما يُجمع على (فُعالى) ما كان صفة على وزن (فَعْلان)، مثل: (سكران – سُكارى)، فالقول في (أسير– أسارى) إنَّها شاذَّة في القياس صحيحة في السماع، إذ إنَّ العرب جمعوها جمعين: الأول جاء مقيسًا مطِّردًا، وهو الذي جاءت عليه قراءة حمزة ((**أَسْرَى**))؛ والثاني: جاء مسموعًا لا مطَّردا مقيسًا، وهو الذي جاءت عليه قراءة السبعة عدا حمزة ((**أُسَارَى**)).

ويمكن تمثيل التغيُّرات التي حدثت في بنيتي القراءتين بالكتابة الصوتيَّة كما يأتي:

القراءة الأولى: ((**أُسَارَى**)) وهي قراءة الجماعة

(أسيرٌ) ʔasiirun ⟵——— ʔusaaraa (**أُسَارَى**) (بنية سطحيَّة)

وهذا التمثيل الصوتيُّ الكتابيُّ يعَبِّر عن المرحلة الأخيرة من مراحل التحوُّل الصِّيَغِيِّ من المفرد إلى الجمع؛ وقد مرَّت هذه القراءات بالعديد من التغيرات الصوتية داخل البنية أثناء رحلة تحوُّل الصيغة من المفرد إلى الجمع، وقد سبق بيان مثل هذا سابقا، إذ إن كل صيغة من صيغ التكسير تغيرات صوتية متعلقة بها.

القراءة الثانية: (**أَسْرَى**) وهي قراءة حمزة

هذه القراءة تمثِّل القياس، فقد سبق أن ذُكِر أنَّ ما كان من الصفات على وزن (فَعِيل)، كان الجمع فيها على الاطِّراد والقياس (فَعْلى)، وما يقال فيها من حيث التغيرات الداخلية هو نفسه ما قيل في ما سبقها، وتمثيلها كما يأتي:

(أسيرٌ) ʔasiirun ⟵ (أسْرى) ʔasraa (بنية سطحيَّة)

تمثل الكتابة الصوتيَّة صيغة المفرد والجمع منها، دون بيان التغيرات الداخليَّة التي حدثت في بنية المفرد أثناء رحلة تحوُّلها إلى صيغة الجمع، فهي تمثِّل البنيتين السطحيتين للمفرد والجمع.

المطلب الثاني: تناوب صيغ المصادر فيما بينها ومع غيرها

المصدر في العربيَّة " ما دلَّ على الحدث لا غير" [1]، وهذا يعني أنَّه يدلُّ على الحدث كما يدلُّ الفعل، لكنَّه يختلف عن الفعل في أنَّه لا يدلُّ على الزمان ولا يرتبط به [2].

المسألة الأولى: تناوب صيغ المصادر فيما بينها

من ذلك ما ذكره القرطبي في توجيه قراءات قوله تعالى: ((**وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِين**))[3]، إذ يقول: " قوله تعالى: ((**وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ**

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر (ت 471هـ)، المفتاح في الصرف، حقَّقه وقدَّم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1987 م، ص52.

(2) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 3 / 106؛ أبا الفداء، الكُنَّاش في النحو والتصريف، ص262.

(3) سورة البقرة، الآية: 251.

بِبَعْضٍ)) كذا قراءة الجماعة[1] إلا نافعًا فإنَّه قرأ: ((دِفَاعُ)) [2]، ويجوز أن يكون مصدرًا لفعل كما يُقال: حسَبت الشيء حِسابًا، وآبَ إيابًا، ولقيتُه لقاءً، ومثلُه كَتبَه كِتابًا، ومنه ((كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ))[3]. النَّحَّاس: وهذا حسن، فيكون دِفاعٌ ودفعٌ مصدرين لِدَفَعَ، وهو مذهب سيبويه. وقال أبو حاتم: دافَعَ ودَفعَ بمعنى واحد، مثل طرقتُ النَّعْل وطارقْتُ... واختار أبو عُبَيْدٍ قراءة الجمهور: ((وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ))، وأنكر أن يُقرأ ((دِفَاعُ))، وقال: لأنَّ الله – عزَّ وجلَّ – لا يُغالبه أحد. قال مَكِّيٌّ: وهذا وهْمٌ توهَّم به باب المفاعلة، وليس به " [4].

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع قراءتين قرآنيتين تناوبتا وكلتا صيغتيهما مصدرٌ، فالقراءة الأولى قراءة الجمهور ((دَفْعُ)) جاءت على صيغة المصدر (فَعْل)، والأخرى قراءةُ نافع ((دِفَاعُ)) جاءت على صيغة المصدر (فَعْل)، فكلتا القراءتين تدلُّ على المصدريَّة.

والقرطبيُّ يستدلُّ بأقوال النحاة ليثبت مصدريَّة القراءتين، فالقراءتان – على اختلاف بنيتيهما – مصدران لفعل واحد، فاستدلَّ بقول النَّحَّاس على أنَّ المصدرين لفعل واحد جيد من وجهة لغوية،

---

(1) القراءة بالمصدر (دَفْع) قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي.

انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 187؛ وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص140.

(2) قرأ نافع من السبعة وحده بالمصدر (دفاع). انظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص 187؛ وانظر: ابن زنجلة، المصدر السابق ، ص140.

(3) سورة النساء، الآية: 24.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4 / 250.

وهو كذلك ينقل إنكار أبي عُبَيْدٍ لقراءة ((**دِفَاعُ**)) التي قرأ بها نافع بناء على أنَّ معناها المفاعلة، وذكر ردَّ مكِّيٍّ لهذا الإنكار، وسيأتي التعليق على كلاميهما عند الكلام على دلالة كلِّ مصدر.

وتوجيه القرطبي يحتاج إلى مزيد من التحليل الاشتقاقي والدلالي؛ أمَّا التحليل الاشتقاقيُّ فقائم على أيِّ الاثنين – أقصد الفعل والمصدر – مُشتقٌّ من الآخر، وللعلماء في هذا بحث طويل، وأخذ وردٌّ، وقد لخَّص صاحب الإنصاف المسألة في كتابه [1]، ومُلخَّص المسألة أنّ البصريين يعدُّون المصدر هو أصل الاشتقاق، والكوفيين يعدُّون الفعل أصل الاشتقاق، وقد ذهب سمير استيتية إلى أنَّ القول بأصليَّة أحدهما لا دليل ثابتًا عليه، وإنَّ أكثر ما قدَّمه النحاة البصريون والكوفيون أدلَّة على أصالة أحدهما لا يصلح أكثرها للاستدلال بأصالة أحدهما، ثمَّ يعود فيقدِّم تصوُّرًا قد يثبت أسبقيَّة الفعل على المصدر، ذلك بالنظر إلى تجريديَّة صورة الفعل التي تعتمد على أنَّ صورة الفعل صورة تجريديَّة لمجموع كبيرة من الأفعال التي تأتي على هذه الصورة، وهي تُعدُّ مرحلةَ متقدِّمة من مراحل اللغة، وبهذا يرى أنَّ المصدر تابع للفعل من حيث الاشتقاق الزمني[2]؛ والناظر في كتب النحو يلاحظُ أنَّ تطبيق النحاة يختلف عن تنظيرهم، حتى المُنظِّرينَ لأصالة المصدر تجدهم عند التطبيق والكلام على أبنية المصادر يجعلون – في التطبيق – الفعل أصلا لاشتقاق المصدر.

---

(1) انظر: ابن الأنباري، أبا البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عُبيد الله (ت 577 هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التَّوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 2002 م، ص 192.

(2) انظر: سمير استيتية، اللسانيات، ص133– 135.

والمُهمُّ هنا ليس القول بأيهما أصل الاشتقاق، إنَّما ما هو الأفضل منهما للانطلاق في التحليل اللغوي، إذ يرى الباحث أَنَّ الانطلاق من صيغة الفعل في التحليل الصيغي هو الأسلم والأسهل في التحليل، إذ إنَّ بنية الفعل – غالبًا – أصغر من بينة المصدر، لذا فدراسة التغيُّرات الصوتيَّة التي تدخل على المصادر – على فرض أنَّ الفعل هو الأصل – أسهل في الرصد والمتابعة ممَّا لو جعلنا المصدر أصلا، لذا سيعتمد التحليل على أصالة الفعل، والانطلاق بالتحليل الصوتي للتغيرات التي تطرأ على بنى المصادر منه.

وعلى ذلك، فالمصدر الذي يكون على وزن (فَعْل) و(فِعَال)، فإنَّه مُشتَقٌّ مما كان من الأفعال من باب (فَعِل) (يَفعَل)، والغالب في وزنه (فعْل) [1]، لذا فالصيغتان قياسيتان، والقراءتان القرآنيتان جاءتا على صيغتي مصدرين قياسيَّيْن، فهما موافقتان لقوانين القياس الصرفي في العربية.

وبناء على ما سبق، يمكن تمثيل التغيُّر الصوتي الذي حدث في كلتا القراءتين أثناء رحلة اشتقاقهما من الفعل إلى المصدر كما يأتي:

القراءة الأولى: ((**دَفْعُ**)) وهي قراءة الجماعة

(دَفَعَ) dafaʕa ⟵ (دَفْعُ) dafʕu (بنية سطحيّة)

يظهر بالكتابة الصوتيَّة كيفيَّة صياغة المصدر من فعله، فهذا التمثيل يُعبِّر عن البنيتين السطحيَّتين لكلٍّ من الفعل والمصدر الصريح المُشتَّقِّ منه.

---

(1) انظر: الزَّجَّاجي، أبا القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، الجمل في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، دار الأمل، إربد – الأردن،ط1، 1984 م، ص384.

القراءة الثانية: ((**دِفَاعُ**)) وهي قراءة نافع

هذه القراءة تمثل الوجهة الحدثيَّة أو المصدريَّة الأخرى للفعل (دَفَعَ)، وقد مضى ذكر أنَّ هذا الفعل يُصاغ منه مصدران؛ ويمكن تمثيل هذه القراءة بالكتابة الصوتيَّة كما يأتي:

(دَفَعَ) dafaʕa ⟵ (دِفَاعُ) difaaʕu (بنية سطحيَّة)

يظهر بالكتابة الصوتيَّة البنيتان السطحيَّتان لكلٍّ من الفعل الذي اشتُقَّت من صيغة المصدر في قراءة نافع والمصدر نفسه، إذ إنَّ هذا التمثيل الكتابي الصوتي يبين المخطَّط النهائي لتحوُّل الفعل إلى مصدره.

وعلى صعيد الدلالة الصرفيَّة لكلِّ مصدر من المصدرين، فإنَّ كلَّ مصدرٍ منهما مُشتقٌّ من الفعل نفسه، لذا لا فرق بينهما بناء على ذلك إلا في المبالغة بناء على حجم البنية، إذ قد تكون قوة الدفع في قراءة ((**دَفْعُ**)) أقل منها في قراءة ((**دِفَاعُ**))، فالثانية قد تدلُّ على المبالغة في الدَّفع بين الناس، وما ذهب إليه أبو عُبيد من إنكار قراءة ((**دِفَاعُ**))؛ لأنَّها من باب المفاعلة فمردود، وذلك لِما قال مَكِّيٌّ من عدم دلالة هذه الصيغة على باب المفاعلة، إذ لو أُريدت المفاعلة لكانت القراءة على ((مُدافعة))، وهي ليست كذلك.

ويبقى الكلام على الدلالة قائما، ذلك بالحديث عن صيغة المصدر نفسِها، إذ تُعدُّ كلٌّ من الصيغتين مورفيما مستقلا قائما بذاته على معنى المصدريَّة، إذ ليست هناك لواحق أو سوابق تحكم تغيُّر دلالة الفعل إلى المصدريَّة إلا التغيُّرات الداخليَّة التي حدثت في البنية، لذا تُعدُّ كلُّ صيغة من صيغتي المصدر مورفيما دالاً على المصدريَّة.

المسألة الثانية: تناوب المصدر مع المصادر الدالَّة مع الحدث على غيره

لم أجِد ضمن عيِّنة الدراسة إلا موضعًا واحدًا على التناوب بين المصدر الصريح، والمصدر الدال مع الحدث على غيره، وهذا الموضع يحوي توجيه القرطبي لقراءتين جاءت إحداهما على صيغة المصدر، والأخرى على صيغة مصدر المرَّة، فقد وجَّه القرطبي التناوب بين هذين المصدرين.

يقول القرطبي في توجيه تناوب هاتين القراءتين من قوله تعالى: ((**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**)) [1]، اللتين جاءت إحداهما على صيغة المصدر والأخرى على المرَّة: " وقوله تعالى: ((**لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**))... وقرأ أبو حيوة وابنُ أبي عبلة والجارود ابنُ أبي سَبرَة بكسر الراء من ((**الرِّضَاعَةَ**)) [2] وهي لغة، كالحَضارة والحِضارة. وروي عن مجاهد أنَّه قرأ: ((الرَّضْعَةَ)) [3] على وزن الفَعْلة " [4].

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع قراءتين جاءت إحداهما على صيغة المصدر الصريح الذي يدلُّ على مطلق الحدث، والأخرى على صيغة مصدر المرَّة الذي يدلُّ على الحدث المُقيَّد بالعدد، وقد وجَّه القرطبي هاتين القراءتين توجيها صرفيًّا يدلُّ على وزن كلِّ واحدة منهما بدلالة الصيغة،

---

(1) سورة البقرة، الآية: 233.

(2) القراءة بفتح الراء قراءة الجمهور، والقراءة بكسرها قراءة أبي حنيفة وابن أبي عبلة والجارود ابن أبي سَبْرَة وأبي رجاء وأبي حيوة، وهي لغة بعض تميم. انظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 321.

(3) القراءة بمصدر المَّرة قراءة رواية مجاهد. انظر: عبد اللطيف الخطيب، المرجع السابق، 1 / 322.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4 / 109.

وبالضبط، أما التي بدلالة الصيغة فالقراءة التي جاءت على صيغة مصدر المرَّة ((الرَّضْعَةَ)) فهي عنده على وزن (فعلة)، دون أن يُنبِّه على دلالتها، وأمَّا القراءة التي بدلالة الضبط فقراءة المصدر الصريح ((**الرَّضَاعَةَ**)) التي تضبط فيها الراء بالوجهين الفتح والكسر، مشيرًا إلى أنَّهما مصدران لفعل واحد.

وهذا التوجيه الذي أتى به القرطبيُّ غيْرُ كاف على المستويين الصرفيِّ والدلاليِّ، إذ إنَّه يحتاج إلى المزيد من التحليل، خاصَّة في مجال استعمال مصدر المرَّة موضعَ المصدر الصَّريح، والدلالة التي قد تترتَّب على هذا التناوب أو التبادل؛ أما من حيث الاشتقاق فالقارئ بحاجة إلى معرفة اشتقاق كلٍّ من الصيغتين، وكيفيَّة صياغتهما، إذ إنَّ الصرفيين والنحاة يرون أنَّ ما كان على وزن (فَعِل) – ويجوز بفتح العين [1] – ممَّا يدلُّ على مهنة فإنَّه يُصاغ على (فِعالة) إذا كان مفتوح الفاء [2]؛ لأنَّ السياق – وإن كان المولود للوالدة نفسِها – إلا أنَّه يدلُّ على أنَّ الرضاعة مقابل أجر بعد الفراق من زوجها، وإن رفضت أن ترضع ولدها بحث الزوج عن مرضعة أخرى ترضعه مقابل أجر[3]، فالسياق يدلُّ على المهنيَّة، فصار الإرضاع هنا مهنة، فكان الاشتقاق من (فِعالة) لدلالته على المهنة، وهذا ما جاءت عليه قراءة أبي حيوة وغيره ((**الرِّضَاعَةَ**))، وقراءة الجماعة ((**الرَّضَاعَةَ**))، لغة أخرى من قراءة أبي حيوة، فهما لغتان على ما ذكر القرطبي.

---

(1) انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، 21 / 95، مادَّة: رضع.

(2) انظر: الحملاوي، شذا العرف، ص 114.

(3) انظر: الطبري، تفسير جامع البيان، 2 / 53.

وأما قراءة مجاهد ((**الرَّضْعَةَ**)) التي قال فيها القرطبي إنَّها على وزن (الفَعْلة)، فإنَّها ليست مصدرًا صريحًا؛ لأنَّه ليس من مصادر (رَضَع) – بوجهيه مفتوح العين ومكسورها – (فَعْلة)[1]، وذلك يعني أنَّها صيغة دالَّة على المرَّة أو اسم مرَّة، فهي تدلُّ على المرَّة الواحدة مع الدلالة على الحدث، وفي معرض دلالتها على المرَّة لا بُدَّ من الحديث عن دلالتها – التي أغفل القرطبيُّ ذكرها– في سياق الحديث عن اشتقاقها، بما يتواءم مع السياق، إذ إنَّ الإرضاع لمَّا كان مقابل أجر تتقاضاه المرضعُ فإنَّ لها أن تشترط أجرها على الرضْعة الواحدة المشبعة للوليد، وقد تدل على أنَّ الأجرة على مطلق الرضعة، بمعنى الدلالة على حساب فترة الإرضاع كالرضعة الواحدة، فيكون أجر المرضع مقابل المدَّة التي يحتاجها الوليد من الرضاع، فكانت المدَّة كلُّها كالرضعة الواحدة، وبهذا تكون المرَّة مجازيَّة دالَّة على مطلق فترة الرِّضاعة، والله أعلم.

ويمكن تمثيل القراءتين بالكتابة الصوتيَّة، كما يأتي:

القراءة الأولى: ((**الرَّضَاعَةَ**)) وهي قراءة الجمهور

ʔrraðaaʕata (الرَّضاعة)

فهي على وزن (فَعالَة) وهي وجه آخر لقراءة أبي حيوة ((**الرِّضَاعَةَ**)) التي جاءت على القياس للدلالة على الحرفة أو المهنة، ولا تختلف عنها قراءة الجماعة من حيث هذه الدلالة، فهي لغة أخرى منها.

ويمكن أن تصاغ لهذه الصياغة المعادلة الآتية:

---

(1) انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، 21 / 95 – 102، مادَّة: رضع

فَعَلَ(3)(عَ) ⟵ مصدر = فِعالة / فَعَلَ(3)(عَ) = مهنة

وتحليل المعادلة هو أنَّ الفعل الثلاثي المفتوح العين، يتحوَّل إلى مصدر على وزن (فِعالة) إذا كان الثلاثي مفتوح العين يدلُّ على مهنة أو حرفة.

القراءة الثانية: ((الرَّضْعَةَ)) قراءة مجاهد

(الرَّضْعَة) rradʕata?

وهذه القراءة –على ما بُيِّن سابقا – أتت على صيغة مصدر المرَّة التي تصاغ من الثلاثي على وزن (فَعْلَة) [1]، فهذه الصيغة تُبنَى وفق قاعدة قياسية، إذ الثلاثي يُصاغ منه مصدر المرة على وزن (فَعْلَة) قياسًا؛ ويمكن أن يوضَع لصياغته المعادلة الآتية:

فَعل(3) ⟵ مصدر مرَّة / = فَعْلة

ومعنى هذه المعادلة أنَّ الفعل الثلاثي يتحوَّل إلى مصدر مرَّة عندما يكون على وزن فَعْلة، وهي صيغة قياسية في الثلاثي للدلالة على المرَّة.

فالقراءتان القرآنيتان عبَّرت كلٌّ واحدة منهما عن دلالة مستقلِّة عن الأخرى، ذلك بصيغة كلٌّ واحدة منهما، لذا يُعدُّ المصدر الصريح مورفيما يدلُّ على الحدث مطلقًا، ومصدر المرَّة يُعدُّ مورفيما دالاً على الحدث مُقيَّدًا بحدوثه مرَّة واحدة، فالصيغتان مورفيمان على ما ذُكِر.

---

(1) انظر: رمضان عبد الله، الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة المعاصر،ص 88؛ وانظر: هادي نهر، الصرف الوافي، ص76.

المسألة الثالثة: تناوب المصدر مع الاسم

لم أجِد ضمن عيِّنة الدراسة إلا موضعًا واحدًا على التناوب بين الاسم والمصدر، وقد وجَّه فيه القرطبي التناوب بين المصدر الصريح الدالِّ على الحدث، مصدر المرَّة، والاسمِ الدالِّ على عين الشيء دون الدلالة على الحدث.

يقول القرطبي في توجيه قراءات قوله تعالى: ((فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ)) [1]: " قوله تعالى: ((إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ)) الاغتراف: الأخذ من الشيء باليد وبآلة، ومنه المِغرفة، والغَرْف مثلُ الاغتراف. وقُرئ: ((غَرْفَةً)) [2] بفتح الغين، وهي مصدر، ولم يقل اغترافة؛ لأن معنى الغَرْف والاغتراف واحد. والغَرْفَة المرَّة الواحدة. وقُرِئ: ((غُرْفَةً)) [3] بضمِّ الغين، وهي الشيء المُغتَرَفُ. وقال بعض المفسِّرين: الغَرْفة بالكفِّ الواحد والغُرْفَة بالكَفَّين. وقال بعضهم: كلاهما لغتان بمعنى واحد" [4].

---

(1) سورة البقرة، الآية: 249.

(2) القراءة بفتح الغين قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو.انظر ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص 187؛ وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص140.

(3) القراءة بضم الغين عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي. انظر: ابن مجاهد، المصدر السابق، ص187؛ وانظر: ابن زنجلة، المصدر السابق، ص140.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4 / 242.

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع التناوب بين صيغتين: الأولى: صيغة المصدر الدَّالَّة على الحدث المُقيَّد بالعدد، والثاني يدلُّ عل الاسميَّة المطلقة التي تخلو من دلالة الحدث، أما الأولى – وهي المصدريَّة – فهي التي جاءت عليها قراءة ((**غَرْفَةً**))، وقد أشار القرطبي في توجيهه – من الناحية الاشتقاقيَّة – على أنّها مصدر مرَّة عندما ذكر أنَّها مصدر، ثمَّ ذكر دلالتها على المرَّة الواحدة.

أمَّا ما ذهب إليه القرطبي من الناحية الصرفيَّة فصحيح في بعض جوانبه، إذ إنَّ الصرفيين يرون أنَّ ما كان من باب (فعَل – يفعِل) متعدِّيا، يكون المصدر منه على (فَعْل) [1] قياسًا، ثمَّ إنَّه يختلف بعد ذلك فيكون على السماع؛ وأمَّا ذكره بأنَّ الغَرْفَ والاغتراف بمعنى واحد ففيه نظر؛ لأنَّ الآية وإن كانت بدأت بالفعل ((**اغْتَرَفَ**))، إلا أنَّ دلالة الغرفة مقصودة، وهو عدم الإكثار من الشرب، فالذي اغترف – على الكثرة – بيده من الماء ليشرب ويكثر من الشرب، لا يشربنَّ إلا غرفة واحدة ينقِذ بها حياته، وسيأتي تفصيل ذلك، فليس الغرف والاغتراف بمعنى واحد من باب الزيادة، وإن كان الأصل في المعنى واحدا، وهو الأخذ من الماء باليد وبآلة، فإن كان مقصوده الأخير فكلامه صحيح.

وقد أحسن القرطبي عندما فرَّق بين الصيغتين، فجعل قراءة ((**غَرْفَةً**)) على المصدريَّة، وقراءة ((**غُرْفَةً**)) على الاسميَّة، فالأخيرة اسم تدلُّ على الشيء المغترف الذي هو – بحسب سياق الآية – الماء، فغُرفة الماء هي الماء نفسه الذي وقع عليه فعل الغَرْف، جاء في التاج: " الغُرْفة، بالضم،

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 4 / 5؛ وانظر: الزَّجَّاجي، الجمل في الحو، ص 384.

اسمٌ للمفعول منه، كالغُرافة، كثُمامة، قال الجوهريُّ: لأنك ما لم تغرفْه لا تُسمِّيه غُرفة"[1]، فالغُرفَة الشيء المُغترَف، فهو اسمٌ فُعِلَ به من حيث إنَّه وقع عليه فعل الغَرْف لا من حيث الاشتقاق، فهي – على هذا – اسم لا مصدر.

ويمكن تمثيل كلٍّ من القراءتين بالكتابة الصوتية كما يأتي:

أولا: ((**غَرْفَةً**)) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو

ɣarfah (غَرفة)

وهذه القراءة – كما سلف ذكره – تدلُّ صيغتها على مصدر المرَّة، وقد اكتسب هذه الصيغة الدلالة على المرَّة بزيادة اللاحقة الإلصاقيَّة (ة) = (h) [2] آخر صيغة (فعل)، ويمكن تبيان ذلك بالمعادلة الآتية:

فعل + ة = فعْلة (أو) غرَف + ة = غَرفة

أو

ɣarfah = h + ɣarafa (أو) faʔalah = h + faʔala

وتحليل المعادلة هو أنَّ الفعل يتحوَّل إلى المصدر بزيادة اللاحقة الإلصاقيَّة (h) آخر الفعل، مما يُكسب الفعل الدلالة المصدريَّة الحدثيَّة من جهة الدلالة على الحدث، والدلالة على الحدوث مرَّة واحدة من الناحية العدديَّة.

---

(1) الزَّبيدي، تاج العروس، 24 / 206، مادة: غرف.

(2) انظر: عبدالقادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص 283.

ثمَّ بإسقاط صائت المقطع الثاني (a)، فتصبح المعادلة:

(a) ⟵ ø / (فَعَل) faʔala ⟵ (مصدر المرة) faʔlah

وتحليل هذه المعادلة هو أنَّ صائت المقطع الثاني (a) يسقط عند التحوُّل من الفعل إلى صيغة مصدر المرَّة.

القراءة الثانية: ((**غُرْفَةً**)) وهي قراءة عاصم وابن عامر وابن كثير والكسائي

ɣurfah (غُرفة)

ما يُقال في هذه القراءة هو نفسُه ما قيل في القراءة السابقة، إذ إنَّ صيغة الفعل تجلَّت للدلالة على الاسميَّة بزيادة اللاحقة الإلصاقيَّة آخر صيغة الفعل، ومعادلتها كما يأتي:

فعل + ة = فعْلة

أو

fuʔlah = h + faʔala

وتحليل المعادلة هو أنَّ الفعل ليدلَّ على الاسميَّة تُضاف في آخره اللاحقة الإلصاقيَّة (h)، وهو محور التحوُّل من الفعل إلى الاسم.

ثم بإبدال صائت المقطع الأول من الفتح إلى الضم، وهذا الصائت يحمل دلالة التفريق بين مصدر المرَّة والاسم، إذ به يتم التفريق؛ والمعادلة التي تحكم هذا التغيُّر كما يأتي:

ɣa = fa ⟵ ɣu = fu / (فعَل) غَرَف= الفعل ⟵ (فُعلة) غُرفة = الاسم

وتحليل المعادلة هو أنَّ صائت المقطع الأول يتحول من الفتح إلى الضم عند التحوُّل من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم، وللتفريق بين الاسم ومصدر المرَّة.

ثمَّ بإسقاط صائت المقطع الثاني، ومعادلته كما يأتي:

(a) ⟵ ø / (فَعَل) faʔala ⟵ (الاسم) fuʔlah

وتحليل المعادلة هو أنَّ صائت المقطع الثاني يسقط لتتمَّ عمليَّة التحوُّل من الفعليَّة إلى الاسميَّة.

المطلب الثالث: تناوب صيغ المشتقَّات بين بعضها ومع غيرها

المسألة الأولى: تناوب صيغ أسماء الفاعلين فيما بينها

اسم الفاعل هو "الصفة الدالَّة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي" [1]، فهو " كلمة مشتقة للدلالة على من وقع منه الفعل على سبيل التجدُّد والحدوث" [2]، فدلالة اسم الفاعل دلالة مزدوجة أو ثلاثية على الحدث وفاعله وحدوثه[3]، ومعادلته كالآتي:

فاعل + حدث = اسم فاعل

---

(1) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 3 / 70.

(2) انظر: هادي نهر، الصرف الوافي، ص 111.

(3) انظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص286؛ وانظر: الجندي، طه محمد، التناوب بين صيغ الوصف العامل، د. ط، د. ت، ص 17.

فاسم الفاعل يدلُّ على الحدث وعلى من قام به، لذا فهو يأخذ دلالة الفعل المضارع من حيث الدلالة على الحدث في المضارع، ويأخذ دلالة الماضي – بحسب تعريف ابن مالك – أيضا، وكلُّ هذا محكوم بالسياق، ويدلُّ على الاستقبال أيضا.

وهذه المسألة تدرس تناوب صيغ أسماء الفاعلين فيما بينها، وبيان أثر تناوبها في اختلاف الاشتقاق والدلالة؛ ومن المواضع التي وجَّه فيها القرطبي تناوب صيغ أسماء الفاعلين فيما بينها، ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ((**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِالأَزْلاَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيم**)) [1]، يقول القرطبي: " قوله تعالى: ((**غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ**)) أي: غير مائل لحرام، وهو بمعنى ((**غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ**)) [2].... والجَنَفُ: المَيْل، والإثم: الحرام، ومنه قول عمر – رضي الله عنه –:((ما تجانفْنا فيه لإثم)) [3] أي: ما مِلنا ولا تعمَّدْنا ونحن نعلمه. وكلُّ مائل فهو مُتَجَانِفٌ وجَنِف. وقرأ النَّخَعيُّ ويحيى ابن وثَّاب والسُّلَميُّ: ((**مُتَجَنِّفٍ**)) [4] دون ألف، وهو أبلغُ في المعنى؛ لأنَّ شدَّ العين يقتضي مبالغة وتوغُّلا في المعنى

---

(1) سورة المائدة، الآية: 3.

(2) سورة البقرة، الآية: 173.

(3) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 2 / 734.

(4) القراءة باسم الفاعل (مُتجانِف) قراءة الجمهور، والقراءة باسم الفاعل (مُتَجَنِّف) قراء أبو عبد الرحمن السُّلمي والنخعي وابن وثَّاب. انظر: أبا حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 3 / 424؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 2 / 228.

وثبوتًا لِحكمِه؛ وتفاعل إنَّما هو محاكاةُ الشيء والتقرُّب منه، إلا أنَّك إذا قلت: تمايل الغصن؛ فإنَّ ذلك يقتضي تأوُّدًا ومقاربةَ مَيْل، وإذا قلت: تَمَيَّل؛ فقد ثبت حُكْمُ الميل، وكذلك تصاوَن الرجُل وتصوَّن، وتعاقل وتعقَّل" [1].

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع تناوب صيغتين من صيغ اسم الفاعل اشتُقَّتا من فعلين مختلفين، وقد ركَّز القرطبي كثيرًا في الدلالة الناتجة عن كلٍّ من الصيغتين بناء على فعليهما اللذين اشتُقَّا من الفعل، إذ إنَّ اسم الفاعل مُشتَقٌّ من الفعل[2] المبنيِّ للمعلوم[3]، وقيل إنَّه مشتقٌّ من المصدر[4]، وقراءة الجمهور ((**مُتَجَانِفٍ**)) مشتقَّة من الفعل الخماسي (تجانف)، وهي تدلُّ على باب المفاعلة، كما قال القرطبي، والقراءة الأخرى ((**مُتَجَنِّفٍ**)) مشتقَّة من الفعل الخماسي (تجنَّف) الذي يدل على المبالغة والتكثير، وبناء عليهما وجَّه القرطبي القراءتين القرآنيتين توجيها دلاليًّا صرفيًّا، مع تفضيل دلالة قراءة ((**مُتَجَنِّفٍ**)) التي تدلُّ على المبالغة والتكثير على قراءة ((**مُتَجَانِفٍ**)) التي تدلُّ على المفاعلة، وسيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على الدلالة.

---

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 7 / 297 – 298.

(2) انظر: ابن هشام، أبا محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت 761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة – مصر، ط1، 2004 م، ص396؛ وانظر: صلاح، شعبان،تصريف الأسماء في اللغة العربيَّة، دار الثقافة العربية، القاهرة – مصر، د. ط، د. ت، ص 25.

(3) انظر: حاتم الضامن، الصرف، ص 158.

(4) انظر: علاء الدين القوشجي، عنقود الزواهر في الصرف، ص 370؛ وانظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف، ص121.

إذن، فتوجيه القرطبي للقراءات القرآنية ارتكز أكثر ما ارتكز على الدلالة الصرفيَّة الناتجة عن اختلاف صيغتي اسم الفاعل المبنيَّتَيْن على فعليهما، وأظنَّه ترك باب اشتقاق كلٍّ منهما لمعرفة القارئ الذي يفترض القرطبي وجودها، ثمَّ ذكر الدلالة بناء على هذا الافتراض، لذا لا بُدَّ من معرفة التغيرات التي حدثت للفعل الذي تُشتقُّ منه أسماء الفاعلين، أو تأتي على هيئته، عند الحاجة إلى الفعل المضارع [1]، ثم معرفة الدلالة المترتِّبة على كلٍّ واحدة منهما.

أما من حيث الاشتقاق، فقد سبقت الإشارة إلى أنَّ اسم الفاعل يُشتقُّ من الفعل، وتلعب صيغة الفعل المضارع – إذا لم يكن الفعل ثلاثيًّا – دورا مهمًّا في اشتقاقه، وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ كلاً من القراءتين قد اشتُقَّت من فعل مختلف عن الآخر، فقراءة الجمهور ((مُنْجَاثِرٍ)) مُشتقَّة من الفعل الثُّلاثي المزيد بالألف – أو بمطل الحركة – وبالتاء في أوله (تجانف)، وقراءة السُّلَمي وغيره ((مُنْجَنِفٍ)) مُشتقَّة من الثُّلاثي المزيد بالتضعيف وبالتاء في أوَّله (تجنَّف).

بناء على ما سبق، فإنَّ اسمي الفاعِلَين اللذين اشتُقَّا من فعلين غير ثلاثيَّيْن تحكمهما قاعدة بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي، إذ إنَّ اسم الفاعل يأتي "من غير الثلاثي المُجرَّد بلفظ مضارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وكسْر ما قبل الآخر مطلقًا، سواء كان مكسورا في المضارع، كـ (مُنطَلِق) و (مُستخرِج)، أو مفتوحًا كـ (مُتعلَّم) و(مُتدحرِج)" [2]، فبناء اسم الفاعل يُشبَّه ببناء الفعل المضارع، ألا أنَّ حرف المضارع يُبدَل به – على حد تعبير ابن هشام – ميمٌ مضمومة، ثمُّ يكسر ما قبل آخر اسم الفاعل.

---

(1) انظر: ابن الحاجب، الكافية في علم النحو والشافية في علم التصريف والخط، ص 41؛ وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 3 / 245؛ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، 6 / 57.

(2) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 3 / 245.

ويمكن تمثيل القراءتين بالكتابة الصوتيَّة؛ لبيان أهم التغيرات التي حدثت، كما يأتي:

القراءة الأولى: ((**مُتَجَانِفٍ**)) وهي قراءة جمهور القُرَّاء

(تجانَفَ)tadjaanafa ⟵——— (مُتَجانِفٍ) mutadjaanifin

يظهر بالكتابة الصوتيَّة تحوُّل الفعل الماضي إلى صيغة اسم الفاعل؛ لأنَّه في الأصل مشتقٌّ منه، وبين هاتين الصيغتين بنى عميقة لا بُدَّ من بيانها، وهي كما يأتي:

أولا: تحويل الفعل الماضي إلى المضارع

(تَجانَفَ) tadjaanafa ⟵—— (يَتَجانَفُ) tadjaanafa (بنية عميقة بالنسبة لاسم الفاعل)

هنا تُظهر الكتابة الصوتية المرحلة الأولى من مراحل اشتقاق اسم الفاعل، وهي البدء بالفعل المضارع، لذا يُعدُّ الفعل المضارع – من ناحية اشتقاق اسم الفاعل على هيئته – بنية عميقة؛ لأنَّ هذه الخطوة لا تظهر حقيقة عند التحوُّل من الفعل إلى اسم الفاعل، إنَّما هي صورة ذهنيَّة يجلبها الذهن من أجل قياس اسم الفاعل عليها، فهي صورة ذهنيَّة عند صياغة اسم الفاعل، وإن كانت موجودة في الواقع المنطوق، بصفتها فعلا مضارعًا.

ثانيًا: إبدال ميمٍ مضمومة بمورفيم المضارعة

(يَتَجانَفُ) yatadjaanafu ⟵—— (مُتجانَفُ) mutadjaanafu (عميقة)

إذ إنَّ مورفيم المضارعة تُبدل به ميمٌ مضمومة ، وهذا ما عليه الأوائل، فمورفيم المضارعة يسقط وتدخل مكانه السابقة الإلصاقية (مُ) = (mu)، التي يمكن أن تُعدَّ مورفيم اسم الفاعل؛ لأنَّها حلَّت محلَّ مورفيم المضارعة، فكما أنَّ مورفيم المضارعة يدلُّ على المضارعة، فإنَّ الميم

المضمومة هي محور التحوُّل في اسم الفاعل، لذا يُمكن أنْ تُعدَّ مورفيم اسم الفاعل من غير الثلاثي.

والمعادلة التي تحكم هذا الإبدال أو الإسقاط كما يأتي:

(ya) أو (yu) ⟵ (mu) ⟋ الفعل المضارع ⟵ اسم الفاعل

والمعادلة تعني أنَّ مورفيم المضارعة مفتوحًا كان أم مضمومًا، يتحوَّل إلى ميم مضمومة عند التحوُّل من صيغة المضارع إلى صيغة اسم الفاعل، وهو تحوُّل تفرضه صيغة اسم الفاعل عندما يكون غير ثلاثي.

ثالثًا: كسر ما قبل آخر اسم الفاعل

(مُتجانَفُ) mutadjaanafu ⟵ (متجانِفٌ) mutadjanifun

وهذا الكسر تغيُّرٌ صوتي يتطلَّبه التحوُّل من صيغة الفعل إلى صيغة اسم الفاعل، فالصرفيُّون رصدوا هذا التغيُّر فوجدوه مطَّردا في الأفعال الفوق الثلاثيَّة، لذا صاغوا القاعدة الصرفيَّة المعروفة، أنَّ اسم الفاعل من غير الثلاثي يُكسر ما قبل آخره [1]، لذا فهو تحوُّل متعلِّق بالتحوُّل الصيغي من الفعل إلى اسم الفاعل.

ويمكن أن يُبنى تصوُّرٌ على اشتقاق اسم الفاعل من الفعل الماضي مباشرة من حيث البناء، وذلك كما يأتي:

---

(1) انظر: ابن الحاجب، الكافية في علم النحو والشافية في علم التصريف والخط، ص 41؛ وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 3 / 245؛ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، 6 / 57.

مورفيم اسم الفاعل + الفعل الماضي المزيد + كسرما قبل الآخر = اسم الفاعل

والتطبيق على القراءة نفسها كما يأتي:

(مُ) + تَجانف + كسر ما قبل الآخر = مُتجانِف

وبهذا التصوُّر يُلغى التصوُّر الذهني لوجود الفعل المضارع إلا من ناحية الدلالة التي يحملها اسم الفاعل، ذلك من حيث إنَّه يدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل المضارع، والله أعلم.

القراءة الثانية: ((**مُتَجَنِّفٍ**)) وهي قراءة السُّلمي وغيره

(تَجنَّفَ) tadjannafa ⟵ (مُتَجَنِّفٍ) mutadjannifin (بنية سطحية)

تُظهر الكتابة الصوتيَّة الصيغتين السطحيَّتين لكلٍّ من الفعل الماضي – أصل الاشتقاق – واسم الفاعل؛ وبين هاتين البنيتين السطحيَّتين بنى عميقة، تم الكلام عليها سابقا.

ومن المواضع التي وجَّه فيها القرطبيُّ التناوب بين صيغ أسماء الفاعلين، ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى:((**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ النِّسَاء كَرْهًا وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا**))[1]، يقول: " قوله تعالى: ((**مُبَيِّنَةٍ**)) [2] بكسر الياء قراءة نافع وأبي عمـــرو، و((**مُبَيِّنَاتٍ**))[3]

---

(1) سورة النساء، الآية: 19.

(2) القراءة بصيغة اسم الفاعل من (بيَّن) قراءة عاصم وابن عامر ونافع والكسائي وأبي عمرو وحمزة وغيرهم. ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 196.

(3) سورة النور، الآيتان: 34و 46.

بفتح الياء. وقرأ ابن عبَّاس: ((**مُّبِيْنَةٍ**)) [1]، بكسر الباء وسكون الياء، من أبان الشيءَ، يُقال: أبان الأمر بنفسه وأبنتُه، وبيَّن وبيَّنْتُه، وهذه القراءات كلُّها لغات فصيحة" [2].

يوجِّه القرطبيُّ في هذا الموضع الاختلاف بين صيغتي قراءتين قرآنيتين جاءتا على صيغة اسم الفاعل، وهذا الاختلاف بينهما ناشئ عن اختلاف فعليهما اللذين اشتُقَّت كلٌّ واحدة منهما، لذا يجتهد القرطبي في بيان أصل كلِّ واحدة منهما، وذلك ببيان الأفعال التي اشتُقت منها صيغتا اسم الفاعل، فقراءة ابن عبَّاس ((**مُّبِيْنَةٍ**)) مُشتقَّة من الفعل (أبان)، وهي فعل ثلاثي مزيد بالهمزة في أوله، وأمَّا قراءة الجمهور((**مُّبَيِّنَةٍ**)) فمشتَقَّة من الفعل الثلاثي المزيد بالتضعيف (بيَّن)، وكلٌّ واحدة منهما لها دلالتها الصرفيَّة التي تنتج عن اختلاف الصيغة.

وهذا الذي مال إليه القرطبي من حيث الاشتقاق صحيح، إذ إنَّ اسم الفاعل الذي جاءت عليه قراءة ((**مُّبَيِّنَةٍ**)) مشتقٌّ من الفعل (بيَّن) الثلاثي المزيد بالتضعيف، واسم الفاعل الذي جاءت عليه القراءة الأخرى ((**مُّبِيْنَةٍ**)) مشتقٌّ من الفعل (أبان)، وقد ذكر اشتقاق كلٍّ منهما لتسويغ صياغة اسمي الفاعل على هذا الشكل أو الصياغة.

ويمكن تمثيل القراءتين القرآنيتين بالكتابة الصوتية مع اشتقاقهما من فعليهما كما يأتي:

القراءة الأولى: ((**مُّبَيِّنَةٍ**)) وهي قراءة جمهور القرَّاء

(بيَّن) bayyana ⟵ (مُبَيِّنَة) mubayyinatin (بنية سطحيَّة)

---

(1) القراءة باسم الفاعل من (أبان) قراءة ابن عبَّاس قرأ بها وحده. انظر: ابن جني، المحتسب، 1/ 183.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 6 / 158 – 159.

تُظهر الكتابة الصوتيَّة التحوُّل السطحيَّ الذي حدث من الفعل الماضي المزيد بالتضعيف – أصل الاشتاق – إلى اسم الفاعل، فهي تُبيِّن البنيتين السطحيَّتين لكلٍّ من اسم الفاعل والفعل الذي اشتُقَّ منه؛ وقد مرَّ الفعل في رحلة تحوُّله إلى اسم الفاعل بعدة تغيرات، سبق الحديث عنها سابقا.

المسألة الثانية: تناوب صيغ أسماء المفعولين فيما بينها

اسم المفعول "ما اشتُقَّ من فعلٍ لِمن وقع عليه، كمضروب ومُكرَم " [1]، فهو يدلُّ بصيغته عل من وقع عليه الفعل، فدلالته كدلالة المفعول به، والفرق بينهما أنَّ المفعول به يظهر بالعلامة الإعرابية والموقعيَّة، واسم المفعول يظهر بالصيغة الصرفيَّة، والجامع بينهما الدلالة على من وقع عليه الفعل، واسم المفعول يُصاغ من الفعل المبنيِّ للمجهول [2]؛ ذلك ليدلَّ على المفعوليَّة، إذ إنَّ دلالة الفعل المبنيَّ للمجهول هي على المفعوليَّة، بسبب تحوُّل جملته من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول، وحلول ما كان مفعولا به في الأصل مكان الفاعل وظيفيًّا، لذا كانت صياغته من المبني للمجهول.

ولم يجد الباحث – ضمن عيِّنة الدراسة – إلا موضعًا واحدًا على تناوب صيغتي اسم مفعول، وهي ما ذكره القرطبي في توجيه قراءات قوله تعالى: ((**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**)) [3]، يقول: " قوله تعالى: ((**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً**)) هذا النَّهي عن أكل الرِّبا اعتراض بين أثناء قصَّة أُحد... قلت: قال مجاهدٌ: كانوا يبيعون البيع إلى

---

(1) الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 741؛ وشرح ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص406.

(2) انظر: هادي نهر، الصرف الوافي، 130.

(3) سورة آل عمران، الآية: 130.

الأجل، فإذا حلّ الأجل زادوا في الثمن على أن يؤخِّروا؛ فأنزل الله عزَّ وجل قوله: ((**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً**)). قلت: إنَّما خصَّ الرِّبا بين سائر المعاصي؛ لأنَّه الذي أذن الله فيه بالحرب في قوله: ((**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ**)) [1]، والحرب يؤذِن بالقتْل، فكأنَّه يقول: إنْ لم تتَّقوا الرِّبا هُزمْتم وقُتِلْتم. فأمرهم بترك الرِّبا؛ لأنَّه كان معمولا بها عندهم، والله أعلم. و((**أَضْعَافًا**)) نُصِب على الحال، و ((**مُّضَاعَفَةً**)) نعتُه. وقُرِئ: ((**مُّضَعَّفَةً**)) [2] ومعناه: الرِّبا الذي كانت العرب تُضعِف فيه الدين، فكان الطالب يقول: أتقضي أم تُربي ؟... و((**مُّضَاعَفَةً**)) إشارة إلى تكرار التضعيف عامًا بعد عامٍ كما كانوا يصنعون، فدلَّت هذه العبارة المؤكِّدة على شُنْعة فعلِهم وقُبْحِه؛ ولذلك ذُكِرت حالة التضعيف خاصَّة " [3].

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع قراءتين قرآنيتين جات كلتاهما على صيغة اسم المفعول، وقد ركَّز القرطبيُّ في توجيه القراءتين القرآنيتين في الدلالة الصرفيَّة التي تنتج عن كلٍّ من الصيغتين، ذلك بناء على الفعل الذي اشتُقت منه كلٌّ من الصيغتين، بما يتوافق مع السياق الذي جاءتا فيه، فتوجيهه دلاليٌّ صرفيٌّ بناء على اشتقاق كلِّ اسم مفعول جاءت عليه القراءة منهما.

---

(1) سورة البقرة، الآية: 279.

(2) قراءة اسم المفعول (مُضعَّفَة) قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب وابن محيصن واليزيدي؛ وقراءة اسم المفعول بالألف دون تشديد قراءة الباقين. انظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 572.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5 / 310 – 311.

والجيِّد في توجيه القرطبيِّ في هذا الموضع، تركيزُه على استنتاج الدلالة الصرفيَّة بما يتوافق مع السياق، إذ إنَّه اعتمد على الاشتقاق في بيان الدلالات الناتجة عن الصيغ الصرفية بما يلائم السياق ويتماشى معه، فأَخْذُ القرطبي السياقَ بعين الاعتبار في توجيهه القراءتين القرآنيتين أمرٌ مُستحسَن في الدرس الدلالي، وسيأتي الكلام على الدلالة بالتفصيل لاحقًا.

والكلام على الاشتقاق عند القرطبي يحتاج إلى مزيد من التحليل، إذ إنَّه اعتمد – كما في كثير من المواضع – على معرفة القارئ اللغوية والاشتقاق، فلم يُفصِّل في القراءتين من حيث الاشتقاق أبدا؛ لأنَّه في آخر المطاف مفسِّرٌ، يهتمُّ بما ينتج عن الاشتقاق أو الصيغ الصرفيَّة من دلالات، فلا يهتم بالعمليَّات الصرفيَّة بقدر ما يهتمُّ بما ينتج عنها من دلالات.

وأما التفصيل في اشتقاق في كلٍّ من القراءتين فيحتاج إلى بيان الفعلين اللذين اشتُقَّت منهما كلٌّ من القراءتين، وبيان أهم التغيرات التي حدثت أثناء التحوُّل من صيغة إلى أخرى، ثم بعد ذلك بيان الدلالة الصرفيَّة المترتِّبة على كلٍّ منهما والتفصيل فيها.

القراءة الأولى: ((**مُّضَاعَفَةً**))، وهي قراءة جمهور القُرَّاء

هذه القراءة مُشتَقَّة من الفعل الرباعي المزيد بالألف (ضاعَف)، فهي مُشتقَّة من فعل غير ثلاثي، والقاعدة في ما يُشتَقُّ من المزيد من اسم المفعول أن يكون على صيغة مضارعه مبدوءًا بميم مضمومةٍ مفتوحَ ما قبل الآخر[1]، وهو – كما سبق ذكره – يُصاغ من الفعل المبني للمجهول، والمبني للمجهول من (ضاعف) هو (ضوعِف)؛ لأنَّ الفعل إذا بُنِيَت فاؤه بألف زائدة قُلِبت

(1) انظر: الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 741؛ وانظر: عبد الله درويش، دراسات في علم الصرف، ص59.

الألف واوًا، وعلَّل الأوائل ذلك بوجود ألف ساكنة بعد ضمة [1]، والصواب أن يُقال إنَّها قُلبت واوًا لمماثلة الضمة، إذ من المحال نطق الصائت الطويل (aa) بعد الضمة القصيرة (u)، فحدثت هناك مماثلة تقدُّميَّة بين الصائتين.

وقد مرَّ الفعل المزيد بالألف والمبني للمجهول (ضوعِفَ) ببعض التغيرات حتى تحوَّل إلى صيغة اسم المفعول (مُضاعَف)، ويأتي بيانها فيما يأتي:

(ضوعِف) **ḍ**uuʕifa ⟵ (مُضاعفةً) muḍaaʕafatan (بنية سطحيَّة)

هذا التمثيل الكتابيُّ الصَّوتيُّ يمثِّل التحوُّل الصيغي الرئيس من صيغة المبني للمجهول إلى صيغة اسم المفعول منه، فالكتابة الصوتيَّة تمثِّل البنيتين السطحيَّتين لكلٍّ من الصيغتين، الفعل واسم المفعول المصوغ منه، دون بيان البنى العميقة أو التغيرات التي حدثت بينهما، وفيما يأتي بيانُها:

أولا: تحوُّل صيغة الماضي إلى المضارع

(ضوعِف) **ḍ**uuʕifa ⟵ (يُضاعَفُ) yuḍaaʕafu (عميقة)

تمثِّل الكتابة الصوتيَّة هنا التحوُّل من صيغة الفعل الماضي إلى صيغة الفعل المضارع الذهنيَّة التي يُصاغ على هيئتها اسم المفعول، وتظهر – أيضا– سلسلة المماثلات والمخالفات المقطعيَّة التي حدثت في هذا التحوُّل الصيغي، ذلك بسبب زوال سبب المماثلة الذي جرى الحديث عنه سابقا، عند ضمِّ المقطع الأول من صيغة البناء للمجهول، فعاد الصائت فتحة طويلة (uu⟵

(1) انظر: عبد اللطيف الخطيب، المُستقصَى في علم التصريف، ص167.

aa)، فجرت عمليَّة مخالفة بين صائت مورفيم المضارعة (u) والصائت الطويل السابق في الفعل الماضي (uu)؛ لثقل النطق بالمقطعين معًا، فتحوَّل الصائت إلى فتحة طويلة (aa)، بمعنى أنَّه عاد إلى ما كان عليه قبل بنائه للمجهول؛ لسبب صوتيٍّ؛ ثمَّ حدثت مماثلة أخرى للصائت الطويل الفتحة، إذ إنَّ الصائت الكسرة (i) ماثَلَه؛ للتفريق بين صيغتي المضارع (يُضاعِف) – المبنيِّ للمعلوم – و (يُضاعَف) المبنيِّ للمجهول، وهي – بالإضافة إلى ذلك – مما تفرضه قواعد صياغة البناء للمجهول أن يكون مفتوح ما قبل الآخر.

ثانيًا: إبدال ميمٍ مضمومة بمورفيم المضارعة

(يُضاعَفُ) yu**ḍ**aaʕafu ⟵ (مُضاعفةً) mu**ḍ**aaʕafatan (سطحيَّة)

يظهر في هذا التحوُّل إبدال مورفيم اسم المفعول بمورفيم المضارعة، وهذا الإبدال من أجل بناء اسم المفعول، إذ إن القياس فيه أن يُبدأ بميم مضمومة، فصارت هذه الميم المضمومة من السوابق الإلصاقية التي تميِّز اسم المفعول – بالإضافة إلى السياق وفتح ما قبل الآخر – من غيره، كما يظهر فتحُ ما قبل الآخر، وهذا الفتح مطَّرِد في التحويل من المضارع المجهول إلى اسم المفعول.

وأما المقطع الأخير، فيحوي تاء التأنيث اللاحقة الإلصاقية مع ما تحمله من الحركة الإعرابية، فالمقطع (tan)، ما هو إلا تاء التأنيث مع ما تحمله من حركة وهي التنوين.

القراءة الثانية: ((**مُضَعَّفَةً**))، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي جعفر وغيرهم

هذه القراءة مُشتَقَّة من الفعل الرباعي المزيد بالتضعيف (ضعَّف)، فهي مُشتقَّة من فعل غير ثلاثي، والقاعدة في ما يُشتَقُّ من المزيد من اسم المفعول أن يكون على صيغة مضارعه

مبدوءًا بميم مضمومةٍ مفتوحَ ما قبل الآخر[1]، وهو– كما سبق ذكره – يُصاغ من الفعل المبني للمجهول، والمبني للمجهول من (ضعَّف) هو (ضُعِّف)؛ لأنَّ الفعل المضعَّف يبنى للمجهول بضمِّ أوّله وكسر ما قبل آخره [2]، فتجري عليه قاعدة صياغة المبني للمجهول من الصحيح؛ ويمكن تمثيل التحوُّل السطحي من الفعل الماضي إلى اسم المفعول كما يأتي:

(ضُعِّف) ḍuʕʕifa ⟵ (مُضَعَّفَةً) muḍaʕʕafatan (سطحيَّة)

في هذا التمثيل الكتابي الصوتي، تظهر التحوُّلات السطحيَّة لصياغة اسم المفعول من الفعل المبنيِّ للمجهول؛ وقد مرَّت هذه الصيغة ببعض البنى العميقة حتى استوت إلى ما استوت عليه، وبيانها كما يأتي:

أولا: تحويل صيغة الماضي إلى صيغة المضارع

(ضُعِّف) ḍuʕʕifa ⟵ (يُضعَّفُ) yuḍaʕʕafu(عميقة)

تظهر الكتابة الصوتيَّة تحوُّل صيغة الفعل الماضي المبني للمجهول إلى صيغة المضارع المبنيِّ للمجهول، ويلاحظ أنَّ ثمَّة تحوُّلات صوتيَّة حدثت أثناء مسيرة هذا التحوُّل الصيغي؛ فالأول: تحوُّل صائت المقطع الأول من الماضي من الصائت الضمة إلى الصائت الفتحة في الفعل المضارع؛ ذلك من أجل مماثلة صائت الفتحة – وهو التحوُّل الصوتي الثاني – الذي يرافق تحوُّل

---

(1) انظر: الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 741؛ وانظر: عبد الله درويش، دراسات في علم الصرف، ص59.

(2) انظر: عليًّا أبو المكارم، التعريف بالتصريف، ص 138.

صيغة المضارع إلى البناء للمجهول [1]، حتى يحقق توازنا صائتيًّا بين الضمة والفتحة من جهة، بالإضافة إلى المخالفة بين المقطعين القصيرين (yu) و(ḍu) الذي يحقق تتابعهما صعوبة في النطق، خاصة إذا تلاهما في المقطع الثالث المقطع (ʕa)، فحدثت المخالفة لتحقيق التوزيع الصائتي الذي ييسر النطق، وهي من جهة أخرى لتيسير النطق أيضا.

ثانيا: إبدال مورفيم اسم المفعول بمورفيم المضارعة

(يُضعَّفُ) yuḍaʕʕafu ←—— (مُضَعَّفَةً) muḍaʕʕaftan (سطحية)

يظهر بالكتابة الصوتية إبدال مورفيم اسم المفعول – الميم المضمومة – بمورفيم المضارعة، وهذا الإبدال قواعدي يتطلَّبه التحوُّل من صيغة المضارع الذهنيَّة العميقة إلى صيغة اسم المفعول التي تُصاغ على هيئته أو زنته [2]، وأمَّا فتح ما قبل الآخر، فهو مما رافق صيغة الفعل المضارع وقد سبق الحديث عنه قبلُ، فلا داعي للحديث عنه باستقلال.

وأما المقطع الأخير (tan) فهي تاء التأنيث، وقد سبق الكلام عليها قبل، وقد رافقها تنوين الفتح، فهذا المقطع الزائد على صيغة اسم المفعول، ما هو اللاحقة الإلصاقيَّة الدالَّة على التأنيث، تاء التأنيث التي حملت الحركة الإعرابيَّة تنوينَ الفتح.

ويبقى الكلام في هذا المقام على الفارق الدلالي الصرفي– الذي ركَّز القرطبي توجيهه فيه – بين الصيغتين، وهذا التفريق الدلالي الصرفيُّ قائم على الأصل، وهو الفعل الذي اشتُقَّت منه كلٌّ من الصيغتين، فقد سبق الكلام قبل على أنَّ القراءة التي جاءت على اسم المفعول ((**مُّضَاعَفَةً**))

---

(1) انظر: رمضان عبد الله، الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة المعاصر، ص59.

(2) انظر: الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 2 / 741.

مُشتَقَّة من الفعل (ضاعف)، وهذه الصيغة لها مدلول عام وهو المشاركة، لكنَّها تأتي بمعان أخرى، وقد يتفق مع سياق الآية عند الكلام على الرِّبا ومضاعفتها في الجاهليَّة معنيان: الأول: المبالغة والتكثير، إذ إنَّ من معاني (فاعل) أنْ يكون بمعنى (فعَّل) [1]، فيدلَّ على المبالغة والتكثير، بمعنى أنَّهم يعاودون الفعل مرات كثيرة، وهذا المعنى قد ذكره القرطبي وأكَّده، ذلك بما يتناسب مع سياق المقام، إذ إنَّهم كانوا في الجاهليَّة يقبلون تأجيل سداد الدين مع الرِّبا المترتبة عليه مع زيادة الرِّبا، وهوما يُسمَّى في عصرنا الحاضر الفوائد المركَّبة التي تتقاضاها البنوك زيادة على ما اتُّفِق عليه في عقد المراباة الأصلي، لذا نهى الله – عزَّ وجلَّ –عن هذا الفعل، وهو طريق إلى تحريم الربا الذي ليس فيه هذه الزيادات.

وأما الدلالة الصرفيَّة الأخرى لصيغة (فاعل) فهي الموالاة التي تعني تكرار الفعل وتتابعه[2]، وهذا ما عناه القرطبي وألمح إليه في معنى قراءة ((**مُّضَاعَفَةً**)) عند قوله: " و((**مُّضَاعَفَةً**)) إشارة إلى تكرار التضعيف عامًا بعد عام كما كانوا يصنعون " [3]، فالمُراد واحد، وإن لم يذكر معنى الموالاة، إذ إنَّها تفيد النهي عن ذلك الفعل الشنيع الذي كانوا يفعلونه، والنهي عن موالاته وتكراره.

وأمَّا القراءة الأخرى ((**مُّضَعَّفَةً**)) فتدلُّ على المبالغة والتكثير، وهي ما تدلُّ عليه صيغة التضعيف (فعَّل)، التي تدلُّ أكثر ما تدلُّ على المبالغة والتكثير من فعل الشيء، والقراءة بدلالتها الصرفيَّة تدلُّ على النهي عن ذلك.

---

(1) انظر: هادي نهر، الصرف الوافي، ص281.

(2) انظر: عبد اللطيف الخطيب، المُستقصَى في علم التصريف، ص330.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5 / 311.

المسألة الثالثة: التناوب بين اسم الفاعل واسم المفعول

قد مضى الحديث قبل عن تناوب أسماء الفاعلين فيما بينها، وكذا أسماء المفعولين، وفي هذه المسألة سيكون الكلام على التناوب الذي قد يحدث بين اسم الفاعل واسم المفعول، وأثر تناوب مثل هذه الصيغ في اختلاف الدلالة الصرفيَّة.

ومن المواضع التي جرى فيها تناوب بين صيغ اسم الفاعل واسم والمفعول، ما ذكره القرطبي في توجيه قراءات قوله تعالى: ((**الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوْاْ الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوْاْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلاَ مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ**)) [1]، يقول: " قوله تعالى: ((**وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوْاْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ**))... وروي عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ((**وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوْاْ الْكِتَابَ**)): هو على العهْد دون دار الحرْب، فيكون خاصًّا. وقال غيره: يجوز نكاح الذِّمِّيَّة والحربيَّة لعموم الآية. ورُوي عن ابن عبَّاس أنَّه قال: ((**الْمُحْصَنَاتُ**)) [2] العفيفات العاقلات. وقال الشَّعبيُّ: هو أنْ تُحصِن فرجَها فلا تزني، وتغتسلَ من الجنابة. وقرأ الشَّعبيُّ: ((**والْمُحْصِنَاتُ**)) [3] بكسر الصاد، وبه قرأ الكسائيُّ. وقال مُجاهِدٌ: ((**الْمُحْصَنَاتُ**)): الحرائرُ " [4].

---

(1) سورة المائدة، الآية: 5.

(2) القراءة بصيغة اسم المفعول قراءة الجمهور عدا الكسائي والشعبي. انظر: الداني، التيسير في القراءات السبع، ص95؛ وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 2 / 229.

(3) القراءة بصيغة اسم الفاعل قراءة الكسائي والشعبي. انظر: الداني، التيسير في القراءات السبع، ص95؛ وانظر عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 2 / 229.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 7 / 320.

لم يركز القرطبي في التوجيه الصرفي للقراءتين القرآنيتين ولا الدلالي الصرفي كثيرًا، إلا من حيث ضبط الصيغتين الصرفيتين لاسمي الفاعل والمفعول، مع الاهتمام بما قاله المفسِّرون في تفسير معنييهما، فهو لم يهتم في تحليلهما الصرفي إلا من حيث ضبطهما، والظن أنَّه ترك معرفة ماهيَّة اشتقاق الصيغتين مع ما يدلان عليه لمعرفة القارئ؛ لذا اكتفى بضبط صيغتي القراءتين، وهو غير مطالب بالتحليل الصرفي؛ لأنه مفسر يعنيه تفسير الآية وبيان دلالاتها، خاصَّة أنَّ الآية في الأحكام الشرعيَّة، فانصرف عن بيان الجانب الاشتقاقي إلى بيان الحكم الشرعي.

وتوجيه القرطبي ينقصه كثير من التحليل الصرفي والدلالي الصرفي؛ فمن حيث التحليل، فإنَّه يمكن تحليل القراءتين كما يأتي:

القراءة الأولى: ((**الْمُحْصَنَاتُ**)) وهي قراءة الجمهور

هذا القراءة جاءت على صيغة اسم المفعول، وقد مضى الكلام عليه، وعُلِم أنَّ صيغة اسم المفعول تُبنى من فعل مبني للمجهول، وذلك كما يأتي:

(أُحْصِنَ) ʔuħṢina ⟵——— (مُحصَناتٍ) muħṢanaatin (سطحيَّة)

تظهر الكتابة الصوتية اشتقاق اسم المفعول – مع زيادة مورفيم جمع التأنيث في آخره – من الفعل الرباعي المبنيِّ للمجهول (أُحصِن) ، وقد مرَّ الحديث عن صياغة اسم المفعول من فعل غير ثلاثي قبلُ عند الحديث عن التناوب بين أسماء المفعولين، لذا سيكتفي الباحث – تاليًا – بذكر مراحل التغيُّر من الفعل إلى اسم المفعول دون زيادة في الشرح، وهي كما يأتي:

أولا: تحويل صيغة الفعل الماضي إلى صيغة المضارع

(أُحْصِنَ) ʔuħṢina ⟵—— (يُحصَنُ) yuħṢanu

ثانيًا: إبدال مورفيم اسم المفعول بمورفيم المضارعة

(يُحصَنُ) yuħṢɑnu ⟵——— muħṢɑnaatin (مُحصَناتٍ)

وقد ذُكِر من قبل أنَّ فتح ما قبل الآخر مطّرِد في صيغة البناء للمجهول؛ لذا لم يفرد في نقطة مستقِلَّة.

القراءة الثانية: ((**الْمُحْصِنَاتُ**)) وهي قراءة الكسائي والشَّعبيِّ

هذه القراءة تختلف عن قراءة الجمهور، إذ إنَّها مبينة على صيغة اسم الفاعل التي تدلُّ على الحدث والحدوث ومن قام بالحدث، كما سبق، كما أنَّها تُصاغ من الفعل الرُّباعي أو الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله المبني للمعلوم (أَحْصَن)، لذا فهي تدلُّ على معنى مختلف عمَّا تدلُّ عليه قراءة الجمهور، وسيأتي الكلام على الاختلاف الدلالي بينهما عند الكلام على الدلالة.

وقد مرَّت هذه القراءة بتغيُّرات حتى تحوَّلت من فعلها إلى ما هي عليه من صياغتها على اسم الفاعل، وقد سبق الحديث عن هذه التغيُّرات سابقًا عند الحديث عن تناوب صيغ أسماء الفاعلين فيما بينها، وسيكتفي الباحث بذكر هذه التغيُّرات دون تحليل، وهي كما يأتي:

أولا: تحويل صيغة الماضي إلى صيغة المضارع

(أَحصَنَ) ʔaħṢɑna ⟵——— yuħṢinu(يُحْصِنُ)

ثانيا: إبدال مورفيم اسم الفاعل بمورفيم المضارعة مع كسر ما قبل الآخر

(يُحْصِنُ)yuħṢinu ⟵——— muħṢinaatin (مُحصِنات)

هذه هي الصيغة النهائية لاسم الفاعل مع اللاحقة الإلصاقيَّة أو مورفيم جمع التأنيث الدَّالَّة على الجنس أو النوع والعدد، إذ تمثِّل من حيث الجنس الدلالة على التأنيث، ومن حيث العدد الدلالة على الجمع، والصيغة بمجملها تدلُّ على الحدث ومن قام به والحدوق والتأنيث والجمع، وكلُّ هذه الدلالات بسببٍ من المورفيمات الاشتقاقيَّة التي أُدخِلت على الصيغة الأصيلة.

هذه التحوُّلات – التي سبق ذكرها – تمثل ما طرأ على صيغتي اسم المفعول واسم الفاعل عند تحوُّلهما عن صيغتي فعليهما، ويبقى الحديث عن التحوُّل بين صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول، وفيما يأتي تمثيل هذا التحوُّل:

(مُحصِنات) muħṢinaatin ⟵ muħṢanaatin (مُحصَناتٍ)

كلتا الصيغتين اللتين مثَّلتهما الكتابة الصوتيَّة لاسمي الفاعل والمفعول، تمثلان البنيتين السطحيَّتين لهما، والفارق بينهما كسر ما قبل الآخر في صيغة اسم الفاعل، وفتحه في صيغة اسم المفعول، وهذا ما يظهر بالكتابة الصوتيَّة، وهذا الفارق الصائتي بينهما مما تفرضه طبيعة بناء كل صيغة منهما، إذ إنَّ القاعدة الصرفيَّة المُستنبطَة باستقراء التحوُّلات الصرفيَّة على كلٍّ من الصيغتين في لغة العرب هو ما فرض هذه القاعدة، فلا بدَّ أنْ يكون اسم الفاعل من غير الثلاثي مكسور ما قبل الآخر، واسم المفعول مفتوح ما قبله.

ومن حيث الدلالة، فهذا التناوب بين صيغتي اسم الفاعل مما تتيحه اللغة [1]، فهو قبل أن يكون تناوبًا بين الصيغ تناوبٌ دلاليٌّ، إذ إنَّ المقصود من هذا التناوب بين الصيغتين التنويع الدلالي، فدلالة قراءة الجمهور ((**الْمُحْصَنَاتُ**)) تدلُّ على الحدث والحدوث وعلى من وقع عليه

(1) انظر: طه الجندي، التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل، ص 40.

الحدث، ودلالة قراءة الكسائي والشَّعبي ((**الْمُحْصِنَاتُ**)) هي الحدث والحدوث ومن قام بالحدث، والفرق بينهما – في حدود السياق – أنَّ قراءة الجمهور تدلُّ على أنَّ النساء وقع عليهنَّ فعل الإحصان، فهنَّ – بدلالة الصيغة – بمقام المفعول به، والزوج هو من يمارس حدث الإحصان عليهنَّ، وأمَّا قراءة الكسائي فتدلُّ على أنَّ النساء هنَّ من يقمْنَ بحدث الإحصان على الأزواج، وفي كلتا القراءتين ثمة مُشترَك دلالي هو الحدث والحدوث، على اختلاف من قام به، فالحدث موجود، وهو متجدِّدٌ؛ لأن كلتا الصيغتين – اسم المفعول والفاعل كذا تدل على تجدُّد على الحدث[1]، ذلك أنَّهما صِيغَتَا على هيئة المضارع التي تفيد الحدوث المتجدِّد، فتناوب الصيغتين مهم في إثراء الدلالة وإغنائها وتنوُّعها.

المسألة الرابعة: التناوب بين اسم الفاعل وصيغة المُبالغة

تُعنى هذه المسألة بالتناوب بين نوعين من المُشتقَّات، هما: اسم الفاعل وصيغة المُبالغة منه، وقد سبق الكلام على اسم الفاعل وتعريفِه؛ أما المبالغة فهي "صيغ تأتي بدلا من اسم الفاعل للدلالة على المبالغة على معنى الفعل" [2]، فهي صيغ مبالغة من اسم الفاعل[3]، وهذا قد يوهم أنَّ الاشتقاق الحقيقي لصيغ المبالغة من اسم الفاعل، إذ ليس هذا المقصود بأنَّها صيغة مُشتَقَّة من اسم الفاعل على الحقيقة، إنَّما المقصود أنَّها مأخوذة من دلالة اسم الفاعل الذي يدلُّ – كما سبق –

---

(1) انظر: طه الجندي، المرجع السابق، ص 45.

(2) كحيل، أحمد حسن، التبيان في تصريف الأسماء، حقوق الطبع للمؤلف، ط6، د. ت، ص 56.

(3) انظر: الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب،731/2؛ وانظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص402.

على الحدث والحدوث وصاحب الحدث، مع الزيادة عليه في الدلالة على المبالغة في وقوع الحدث من الفاعل، فالفارق بينهما صيغي ودلالي.

ولم أجد – ضمن عيِّنة الدِّراسة – إلا موضعًا واحدًا على التناوب بين صيغتي اسم الفاعل والمبالغة، وهو ما ذكره القرطبي في توجيه قراءات قوله تعالى: ((فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِ وَلاَ تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىَ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمُ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِين)) [1]، إذ يقول: "((وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً)) أي: صُلبة لا تعي خيرًا ولا تفعله، والقاسية والعاتية بمعنى واحد ، وقرأ الكسائي وحمزة: ((قَسِيَّةً)) [2] بتشديد الياء من غير ألف؛ وهي قراءة ابن مسعود والنَّخَعيِّ ويحيى بن وثَّاب. والعام القسيَّ: الشديد الذي لا مطر فيه. وقيل: هو من الدِّراهم القسيَّات، أي: الفاسدة الرَّديئة؛ فمعنى قسيَّة على هذا المعنى: ليست بخالصة الإيمان، أي: فيها نفاق" [3].

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع صيغتي القراءتين القرآنيتين توجيها صوتيًّا وصرفيًّا ولغويًّا؛ أما الصوتي، فبذكره لفظ التشديد في قراءة صيغة المبالغة، وأما الصرفيُّ فبتفريقه بين الصيغتين؛ واللغوي فبذكره ما يسند القراءة بصيغة المبالغة من اللغة، واختلاف دلالتها ومعناها، فتوجيهه يحتاج إلى مزيد من التحليل من الناحيتين الاشتقاقية والدلالية الصرفية.

---

(1) سورة المائدة، الآية: 13.

(2) القراءة بصيغة اسم الفاعل قراءة السبعة عدا الكسائي وحمزة، وقرأ الكسائي بحمزة بصيغة المبالغة. انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص243؛ ابن زجلة، حجة القراءات، ص 223.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 7 / 380.

أما من حيث الاشتقاق، فالتوجيه ينقصه التحليل الاشتقاقي لكل من الصيغتين، ومعرفة كيفية صياغة كل من الصيغتين، ومن أي شيء اشتُقَّتا؛ فالقراءة باسم الفاعل((**قَاسِيَةً**)) مُشتَقَّة من الفعل الثلاثي (قسا)؛ لأنَّها جاءت على صيغة (فاعل)، إذ إنَّ صياغة اسم الفاعل من الثلاثي تكون على (فاعِل) [1]، وهي من الصيغ القياسية التي أخذت صيغتها عن العرب على هذه الصيغة، فكل فعل ثلاثي يُقاس في لغة العرب على زنة (فاعل) عند بناء اسم الفاعل منه.

وكذا صيغة المبالغة التي جاءت عليها قراءة حمزة والكسائي((**قَسِيَّةً**)) مصوغة من الفعل الثلاثي (قسا)؛ لأن صيغ المبالغة لا تصاغ إلا من فعل ثلاثي [2] أو من مصدره [3] على رأي القائلين بالاشتقاق من المصدر، وهي تختلف عن اسم الفاعل في الصياغة والدلالة على المبالغة، وسيأتي الكلام على الدلالة مفصَّلا لاحقًا.

وفيما يأتي بيان اشتقاق كلٍّ من الصيغتين، مع بيان أهم التغيُّرات التي تطرأ على صيغة الفاعل عند تحوُّلها إليهما:

أولا: ((**قَاسِيَةً**))، وهي قراءة السبعة عدا الكسائي وحمزة

(قسا) qαsaa ⟵ (قاسية) qααsiyatan (سطحيَّة)

(1) انظر: الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 2 / 721؛ وانظر: ابن الحاجب، شرح الفصل، 84/4.

(2) انظر: الرضي الأستراباذي، المصدر السابق، 2 / 731؛ وانظر: عليًّا أبو المكارم، التعريف بالتصريف، ص242.

(3) انظر: هادي نهر، الصرف الوافي، ص 125.

تُظهر الكتابة الصوتية تحوُّل الفعل الثلاثي إلى صيغة اسم الفاعل، وما ظهر بالكتابة الصوتية هو الصيغتان السطحيَّتان لكلٍّ من اسم الفاعل والفعل الثلاثي الذي اشتُقَّ منه، وقد مرَّ هذا التحوُّل الصيغي ببعض التغيُّرات، وهي كالآتي:

أوَّلا: زيادة ألف بعد فاء الفعل أو مطل الحركة

(قسا) qαsaa ⟵ (قاسا) qααsaa (عميقة)

يظهر بالكتابة الصوتية مطل صائت فاء الفعل، وبتعبير الأوائل زيادة ألف بعد فاء الفعل،

وهذه الزيادة تُعَدُّ من المقحمات الصرفيَّة أو الحشو الذي يُستخدم لتغيير معنى الكلمة [1] ويُزاد على صيغة حتى تحوِّلها إلى صيغة أخرى، فهذه الألف أو هذا المطل ما هو إلا مورفيم[2] اشتاقي، يُستعمل لاشتقاق صيغة من أخرى، ويمكن تسمية هذه المورفيم بمورفيم اسم الفاعل.

ثانيًا: كسر ما قبل الآخر

(قاسا) qααsaa ⟵ (قاسِو) qααsiw (عميقة)

يظهر بالكتابة الصوتية كسر ما قبل الآخر مع رجوع صوت الألف المنقلبة عن واو إلى أصلها؛ ذلك لاستحالة نطق الألف بعد كسر، فتعود الألف عند صياغة اسم الفاعل من الثلاثي إلى أصلها، إذ إنَّ أصل الفعل (قسو)، وعند كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل – وهو من مستلزمات الصيغة – تكون الصيغة في بنيتها العميقة (قاسِو).

---

(1) انظر: سمير استيتية، اللسانيَّات، ص102.

(2) انظر: أشواق النجَّار، دلالة اللواصق التصريفية، ص156.

ثالثًا: مماثلة الواو للياء

(قاسِو) qααsiw ⟵ (قاسي) qααsii (سطحيَّة)

تظهر الكتابة الصوتية تحوُّل الواو – نصف الحركة – إلى صائت الكسرة، من أجل المماثلة، ويمكن أن تُصاغ لها القاعدة الصوتيَّة الآتية:

$$\left\{\begin{array}{c}\text{ح }½\\ \text{+ خلفية}\end{array}\right\}(w) \longleftarrow (i) \left\{\begin{array}{c}\text{+ح}\\ \text{+ أمامية}\end{array}\right\} \Big/ \square \; (i) + \text{_____} \; \#$$

وتحليل هذه المعادلة هو أنَّ نصف الحركة (w) يتحوَّل إلى الصائت الكسرة عندما يُسبَق بها في نهاية المقطع، وقد تمَّت عمليَّة المماثلة بينهما من أجل تيسر النطق؛ لأنَّ الانتقال من الحركة الأماميَّة الضيقة (i) إلى نصف الحركة الخلفيَّة الصوت الانزلاقي (w) صعبٌ في النطق، لذا ماثلت نصفُ الحركة الكسرةَ؛ من أجل تيسير النطق حتى تتوافق الصوائت في موقعيَّتها.

رابعا: زيادة تاء التأنيث مع تنوينها

هذه النقطة لا علاقة لها بالتحول من صيغة الفعل إلى اسم الفاعل، وإنما جيء بها هنا؛ من أجل بيان كيفيَّة دخول المقطع الأخير (tan)على اسم الفاعل، إذ إنَّ هذا المقطع يمثل تاء التأنيث مع ما تحمله من العلامة الإعرابية تنوين الفتح، وتمثيله بالكتابة الصوتيَّة كما يأتي:

(قاسي) qααsii ⟵ (قاسيَةً)qααsiyatan (سطحيَّة)

القراءة الثانية: ((**قَسِيَّةً**))، وهي قراءة الكسائي وحمزة

(قسا) qαsaa ⟵—— (**قَسِيَّةً**) qαsiyyatan (سطحيَّة)

تظهر الكتابة الصوتيَّة التحوُّل من الصيغة السطحيَّة للفعل الثلاثي إلى صيغة المبالغة التي المُشتَقَّة منه، فكلتا البنيتين سطحيَّة، وقد جاءت هذه الصيغة على وزن(فعيل) من صيغ المبالغة، التي صيغت من الفعل الثلاثي (قسا)؛ وقد مرَّ هذا الفعل ببعض التغيُّرات حتى استوى على صيغة المُبالغة (فعيل = قَسيّ)، وهي كالآتي:

أوَّلا: كسر صائت عين الفعل وإرجاع الألف إلى أصلها

(قسا) qαsaa ⟵—— (قَسيوْ)qasiw (عميقة)

يبدأ تحليل الصيغ من حيث بدَأ الاختلاف بينها، والاختلاف بين(فَعَلَ) الفعل و(فَعِيل) المبالغة في كسر صائت المقطع الثاني من الفعل، ثم عمليَّة إعادة الألف إلى أصلها الواوي، إذ إنَّ أصل (قسا) هو (قسو)، وبعد إبدال صائت الكسرة بصائت الفتحة حدثت عمليَّة إبدال بين الألف وأصلها، إذ عُلَّت الألف فرجعت إلى أصلها الذي كانت عليه، وقد جُمِع التغيُّران معًا في بند واحد؛ لاستحالة النطق بصائتي الكسرة والفتحة المَتلُوَّة بها.

ثانيا: مماثلة بين نصف الحركة والحركة

(قَسِوْ)qasiw ⟵—— (قسيٌْ) qαsiy (سطحيَّة)

تظهر الكتابة الصوتية هنا المماثلة التي حدثت بين الصوت الانزلاقي أو نصف الحركة الخلفيَّة الضمة، والحركة الأماميَّة الضيقة الكسرة، إذ أثرت الأخيرة في الأولى فحوَّلتها إلى نصف

حركة أمامية؛ للفرار من ثقل الانتقال من حركة أمامية ضيقة إلى حركة خلفيَّة، ولتيسير النطق، إذ لا يخفى – من حيث النطق– صعوبة النطق بصوت اللين (= ½ح) بعد صائت الكسر.

وأما المقطع الأخير (tan) ما هو إلا تاء التأنيث مع حركة التنوين حركة الإعراب التي تحملها، فالصيغة هنا معربة، وهي منوَّنة بتنوين الفتح، فكان إلصاق – إضافة – مورفيم التأنيث به من أجل الدلالة عل التأنيث.

المسألة الخامسة: التناوب بين المُشتقَّات وغيرها

هذه المسألة تُعنى ببعض المواضع التي حدث فيها إبدال بين المشتقَّات والأسماء الأخرى أو المصادر، فقد يحصل إبدال بين اسم الفاعل والاسم، أو بينه وبين المصدر، وهكذا، وسَتُناقَشُ هذه المسألة في عدد من النقاط يأتي بيانها تاليًا.

أولا: التناوب بين اسم الفاعل والاسم الجامد

وجد الباحث موضعًا واحدا على التناوب بين اسم الفاعل والاسم، مع أنَّ اسم الفاعل من المُشتقَّات التي تُتناول في الدرس الصرفي في مباحث الأسماء، إلا أنَّهما يختلفان عن بعضهما فيما يشر إليه كل نوع من الدلالة.

وهذا الموضع هو ما ذكره القرطبي في توجيه قراءات قوله تعالى: ((**وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيم**)) [1]، إذ يقول: " قوله تعالى: ((**وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا**))، قرأ الجمهور:

(1) سورة البقرة، الآية: 283.

((كَاتِبًا)) [1] بمعنى: رجلٌ يكتب. وقرأ ابن عبَّاس وأُبيٌّ ومجاهد والضَّحَّاك وعِكرِمة وأبو العالية: ((وَلَمْ تَجِدُواْ كِتَابًا)) [2] . قال أبو بكر الأنباري: فسَّره مجاهد فقال: معناه فإن لم تجدوا مِدادًا: يعني في الأسفار" [3].

يوجِّه القرطبي القراءتين القرآنيتين في هذا الموضع توجيها صرفيًّا ولغويًّا، أمَّا الصرفي فبتفسيره دلالة اسم الفاعل على الحدث ومن قام به، وهي إشارة منه على أنَّ هذه القراءة((كَاتِبًا)) جاءت على صيغة اسم الفاعل، وهو – أيضًا – دلالي صرفيٌّ؛ وأمَّا اللغوي فتوجيهه لقراءة الاسم ((كِتَابًا)) بالمداد أو الحبر الذيُ كتب به الكتاب، وهو مجاز على ما سَيُبيِّن الباحث في الكلام على الدلالة.

وتوجيه القرطبي ينقصه التحليل من الجانبين الصرفي والدلالي، إذ إن توجيهه للقراءتين جاء مُقتضَبا؛ أما من الجانب الصرفي، فلا بُدَّ من بيان أصل اشتقاق كلِّ صيغة من الصيغتين اللتين جاءت عليهما القراءتان القرآنيتان وكيفيَّتِه، وهو كما يأتي:

أوَّلا: ((كَاتِبًا)) وهي قراءة الجمهور

(كَتَبَ) kataba ⟵——(كاتِبًا) kaatiban (سطحيَّة)

---

(1) القراءة باسم الفاعل قراءة الجمهور. انظر: أبا حيَّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 2 / 371.

(2) القراءة بصيغة الاسم قراءة ابن عبَّاس وأُبِي ومجاهد وأَبِي العالية. انظر: أبا حيَّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 2 / 371.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4 / 465.

تُمثِّل الكتابة الصوتيَّة البنية السطحيَّة لكلٍّ من صيغتي الفعل واسم الفاعل المشتقَّة منه، إذ تُبيِّن أنَّ كلتا الصيغتين تمثل بنية سطحيَّة؛ وقد مرَّ لفظ الكاتب – الذي صيغ هنا على زنة (فاعل) لاشتقاقه من الثلاثي – بتغيُّرين، يذكرهما الباحث بشكل مُقتَضَب دون تحليل، لأنَّه قد سبق تحليلها – أي الصيغة – سابقا، وهما كما يأتي:

أولا: إدخال مورفيم اسم الفاعل بعد فاء الفعل أو مطل حركته

(كَتَبَ) ka/ta/ba ⟵ (كاتَب) kaa/ta/ba (عميقة)

ثانيا: كسر ما قبل الآخر مع إضافة التنوين في آخرها

(كاتَب) kaa/ta/ba ⟵ (كاتِبًا) kaa/ti/ban (سطحيَّة)

القراءة الثانية: ((**كِتَابًا**))، وهي قراءة ابن عبَّاس وأُبيٍّ وغيرهما

(كَتَبَ) kataba ⟵ (كِتابًا) kitaaban (سطحيَّة)

تظهر الكتابة الصوتيَّة التحوُّل الصيغي من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم المُشتَقَّةِ منه، وهاتان الصيغتان اللتان ظهرتا في التمثيل الكتابي الصوتي صيغتان سطحيَّتان، إذ تظهران على حقيقتهما المكتوبة والمنطوقة دون البنى الذهنية العميقة لكلٍّ منهما.

ثانيا: التناوب بين اسم الفاعل والمصدر

من مسائل التناوب بين صيغ المُشتَقَّات مع غيرها، التناوب بين اسم الفاعل والمصدر، وقد رصد الباحث موضعًا واحدًا ضمن عيِّنة الدراسة حدث فيه هذا النوع من التناوب، وهو ما ذكره القرطبي في توجيه قراءات قوله تعالى: ((**وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا**

مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِين)) [1]، إذ يقول: " ((كَفَفْتُ)) معناه:دفعْت وصرفت ((بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنكَ)) حين همُّوا بقتلِك ((إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ)) أي: الدلالات والمعجزات، وهي المذكورة في الآية. ((فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ)) يعني الذين لم يؤمنوا بك وجحدوا نُبوَّتك ((إِنْ هَذَا)) أي: المعجزات ((إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِين)).

وقرأ حمزة والكسائي: ((سَاحِرٌ)) [2] أي: إنْ هذا الرجل إلا ساحر قويٌّ على السحر" [3].

يوجِّه القرطبي في هذا الموضع القراءتين القرآنيتين توجيها دلاليًّا صرفيًّا، ذلك حين يركِّز في توجيهه في دلالة صيغة اسم الفاعل الصرفيَّة بأنَّ دلالتها على الرجل الذي يقوى على السحر، وهو يعني بذلك قوَّته على – وهو الحدث – السحر، وفي هذا تضمينٌ لمعنى قراءة الجماعة التي جاءت على صيغة المصدر.

وتوجيه القرطبي يحتاج إلى مزيد من التفصيل الاشتقاقي الصرفي، والدلالي الصرفي، إذ إنَّه يحتاج إلى معرفة المزيد عن اشتقاق كلٍّ من الصيغتين، والتفصيل في الدلالة الصرفيَّة الناتجة عن كلٍّ منهما، والاختلاف بينهما.

أما من حيث الاشتقاق فإن كلا من القراءتين اشتُقَّت من الفعل الثلاثي المجرَّد (سَحَرَ)، فقراءة الجماعة ((سِحْرٌ)) مأخوذة من الفعل (سَحَر)، يُقال: " سَحَره يسحَرُه سَحْرًا وسِحْراً " [4]،

---

(1) سورة المائدة، الآية: 110.

(2) القراءة بصيغة المصدر (سِحْر) قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم؛ والقراءة بصيغة اسم الفاعل (ساحر) قراءة حمزة والكسائي. انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 259؛ وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص239 – 240.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 8 / 282 – 283.

(4) الزَّبيدي، تاج العروس، 11 / 514، مادة: سحر.

فمن مصادر الفعل (سَحَر) المصدر (سِحر)؛ وكذا قراءة الكسائي وحمزة ((**سَاحِرٌ**)) التي جاءت على صيغة اسم الفاعل (فاعِل) فمصوغة من الفعل (سَحَر)؛ لأنَّ اسم الفاعل من الثلاثي – كما سبق – يُصاغ على وزن (فاعل).

ومجيء هذا الفعل على هاتين الصيغتين السماعيَّتين القياسيتين لا ينفي إمكانيَّة تحليلهما صوتيًّا لمعرفة ما اعتراهما من تغيُّرات خلال مسيرة التحوُّل الصيغي الذي مرَّتا به، ويمكن دراسة هذه التغيُّرات في القراءتين القرآنيتين كما يأتي:

أولا: قراءة ((**سِحْرٌ**))، وهي قراءة السبعة عدا حمزة والكسائي

(سَحَر) saħara ⟵ (سِحْرٌ) siħrun (سطحيَّة)

يظهر بالكتابة الصوتيَّة اشتقاق المصدر من الفعل الثلاثي، وكلتا الصيغتين – الفعل الثلاثي – مع مصدره – بنية سطحيَّة، وقدر مرَّت بنية المصدر أثناء اشتقاقها من الفعل بتغيُّرين صوتيَّين، وهما كما يأتي:

أولا: إبدال صائت فاء الفعل الكسرة بالفتحة

(سَحَر) sa/ħa/ra ⟵ (سِحَرَ) si/ħa/ra (عميقة)

ثانيًا: إسقاط صائت المقطع الثاني

(سِحَرَ) si/ħa/ra ⟵ (سِحْرَ) siħ/ra (عميقة)

إذ ثالثًا: إسقاط حركة بناء الفعل

(سِحْرَ) siħ/ra ⟵ (سِحْرٌ) siħ/run (سطحيَّة)

وهذا الإسقاط مما يتطلبه المستويان الصرفيُّ والنحويُّ، إذ إنَّ الصيغة لمَّا تغيَّرت من الفعليَّة إلى الاسميَّة اختلفت حركة آخرها بسبب اختلاف الصيغة ؟

أولا: قراءة ((**ساحِرٌ**)) وهي قراءة حمزة والكسائي

(سَحَرَ) saħara ⟵ (سَاحِر) saaħirun (سطحيَّة)

سبق الكلام كثيرا على التغيُّرات التي تطرأ على صيغة الفعل حتى تحوَّلت إلى صيغة اسم الفاعل، وقد سبق أنْ ذُكِر قبلُ أنَّ صيغة اسم الفاعل تُصاغ من الثلاثي على زنة (فَاعِل)، فهو – أي التحوُّل – قبل كلِّ شيء متعلِّق بصيغة سماعيَّة قياسيَّة كاملة، لكن هذا لا يمنع أن تُفسَّر هذه الصيغ بما يتناسب والقوانين الفونيمية؛ ويذكر الباحث هنا أهم التغيُّرات التي أصابت صيغة الفعل حتى تحوَّلت إلى اسم الفاعل، لكن بشكل مُقتضَب سريع؛ لأنه قد مرَّ ذكرها بشكل مفصَّلٍ قبلُ، في غير موضع من مواضع الدراسة، وهي كما يأتي:

أولا: إضافة مورفيم اسم الفاعل بعد فاء الكلمة أو مطِّ صائتها

(سَحَرَ) sa/ħa/ra ⟵ (سَاحَرَ) saa/ħa/ra (عميقة)

ثانيًا: كسر ما قبل الآخر

(سَاحَرَ) saa/ħa/ra ⟵ (سَاحِرَ) saa/ħi/ra (عميقة)

ثالثا: تغيير حركة المقطع الأخير من البناء إلى الإعراب

(سَاحِرَ) saa/ħi/ra ⟵ (ساحِرٌ) saa/ħi/run (سطحيَّة)

وهذا التغيُّر الأخير يتعلق بالصيغة وانتمائها إلى المُشتقَّات من جهة، مما يعني أنَّها صيغة تختلف في مكوناتها وتشكيلها عن فعلها؛ كما أنَّ الاختلاف في الصيغة يولِّد الاختلاف في الإعراب والبناء، إذْ إنَّ الصيغة تحوَّلت من صيغة الفعل إلى صيغة اسم الفاعل، وهذا يعني التحوُّل من صيغة البناء الملائمة للفتحة – إلا في حالات – إلى صيغة اسم الفاعل التي تتعاقب عليها الحركات الإعرابية بحسب موقعها من الإعراب.

ثالثًا: التناوب بين اسم التفضيل والاسم الجمع

يوجِّه القرطبي هنا قراءتين قرآنيتين جاءت إحداهما على صيغة اسم التفضيل، والأخرى على الاسم الجمع، وقد سبق الكلام على الاسم مطلقاً، أما اسم التفضيل فهو: "هو اسم يُشتَقُّ من الفعل ليدلَّ على أن شيئين اشتركا في صفة، وأنَّ أحدهما زاد على الآخر فيها" [1]، فهو يدلُّ على الاشتراك الدلالي بين شيئين في صفة ما، لكنَّ أحد الشيئين زاد على الآخر في هذه الصفة من باب فضله على الآخر المُفضَّل عليه فيها.

وقد وجَّه القرطبي هذا النوع من التناوب في توجيه قراءات قوله تعالى: ((**لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ**)) [2]، يقول: " قوله تعالى: ((**لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ**)) بيَّن الله – تعالى – عظيم منَّته عليهم

---

(1) محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربيَّة ونحوها وصرفها، 1 / 243.

(2) سورة آل عمران، الآية: 164.

ببعثه محمداً، صلى الله عليه وسلَّم. والمعنى في المِنَّة فيه أقوال: منها: أن يكون معنى ((مِّنْ أَنفُسِهِمْ)) أنَّه بشر مثلهم. فلمَّا أظهر البراهين وهو بشر مثلهم، عُلِم أنَّ ذلك من عند الله. وقيل: ((مِّنْ أَنفُسِهِمْ)): منهم، فشرُفوا به، صلى الله عليه وسلَّم، فكانت تلك المِنَّة. وقيل: ((مِّنْ أَنفُسِهِمْ)) ليعرفوا حاله، ولا تخفى عليهم طريقتُه. وإذا كان محلُّه فيهم هذا؛ كانوا أحق بأن يُقاتلوا عنه، ولا ينهزموا دونَه. وقُرئ في الشواذِّ: ((مِّنْ أَنَفسِهِمْ)) [1]، بفتح الفاء، يعني: من أشرفهم؛ لأنَّه من بني هاشم، وبنو هاشم أفضل قُريش، وقُرَيش أفضل العرب، والعرَبُ أفضل من غيرهم"[2].

يوجِّه القرطبي في هذه الموضع قراءتين قرآنيتين توجيها لغويًّا، ودلاليًا صرفيًّا؛ أما اللغوي فتفسيره للأوجه التي يحتملها تركيب: ((مِّنْ أَنفُسِهِمْ))، والمقصود به، وقد وجَّه هذا اللفظ بعدد من الآراء اللغوية؛ وأمَّا الدلالي الصرفي فتوجيهه لقراءة اسم التفضيل، والإشارة الصريحة في كلامه على أنَّ من أسباب اختياره – صلى الله عليه وسلَّم– للنبوة أنَّه من أفضل العرب وأحسنهم، خلقًا وشرفا ونسبًا، فهو اسم تفضيل.

وتوجيه القرطبي هذا ينقصه التحليل على مستويي الاشتقاق والدلالة الصرفيَّة، أما من حيث الاشتقاق، فيلزمنا معرفة كيفية اشتقاق كلٍّ من الصيغتين، ومصدر اشتقاقهما، وتحليل كلِّ قراءة وحدَها كما يأتي:

---

(1) القراءة بصيغة الاسم الجمع قراءة الجمهور، والقراءة بصيغة اسم التفضيل قراءة، والقراءة بصيغة اسم التفضيل قراءة فاطمة وعائشة والضحَّاك وأبي الجوزاء، وروي عن أنس أنَّه سمعها من رسول الله، صلى الله عليه وسلَّم. انظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 1 / 615.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5 / 400.

أولا: ((مِّنْ أَنفُسِهِمْ))، وهي قراءة الجمهور

هذه القراءة جمع قلة للمفرد (نفس)؛ لأنَّ من جمع القلة ما كان على وزن (أفعُل)، كما سبق وذُكِر، وهي مُشتَقَّة من الفعل (نَفِس) [1] مكسور العين، والأنفس جمع (نفْس)، بتسكين العين، وتمثيل القراءة كما يأتي:

(نَفِسَ) nafisa ⟵ (نفْسٌ) nafsun ⟵ (أنْفُسٌ) ʔanfusun

والقراءة:

(أنفُسِهِم) ʔanfusihim

القراءة الثانية: ((مِّنْ أَنفَسِهِمْ)) وهي قراءة فاطمة وعائشة – رضي الله عنهما – وغيرهما

هذه القراءة جاءت على صيغة اسم التفضيل، ويكون على وزن (أَفْعَل) من الثلاثي المُجرَّد[2]، وتمثيلها بالكتابة الصوتية كما يأتي:

(نَفِس) nafisa ⟵ (أنْفَسُ) ʔanfasu

والقراءة:

(أنْفَسِهم) ʔanfasihim

---

(1) انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، 16 / 567، مادة: نفس.

(2) انظر: فؤاد طرَزي، الاشتقاق، ص191 – 192.

فالكتابة الصوتية تُظهر صياغة اسم التفضيل (أَنْفَسُ) من الفعل الثلاثي المُجرَّد(نفِسَ)، وكلتا الصيغتين تُعدُّ بنية سطحيَّة.

وبين القراءتين فارق دلالي صرفي أوضحه القرطبي في كلامه، إذ إنَّ قراءة الجمهور تدل على النفْس البشرية المعروفة، وصيغة الجمع تدلُّ على أنَّ النبي – صلى الله عليه وسلَّم – منهم، وفي هذا دلالة على أنَّه معروف بينهم بصدقه وأمانته، وذلك أدعى إلى ألا يُكذَّب؛ لما هو معروف عنه من الصدق والأمانة وحسن الخلق، وطيب المعْشر.

وأما القراءة التي جاءت على صيغة التفضيل، فأفادت فضله على غيره من حيث النَّسب والجاه والعشيرة، فهو من عشيرة معروفة، وهذا – أيضًا – أدعى إلى أن يُتَّبع؛ لأنه من سادة الناس وأشرافهم، إذ لو كان من عامَّة الناس وسوقتهم لَعُيِّر بذلك، فدلَّت القراءة على أنَّه من خير الناس شرفًا ونسبًا وجاهًا.

خاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأزواجه وتابعيه ومن والاه، وبعد:

تناولت هذه الدراسة جهود أحد المفسرين في توجيه القراءات القرآنية تفسيرا لغويًّا، ذلك في مستويين من مستوياتها، هما المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، فقد تناولت توجيه القرطبي للقراءات القرآنية على الصعيدين الصوتي والصرفي، في محاولة لإعادة تقويم توجيهاته وفق منظور علم اللغة الحديث وتحليلاته.

وقد عرضت الدراسة لمجموعة من الظواهر الصوتية ، جرى الحديث عنها في المقدِّمة وفي ثنايا الكتاب، وكذا لبعض الظواهر الصرفيَّة التي جاءت عليها القراءات القرآنية، وعُني القرطبي بتوجيهها وتسويغها، ثمَّ عرضت بعد ذلك لرأي علم اللغة الحديث فيها، وقياس مدى موافقة توجيهاته لنظريات علم اللغة الحديث.

وقد جرت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، الذي يقوم على تتبع الظواهر الصوتية والصرفية في مظانِّها من التفسير ضمن عيِّنة الدراسة، ثم القيام بتحليلها ومقارنتها وفق معايير علم اللغة الحديث ورؤاه.

وقد توصَّل الباحث إلى جملة من النتائج العامَّة والتوصيات، أهمُّها:

1. يُعدُّ الإمام القرطبي من العلماء الذين عُنوا بالقراءات القرآنية، استشهادا ونسبة وتوجيها.

2. توجيهات القرطبي للقضايا الصوتية منها ما كان ناضجا صوتيًّا حتى قارب المحدثين في توجيهاتهم، ومنها ما اكتفى فيه بالتوجيه اللهجي، وهو ليس توجيها صوتيًّا مقنعا، وإن كان صحيحا، إذ إن الأصل أن يذكر المسوغات التي تتوافق ومنطق التفكير الصوتي.
3. يستمد القرطبي توجيهاته الصوتية من مقولات اللغة والنحو وعلوم القرآن، إذ هي السبيل عنده لتوجيه القراءات وإيجاد عللها.
4. توجيهه لبعض الظواهر الصوتيَّة ارتقى إلى مقولات علم اللغة الحديث، إذ إنه علل لبعض الظواهر كالإدغام – على سبيل المثال – والإمالة وغيرهما، بتعليلات ومسوِّغات صوتية مقنعة ومنطقيَّة، توافق التفكير الصوتي.
5. يركِّز القرطبي في توجيهه للظواهر الصرفيَّة على الدلالة الصرفيَّة أكثر من تركيزه على العمليَّات التصريفيَّة، ذلك أنَّ الدلالة الصرفيَّة تمَسُّ تفسير آي القرآن الكريم أكثر من الصرف نفسِه، وذلك لا يعني أنه لم يتحدَّث عن العمليات التصريفية وعن الاشتقاق، بل قد أحسن في كثير من المواضع في التوجيه الصرفي، وذكر العمليات الصرفيَّة التي حدثت للصيغ.
6. إعادة النظر في بعض الصياغات الصرفية التي قرَّت في كتب النحو والصرف، وذلك– على سبيل المثال – كصياغة اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي، إذ الرأي فيها أن تُصاغ بإضافة السابقة الإلصاقية دون المرور بصورة المضارع الذهنية؛ وغيرها من القواعد.
7. بعض القضايا التي عدَّها الأوائل من قبيل القضايا الصرفيَّة، وجَّهها القرطبي توجيها صَرْفيًا، وهو يوافق بذلك المحدثين الذين أعادوا النظر في كثير من قضايا الصرف القديم، فخرجوها تخريجات صرفيَّة، وذلك كقضية الإدغام، والتضعيف والتخفيف، وغيرهما.

8. على صعيد الدلالة الصرفيَّة، فإن التناوب بين الصيغ الصرفيَّة، يُعَدُّ من باب التناوب الدلالي؛ لأن المقصود من تناوب الصيغ التناوب بين دلالاتها، وذلك كالتناوب بين اسمي الفاعل والمفعول، أو التناوب بين صيغتين فعليَّتين، أو بين اسم ومُشتقٍّ، وهكذا دواليك، فكلُّ ذلك يُعدُّ من باب التناوب الدلالي؛ لإنشاء التناوب من أجل الدلالة.

وأهم توصية تخرج بها هذه الدراسة هي أهمية العمل على مادة التفاسير، والبحث بين ثنايا صفحاتها عن موضوعات لغوية جديرة بالبحث، إذ إن الباحث يجد فيها عشرات الموضوعات التي فيها غناء عظيم ، فخلال استقرائي لتفسير القرطبي دوَّنت عشرات العناوين التي – إن نسأ الله في الأجل – سأُعمِلُ فيها البحث.

هذا جهدي المقصِّر، فما كان فيه من خير فمن الله، وما كان فيه من زلل فمن نفسي ومن الشيطان، والله الموفِّق الهادي إلى الصواب،والحمد لله الذي بفضله تتمُّ الصالحات.

المصادروالمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت606 هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: أحمد بن محمد الخرَّاط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، د. ط، د. ت.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت 219 هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 1990.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (ت 905 هـ)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2000 م.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370 هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق وتقديم: عبد السلام هارون، مراجعة: محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والبرمجة، القاهرة – مصر، د. ط ، د. ت.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحوي (ت 686 هـ)، **شرح شافيه ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي (ت 1093 هـ)**، حققهما: محمد يحيى الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1982م.
- استيتية، سمير شريف، **الأصوات اللغوية: رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**، دار وائل للنشر، عمان– الأردن، ط1، 2003 م

- ـــــــــــــــــــ، **القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية**، منهج لساني معاصر، عالم الكتب الحديث، (إربد– الأردن)، 2004م.
- ـــــــــــــــــــ، **اللسانيات:** المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط2، 2008 م
- الأسمر، راجي، **المعجم المُفصَّل في علم الصرف**، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1997م.
- ابن الأنباري، أبا البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عُبيد الله (ت 577 هـ)، **أسرار العربية**، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط1، 1997م.
- ـــــــــــــــــــ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التَّوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 2002 م
- الأنطاكي، محمد، **المحيط في أصوات العربيَّة ونحوها وصرفها**، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، ط3، د. ت.
- أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغوية**، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة– مصر، د. ط، د.ت.
- ـــــــــــــــــــ، **في اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر، ط3، 2002م.
- البايبي، أجمد، **القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية**، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط 1، 2012م.

- بشر، كمال محمد، **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، مصر – القاهرة، ط9، 1986م،
- ـــــــــــــــــ، **علم الأصوات**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2000م.
- البكوش، الطيب، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، تقديم صالح القرمادي، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992 م.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت 429)،**فقه اللغة وسر العربية**، قرأه وقدَّم له وعلَّق عليه: خالد فهمي تصدير: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 1998م.
- الجرجاني، عبد القاهر (ت 471هـ)، **المفتاح في الصرف**، حقَّقه وقدَّم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1987 م.
- الجرجاني، الشريف علي بن محمد (ت 816 هـ)، **معجم التعريفات**، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، د. ط، 2004م.
- جرير، ابن عطية بن الخَطَفَى (ت 114 هـ) ، **ديوانه بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط3، 1986 م.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد (ت 833 هـ)، **التمهيد في علم التجويد**، تحقيق: غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م.
- ـــــــــــــــــ، **النشر في القراءات العشر**، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ط، د. ت.
- الجندي، أحمد علم الدين، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، طرابلس– ليبيا، د. ط، 1983م.

- الجندي، طه محمد، **التناوب بين صيغ الوصف العامل**، د. ط، د. ت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392 هـ)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب المصرية، القاهرة – مصر، د. ط، د. ت.
- ـــــــــــــــــ، **سر صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق– سوريا، ط 2، 1997م.
- ـــــــــــــــــ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، تحقيق: علي النجدي ناصف و وعبد الحليم النجار و عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السمة، القاهرة – مصر، 1994 م.
- ـــــــــــــــــ، **المنصف شرح تصريف المازني**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة – مصر، ط1، 1954م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت 393 هـ)، **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، دار العم للملايين، بيروت – لبنان، ط2، 1979م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت 646 هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، العراق، د. ط، 1982م.
- ـــــــــــــــــ، **الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط**، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، 2010 م
- ابن حجر، أوس(ت20. ق. هـ) **ديوانه**، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، د. ط، 1980م.

- حسان، تمام، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، د.ط، 1994م.
- ــــــــــــــــ، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر، 1990 م.
- حسنين، صلاح، **المدخل في علم الأصوات المقارن**، مكتبة الآداب، مصر، 2006م.
- الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك (ت45هـ)، **ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت**، دراسة وتحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1993م.
- الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد (ت 1315 هـ)، **شذا العرف في فن الصرف**، قدَّم له وعلق عليه: محمد بن عبد المعطي، خرَّج شواهده ووضع فهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان للطباعة والنشر، الرياض– المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت.
- أبو حيَّان الأندلسي، أثير الدين بن محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 1998 م.
- ــــــــــــــــ، **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1993 م.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد الهمز في(ت370هـ)، **إعراب القراءات السبع وعللها**، حققه وقدم له: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط 1، 1992م.

- ـــــــــــــــــــ، **مختصر من شواذِّ القرآن من كتاب البديع**، تحقيق: برجستراسر، وآثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة – مصر، د. ط، د.ت.
- خرما، نايف، **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، دار المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت – الكويت، 1978 م.
- الخطيب، عبد اللطيف محمد، **المُسْتَقْصَى في علم الصرف**، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، النقرة – الكويت، ط1، 2003م،
- ـــــــــــــــــــ، **معجم القراءات القرآنية**، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق– سوريا، ط1، 2002 م.
- الخولي، محمد علي، **معجم علم الأصوات**، مطابع الفرزدق التجارية، ط1،1982م.
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت444 هـ)، **الإدغام الكبير**، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط1، 2003 م.
- ـــــــــــــــــــ، **التيسير في القراءات السبع**، عُني بتصحيحه: أوتوبرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط2، 1984 م.
- داود، محمد محمد، **العربية وعلم واللغة الحديث**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ط1، 2001 م.
- درويش، عبد الله، **دراسات في علم الصرف**، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة – المملكة العربي السعوديَّة، ط3، 1987 م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 321 هـ)، **جمهرة اللغة**، حققه وقدَّم له: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط 1، 1989م.

- الدوسري، إبراهيم بن سعيد، **مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات**، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1، 2008م.
- الراجحي، عبده، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية – مصر، ط1، 1996 م.
- ابن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبد الله (ت 93 هـ)، **ديوانه**، قدَّم له ووضع فهارسه وهوامشه: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط2، 1996م.
- الرفايعة، حسين عبَّاس، **ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 2006 م.
- الرقيات، عُبَيْدُ الله بن قيس (ت 85 هـ)، **ديوانه**، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت– لبنان، د. ط، د. ت.
- الرُّمَّاني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384 م)، **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة – المملكة العربيَّة السعوديَّة، ط1، 1981م.
- الزَّبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني (ت 1205 هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين من أولي العلم والفضل، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ط1، 2001 م.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري (ت216هـ)، **معاني القران وإعرابه**، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط1، 1988م.
- الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، دار الأمل، إربد – الأردن،ط1، 1984 م.

- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت 794)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة – مصر، د. ط، د.ت.
- الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط١٥، 2002م.
- الزمخشري، جار الله أبا القاسم محمود بن عمر (ت 538 هـ)، **الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون التأويل في وجه الأقاويل**، دراسة وتعليق وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1،1998م.
- ابن زنجلة، أبا زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت 403 هـ) **حجة القراءات**، تحقيق وتعليق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان رطه، 1997م.
- زرندح، كرم محمد، **أسس الدرس الصرفي في العربية**، دار المقداد للطباعة، غزة – فلسطين، ط4، 2007 م.
- الزَّوْزَنيُّ، القاضي أبو عبد الله الحسين أحمد ابن الحسين (ت 486 هـ)، **شرح المُعلَّقات العشر**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، 1983 م.
- زيد الخيل، زيد بن مهلهل بن زيد الطائي (ت 9 هـ)، **ديوانه**، جمع ودراسة وتحقيق: أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، بيروت – لبنان،ط1، 1988 م.
- السامرَّائي، فاضل صالح، **معاني الأبنية في العربية**، دار عمَّار، عمَّان – الأردن، ط2، 2007م.
- السعران، محمود،**علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي**، دار النهضة العربية للنشر، بيروت – لبنان، د. ط، د. ت.
- سقال، ديزيره، **الصرف وعلم الأصوات**، دار الصداقة العربية، بيروت – لبنان، ط1، 1996م.

- السُّليم، فريد بن عبد العزيز الزامل، **الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم**، دار ابن الجوزي، القصيم – المملكة العربية السعودية، ط1، 2007 م.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت756هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق – سوريا، د. ط، د.ت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180 هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط3، 1992م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 485هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، معهد المخطوطات العربية، القاهرة – مصر، ط 2، 2003م.
- السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن (ت 911هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والاوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، د. ط، د. ت.
- ــــــــــــــــــ، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1985 م.
- ــــــــــــــــــ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، د. ط، 1992م.
- شاهين، عبد الصبور، **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، د. ط، د.ت.
- الشايب، فوزي حسن، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة**، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط1، 2004.

- شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، **في الدراسات القرآنية واللغوية: الإمالة في القراءات واللهجات العربية**، دار ومكتبة الهلال، ودار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت – لبنان، ط2، 2008م.
- الشنبري، حامد بن أحمد بن سعد، **النظام الصوتي للغة العربية: دراسة وصفية تطبيقية**، مركز اللغة العربية بجامعة القاهرة، القاهرة – مصر، د. ط، 2004م .
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت 1250 هـ)، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، اعتنى به وراجع أصوله: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط4، 2007 م.
- الصقلي، ابن القطَّاع (ت 515 هـ)، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة – مصر، د. ط، 1999 م.
- الصالح، صبحي، **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط 2، 2009م.
- صلاح، شعبان،**تصريف الأسماء في اللغة العربيَّة**، دار الثقافة العربية، القاهرة – مصر، د. ط، د. ت.
- ـــــــــــ، **تصريف الأفعال في اللغة العربية**، القاهرة – مصر، د. ط، د. ت.
- ابن أبي الصلت، أمية (ت 8 هـ)، **ديوانه**، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط1، 1998 م.
- الضامن، حاتم صالح، **الصرف**، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، مطبعة البيان التجارية، دبي – الإمارات العربية المتحدة، ودار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل – العراق، د. ط، 1996 م.

- طرَزي، فؤاد حنَّا، **الاشتقاق**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط1، 2005م.
- طرفة بن العبد، **ديوان طرفة بن العبد**، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1، 2003 م.
- الطريفي، يوسف عطا، **الوافي في قواعد الصرف العربي**، الأهليَّة للنشر والتوزيع، عمان– المملكة الأردنية الهاشمية، ومكتبة بيروت، بيروت – لبنان، ط1، 2010 م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، **تفسير التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 م.
- العاني، سلمان حسن. **التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية**، ترجمة ياسر الملاح، مراجعة محمد محمد غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدة – المملكة العربية السعودية، ط 1، 1983م.
- عبد التواب، رمضان، **التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخارجي، القاهرة – مصر، دار الرفاعي، الرياض– المملكة العربية السعودي، ط 1، 1993م.
- عبد الجليل، عبد القادر، **علم الصرف الصوتي**، أزمنة، عمان – الأردن، 1998 م.
- عبد الحميد، محمد محي الدين، **دروس التصريف**، المكتبة المصرية، بيروت – لبنان، د. ط، 1995م.
- عبد الله، رمضان، **الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر**، مكتبة بستان المعرفة، للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005 م.
- عبد الواحد، عبد الحميد، **الكلمة في التراث اللساني العربي**، مكتبة علاء الدين، صفاقس – تونس، ط1، 2004 م.

- عجمي، موسى أسعد، **نظام الحرف في النحو والصرف**، دار المحجة البيضاء، بيروت – لبنان، ط1، 2011 م.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق الاندلسي (ت542 هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرين، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الدوحة – قطر، ودار الخير، دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، ط2، 2007م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عَقيل العقيلي المصري الهَمْدَاني(ت 769هـ)،**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث للنشر والتوزيع، ودار مصر للطباعة، القاهرة – مصر، ط2، 1980م.
- عكاشة، محمود أبو المعاطي، **البناء الصرفي في الخطاب المعاصر**، دراسة في الألفاظ التراثية والمحدثة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة – مصر، ط1، 2009م.
- عمر، أحمد مختار، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة – مصر، د. ط،1997م.
- ـــــــــــــــ، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط1، 2008م.
- الغامدي، منصور محمد، **الصوتيات العربية**، مكتبة التوبة، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1، 2001م.
- ابن غلبون، أبو الحسن بن عبد المنعم(ت399هـ)، **التذكرة في القراءات الثمان**، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة – المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت.

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريًا (ت 395 هـ)، **مجمل اللغة**، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط2، 1986م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت 377 هـ)، **الحجة في علل القراءات السبعة**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط 1، 2007.
- أبو الفداء، إسماعيل بن علي بن محمود (ت 732 هـ)، **الكُنَّاش في النَّحو والتصريف**، دراسة وتحقيق: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط2، 2005 م.
- الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207 هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط3، 1983م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن أبي بكر (ت٦٧١ هـ) ، **الجامع لأحكام القرآن والمُبيِّن لما تضمَّنه من السنة وآي الفرقان**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 2006م.
- القوشجي، علاء الدين علي بن محمد (ت879 هـ)، **عنقود الزواهر في الصرف**، دراسة وتحقيق: أحمد عفيفي، مطبعة درا الكتب المصريَّة، القاهرة – مصر، ط1، 2001 م.
- القيسي، مكي ابن أبي طالب (ت 437 هـ)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان،مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط3، 1984 م.
- كحيل، أحمد حسن، **التبيان في تصريف الأسماء**، حقوق الطبع للمؤلف، ط6، د.ت.
- كمال الدين، حازم علي، **دراسة في علم الأصوات**، مكتبة الآداب، ط1، 1999م.
- الكندي، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث (ت 80 ق.هـ)، **ديوانه**، ضبطه وصحَّحه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط5، 2004 م.

- اللبدي، محمد سمير نجيب، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، دار الفرقان، عمان – الأردن، ط1، 1985 م.
- المؤدِّب، أبو القاسم بن محمد بن سعيد (ت 228 هـ)، **دقائق التصريف**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، ودار الشام للطباعة، دمشق – سوريا، ط1، 2004م.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت672هـ)، **شرح الكافية الشافية**، حققه وقدَّم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط1، 1982 م.
- المُبرِّد، أبو العبَّاس محمد بن يزيد (ت 285 هـ)، **المُقتضَب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة – مصر، ط3، 1994م.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (ت 324 هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة – مصر، د. ط، 1972 م.
- محيسن، محمد سالم، **المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية**، دوار محيسن للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت.
- المُرادي، ابن أم القاسم (ت749 هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ط1، 2001م.

- ابن مرداس، العباس، (ت26هـ)، **ديوانه**، جمعه وحققه: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1991م.
- أبو المكارم، علي، **التعريف بالتصريف**، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ط1، 2007م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مُكرَّم (ت 711 هـ) ، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت – لبنان، ط2، 1882 م.
- النجَّار، أشواق محمد، **دلالة اللواصق التصريفيَّة في اللغة العربيَّة**، دار دجلة، عمان – الأردن، ط1، 2006 م.
- نهر، هادي، **الصرف الوافي: دراسات وصفية تطبيقية**، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط1، 2010 م.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد (ت 761 هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، بيروت – لبنان، د. ط، د.ت.
- ــــــــــــــــــــ، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب**، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة – مصر، ط1، 2004 م، ص396.
- ــــــــــــــــــــ، **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، ط1، 1990 م

- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (ت 486 هـ)، **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1994م.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت643 هـ)، **شرح المفصل للزمخشري**، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2001م.

المراجع الأجنبية المترجمة

- باي، ماريو، **أسس علم اللغة**، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب الحديث، القاهرة – مصر، ط8، 1998م.
- Sanford. Aschane، **النظام الصوتي التوليدي**، ترجمة: نوزاد حسن أحمد. مراجعة: محمد نبيل يوسف،الدار العربية للموسوعات، الحازمية – العراق، بيروت – لبنان، ط 1،2010م .

الرسائل العلمية

- الحربي، عبد العزيز بن علي بن علي، (1417 هـ)، **توجيه مُشكِل القراءات العشرية الفرشية: لغة وتفسيرًا وإعرابًا**، (رسالة ماجستير)، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة – المملكة العربية السعودية.
- النجَّار، لطيفة إبراهيم، 1994 م، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، (رسالة ماجستير)، دار البشير، عمان – الأردن.
- أبو الهيجا، خلدون عبد الرحيم سعيد، 1992م ، **ظاهرة الوضوح السمعي في الأصوات اللغوية**، (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، إربد – الأردن.

المجلات العلمية

- الخليل، عبد القادر مرعي:" **ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى**"، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، المجلد 15، العدد 1، 1997م، ص 173-210.
- الدايم، محمد عبد العزيز، **نظرية الصرف العربي: دراسة في المفهوم والمنهج**،الرسالة (158)، حوليَّات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، الحوليَّة الحادية والعشرون، 2000 – 2001 م.
- عبابنة، جعفر نايف، **التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد 66، 1999 م – 2000م ، ص45 – 92.

(ملحق 1)

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة		
الآية القرآنية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِين	2	105
مَالِكِ يَوْمِ الدّين	4	53
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِين	5	45
اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ	6	86
وَلاَ الضَّالّين	7	21
سورة البقرة		
الآية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا . .	18	119
وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ. . .	49	39
وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُون. .	50	127
وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ	51	123
إِذْ قُلْتُمْ يَامُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً	55	98

وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ	61	24
فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا . .	61	85
قَالُواْ أَتَتَّخِذنَا هُزُوا قَالَ أَعُوذُ بالله	67	32
وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً	67	108
إِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً قَالُواْ أَتَتَّخِذنَا هُزُواً	67	173
قَالُواْ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا	70	18
وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّون	78	48
وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ	85	138
وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ	85	199
يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقُولُواْ رَاعِنَا وَقُولُواْ انظُرْنَا	104	150
أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِين	131	130
وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَابَنِيَّ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ . .	132	130
إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيم	143	63
غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ	173	215
ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ	178	21

فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا	182	66
وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ	184	88
هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ	210	189
وَلاَ تَنكِحُواْ الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ . . .	221	134
وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ	233	206
وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ	236	250
وَلاَ تَنسَوُاْ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ	237	87
إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غَرْفَةً بِيَدِهِ	249	210
وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ . . .	251	201
قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ	258	59
قَالَ كَمْ لَبِثْتَ	259	8
مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ	261	14
الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاء	268	95
يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ	278	70
يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ	278	91

فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. . .	279	157
أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى	282	142
وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ	283	240
وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ	283	240
. . . . كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ	285	180
سورة آل عمران		
الآية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
الم اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّوم	2 + 1	112
فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا	37	29
فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ	39	73
وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ. . . .	75	35
وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ	78	41
فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ	97	183
كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ	110	169
وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِين	115	172
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً. . .	130	222

وَلاَ تَلْوُونَ عَلَى أحَدٍ	153	42
ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ	154	175
لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ. . .	164	246
وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً. . .	191	180
لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلاً	198	102
سورة النساء		
الآية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا	5	61
. . .وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ	19	220
وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاء إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ	24	202
وَاسْأَلُواْ اللّهَ مِن فَضْلِهِ	32	36
وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ	34	192
إِنَّ اللّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا . . .	40	145
إِنَّ اللّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ. . .	40	177
يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ الرَّسُولَ. . .	42	110
لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ	46	42

وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ	78	45
وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللّهِ حَدِيثًا	87	78
. .وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتَ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ	124	166
لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ. . .	148	160
سورة المائدة		
الآية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيم	3	215
. . وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ الْمُحْصَنَاتُ	5	230
فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً	13	235
وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيمَانَ	89	57
. . .فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ. . .	89	195
. . . فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِين . . .	110	243
سورة الأعراف		
الآية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
أَنَاْ إِلاَّ نَذِيرٌ	188	60

سورة الأنفال		
الآية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ	7	124
يَوْمَ الْفُرْقَانِ	41	128
سورة يوسف		
الآية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
مَا لَكَ لَا تَيْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ	11	35
سورة الرعد		
الآية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَاب سَلَامٌ عَلَيْكُم	24-23	180
سورة إبراهيم		
الآية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ	22	124
سورة الإسراء		
الآية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ	106	128
سورة النور		
الآية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ	34	220

وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ. . .	55	124
لَقَدْ أَنزَلْنَا آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ	46	220
سورة الشعراء		
الآية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ	63	128
سورة الأحزاب		
الآية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
يَانِسَاء النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ. .	30	29
إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ	50	24
لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلاَّ	53	24
سورة الرحمن		
الآية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
فَيَوْمَئِذٍ لاَّ يُسْأَلُ عَنْ ذَنبِهِ إِنسٌ وَلا جَأَنٌّ	39	22
سورة المرسلات		
فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا	4	127

(**ملحق** 2)

فهرس القراءات القرآنية

سورة الفاتحة		
القراءة القرآنية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِين	2	105
الْحَمْدِ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِين	2	105
مَلِكِ يَوْمِ الدّين	4	53
مَلِكِي يَوْمِ الدّين	4	54
نِسْتَعِيْنُ	5	34
إِيَاكَ نَعْبُدُ وإِيَاكَ نَسْتَعِين	5	45
اهْدِنَا السِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ	6	86
وَلاَ الضَّأِّلِين	7	21
سورة البقرة		
القراءة القرآنية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا ضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ . . .	18	119
وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يَذْبَحُونَ . . .	49	39

وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُون	50	127
وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُون	51	123
إِذْ قُلْتُمْ يَامُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً	55	98
وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ	61	24
. . .فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَثُومِهَا . . .	61	85
قَالُواْ أَتَتَّخِذنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللهِ	67	32
وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً. . .	67	108
إِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً قَالُواْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا . . .	67	173
قَالُواْ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا	70	18
وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّون	78	48
وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تَفْدُوهُمْ	85	138
وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسْرَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ	85	199
يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقُولُواْ رَاعِنَا وَقُولُواْ أُنظُرْنَا	104	150
وَأَوْصَى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَابَنِيَّ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ	132	130
إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُفٌ رَّحِيم	143	63

66	182	فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ. . .
88	184	وَعَلَى الَّذِينَ يُطِوقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ
189	210	هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ وَقُضِيَ الأَمُورُ. .
134	221	وَلاَ تُنكِحُواْ الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ
206	233	وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ
210	249	إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ
201	251	وَلَوْلاَ دِفَاعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ. . .
59	258	قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ
8	259	كَمْ لَبِثْتَ
14	261	مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ
95	268	الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاء
70	278	يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ
91	278	يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ
157	279	فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ. . .
142	282	أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى

وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ	283	240
. . . كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ . . .	285	180
سورة آل عمران		
القراءة القرآنية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
الم اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّوم	2 +1	112
فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاءَ	37	29
فَنَادَاهُ الْمَلَآئِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ	39	73
وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن يَئْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ	75	35
وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ	78	41
فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ	97	183
وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِين	115	172
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَعَّفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُون	130	222
ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِّنكُمْ	154	175
لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ . . .	164	246
لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلاً مِّنْ . .	198	102

سورة النساء		
القراءة القرآنية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَماً . . .	5	61
ا وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ	19	220
إِنَّ اللّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا	40	145
إِنَّ اللّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَعِّفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا	40	177
وَسَلُواْ اللّهَ مِن فَضْلِهِ	32	36
وَمَنْ أَزْدَقُ مِنَ اللّهِ حَدِيثًا	87	78
وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتَ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَئِكَ يُدْخَلُونَ . . .	124	166
لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظَلَمَ وَكَانَ اللّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا	148	160
سورة المائدة		
فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَنِّفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيم	3	215
. . .وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصِنَاتُ	5	230
فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَسِيَّةً	13	235
وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُّمُ الأَيمَانَ	89	57
. . . فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ . . .	89	195

. . . فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَـذَا إِلاَّ سَاحِرٌ مُّبِين	110	243
سورة يوسف		
القراءة القرآنية	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
مَا لَكَ لاَ تَيْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ	11	35

(**ملحق** 3)

فهرس الحديث الشريف

حرف الفاء	
الحديث	**رقم الصفحة**
فاديتُ نفسي وفاديت عقيلًا	139
حرف الميم	
الحديث	**رقم الصفحة**
ما تجانفْنا فيه لإثم	215

(**ملحق** 4)

فهرس الشعر والقوافي

قافية الهمزة		
البيت	**القائل**	**رقم الصفحة**
يَنْظُرْنَ كما ينظُرُ الأراكَ الظِّباءُ	عبيد بن قيس الرقيَّات	150
قافية الباء		
البيت	**القائل**	**رقم الصفحة**
مكانَ النَّبِيِّ مِنَ الكَاثِبِ	أوس بن حجر	25
من الدَّهْرِ يَنْفَعْني لدى أمِّ جُندِبِ	امرُؤ القيس	150
شدُّوا العِنَاجَ وشدُّوا فوقَه الكَرَبَا	الحطيئة	57
قافية التاء		
البيت	**القائل**	**رقم الصفحة**
عمرَو بنَ مَيْمونَ لئامَ النَّاتِ	علباء بن أرقم	14
قافية الدال		
البيت	**القائل**	**رقم الصفحة**
أُسِفٌّ فلم تَكْدِمْ عليهِ بإثمدِ	طرَفة بن العبد	45
قافية الراء		
البيت	**القائل**	**رقم الصفحة**
على الأرض قَيْسيٌّ يسوق الأباعرا	زيد الخيل	92

يا أشبهَ الناسِ كلِّ الناس بالقمر	عمر ابن أبي ربيعة	91
حُبًّا لرؤية من أَشْبَهْتِ في الصور	عمر ابن أبي ربيعة	91
قافية الفاء		
البيت	**القائل**	**رقم الصفحة**
ماضي العزيمة ما في حكمه جَنَفُ	جرير	91
قافية الكاف		
البيت	**القائل**	**رقم الصفحة**
بالحَقِّ كُلُّ هدى السَّبِيلِ هَدَاكَا	العبَّاس بن مرداس	24
قافية الميم		
البيت	**القائل**	**رقم الصفحة**
يقاتلْ عمَّه، الرَّؤُفُ الرحيمُ	الوليد بن عقبة	63
قافية النون		
البيت	**القائل**	**رقم الصفحة**
وَأَنْظِرْنَا نُخَبِّرْكَ اليَقِينَا	عمرو بن كلثوم	150

(**ملحق** 5)

فهرس الأراجيز

البيت	القائل	رقم الصفحة
أمِلْ، وكذا الواقع منه اليا خَلَفْ	ابن مالك	74

Abstract

AL-d'ajah , Omar Oqlah. Phonological And Morphological Orienting For Qur'anic Readings From "Alfaatiha" To The End Of "Almaa'idah" Of Tafseer (Al-jami' Liahkaami Al-qur'an) For Al-qurtubi: Analytic Study In Light Of The Modern Linguistics. PhD thesis. Yarmouk University in 2015, (supervisor Prof. Dr. Ali Tawfiq AL-hamad).

Science of orienting qur'anic readings Considered of Sciences has served the Qur'an and the Arabic language lesson and so much, and this thesis is the episode of Find in Orienting of qur'anic readings within tow phonological and morphological levels, as it meant phonological and morphological of orienting readings for Qur'anic readings of the ALqutibi's tafseer , and so within a specific sample it is from Al-Fatiha to late of the AL-maa'idah , and then compared what AL-qurtubi says with what the linguists says in Orienting the qur'anic readings.

The main objective of thesis was looking at the Orienting qur'anic readings in the interpretation of the main of the books of interpretation of heritage, in order to compare what the Orienting of Quranic readings says linguistics science, and Explaining how much agree with it or not agree with it , because this tafseer included a large quantity of orienting qor'anic readings, wich ALqurtubi did it based on all levels of the language.

The researcher adopted in this study inductive analytical and comparative curriculum, as the first, the researcher readed all extrapolation of the places where the qur'anic readings for phonological and and morphological issues in the tafseer includig the specified sample in the thesis's title, then analyze these Orientings and comparing them with linguistics' says.

Key words: phonological Orienting, AL-qurtubi, ALgami' liahkam alqr'aan, Alma'idah.s